



من أحداث
العراق السياسية

أحمد فوزي

اشتريته من شارع المتنبي ببغداد
في 15 / شوال / 1444 هـ
الموافق 05 / 05 / 2023 م

سرمد حاتم شكر السامرائي

من الماضي القريب



من أحداث
العراق السياسية

أحمد فوزي



الطبعة الاولى

١٩٨٨

الغلاف : الفنان سعد يوسف

دار الحرية للطباعة - بغداد

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الحفرة

يلح عليّ الكثير من أبناء هذا الجيل المعاصر ، أن أسرد عليهم المثير من أحداث الماضي القريب من تاريخ قطرنا العراقي العزيز ، في مقالات انشرها بين ايديهم في الصحف والمجلات المحلية ، لعلهم يستفيدون منها في معرفة (خفايا) تلك السياسة التي مرت بحلوها ومرها على مسرح الاحداث في تلكم الايام السالفة ، ويلمون بمجريات امورها .

ولما كنت قد عاشرت حقبة الخمسينات من هذا القرن ، معايشة مباشرة مع احداثها ، وواكبت مسيرة تلك الاحداث المثيرة ، بل واكتويت بنارها ونثارها ، فقد شمرت عن ساعد الجد ، واطلقت لقلبي العنان ، في تسطير وقائع احداث تلك الحقبة المهمة من تاريخ العراق السياسي في عهده الملكي .

لقد عانيت كثيرا ، وبذلت جهدا كبيرا ، في سبيل الكشف عن بعض تلك الاحداث ، لقلة المصادر وندرتها ، ولرحيل بعض صانعيها وابطالها عن هذه الدنيا الفانية ، وعدم الاهتمام في حينها بتسجيل مفردات الوقائع بدقة وامانة ، وانما كان التحزب والتعصب والتطرف يأخذ بزمام تلك الاحداث ، ليصبها في قارورة المصالح الذاتية والحزبية والطائفية والعنصرية !

ان محاولتي - المتواضعة - هذه في الكشف عن المثير من الاحداث ، هي محاولة اضاءة ، ربما تبديد العتمة ، او تفك الرموز ، او تفضح الخفايا التي جرى عليها تعقيم مقصود !

نعم ، ان بعض هذه الاحداث ، والمواقف ، والعلاقات ، كان يكتنفها يومذاك الكثير من الغموض . . . ولكن بعد هذه السنوات المكتظة والمثقلة بالاحداث والمآسي والآلام ، لا بد لتلك العتمة المفروضة ان تنقشع ، ويزول عنها الظلام ، وعندئذ تبدو الصورة واضحة كل الوضوح ، جلية للعيان ، جلاءً ينصف الحقيقة ، ويرضي التاريخ !

وقد عبر الرئيس القائد صدام حسين ، حين تحدث عن اعادة كتابة التاريخ من جديد قائلاً :

« علينا ان لا نأخذ الاحداث السابقة ، ونحاكمها بمقاييس العصر الحاضر ، لان محكمة الاحداث يجب ان تجري بطروفيها ، وبإطار حركة المجتمع انذاك .
والوثائق هي التي تحمل الاحداث وتنقلها كما كانت » .

ومع ذلك ، فإن أهم نتيجة في العمل مع الوثائق لاجل كتابة التاريخ هو الشعور بقيمة الحقائق ، حتى ولو كانت ذات طعم مر ، لان الحقائق عادة تقطع عذاب الشك باليقين ، ففي كل وثيقة حقيقة ، او بعض حقيقة .

ان الوثائق على هذا الاساس ، تخلق وحدها حالة الاستقرار في كتابة احداث التاريخ ، وتاريخنا يظل قابلاً للتفسير والتشويه ما لم نوثقه ، وما لم نحلله ، معتمدين في ذلك على رصيدنا الوثائقي المدون .

ان كتابة التاريخ لم تعد عملاً تقليدياً يؤدي على طاولة المؤرخ . وان عدداً قليلاً من الوثائق التي تظهر الى الوجود فجأة قد تقلب موازين البحث ، وهذا شيء يجعلنا دائماً في حالة « بحث » عن الوثائق .

ان مهمة الوثائق ، هنا ، هي رفع الغموض عن التاريخ ، واعادة حلقاته المفقودة الى مكانها في تسلسل الاحداث . وان مهمة الموثق هي ان يكتب التاريخ بأسلوب علمي ، يخلو من التأثير بالميل والعواطف والانفعالات ، وصياغة الاحداث بدقة وموضوعية - كما يقول الاستاذ عادل الالوسي في مقال له عن « الوثائق القومية » .

ان الذين يكتبون التاريخ ، ويسجلون احداثه وقصصه ، يحتاجون في الواقع الى حياد تام ، يبعدهم عن الهوى والغرض ، والتحيز المقيت !
ولست ادعي ، انني جئت بهذه الموضوعات - التي ضمها هذا الكتاب - لأبدد الغموض التام عنها ، وانني ولجت تلك الدياجير القائمة ، لاني دروبها ومسالكها ، وارفع الستائر الثقيلة عن مسرحها . .

ولكنني بتوافر المعلومات والوثائق امامي ، ومن مصادر عديدة متباينة استطعت - وارجو ان اكون كذلك - ان اربط بينها ، واحكم بين فواصلها ، وأسد ثغراتها ، وأسلط الاضواء القوية على مسرحها . . وتركت للقارئ الفطن العزيز مهمة تحديد الرؤية الصادقة الثاقبة لطبيعة هذه الاحداث السياسية .

ان هذا الكتاب - الذي بين يديك الان - سجلت صفحاته بعد جهد جهيد ، في البحث ، والتقصي ، والاستقراء ، والاستنتاج ، لكي يطلع عليه ابناء الجيل الجديد من امتنا . . وليطلع عليه كذلك ابناء الجيل الذي وقعت هذه الاحداث

المثيرة ، وهو ما يزال في ريعان شبابه ، والذي أمسى اليوم متعلقاً بها ، شغوفاً لمعرفة كنه تلك الاحداث التي لم تكن واضحة امامه ، وانما اسبغت الظلال عليها جوا قاتماً ، حجب كل او بعض معالمها !

وعندما بدأت بكتابة « المثير من احداث العراق السياسية » في جريدة « العراق » القراء ، وفي صحف ومجلات اخرى تحت عنوان « من الماضي القريب » وجدت لدى الكثير من المهتمين بتاريخ العراق الحديث ، اقبالا واستحسانا لنشر هذه الموضوعات . . بل واضحت لدى « المخضرمين » من السياسيين حديث انديتهم ومجالسهم الخاصة ، بين مرحب ومستهجن ، ومادح وقادح ، ومؤيد ومعارض . كل ينطلق من رؤاه واهوائه السياسية . . فهذا يرى ان هذه المقالات التاريخية ، جدرة بالمتابعة والاهتمام ، ومن ثم التشجيع لباحثها ، والاطراء لكاتبها ومحررها ، والشد على يده ، لانه اخرجها للناس من مظانها ، وأماط اللثام عنها . . وآخر يرى غير ذلك ، فينصب نفسه ناقدا يطلق على الباحث والكاتب أحكاما جائرة ، لان هذه الفصول لا تتفق مع ميوله ومزاجه كل الاتفاق !

فكل واحد من القراء ، ينظر الى الحدث وصانعيه بمنظاره الخاص !

ان موضوعات هذا الكتاب - قد أزاحت - بنظر العديد ممن تابعها ، البراقع عن مجريات احداثها ، فهي اذاً جدرة بأن تجمع في كتاب يضمها بين دفتيه ، يفيد من فاته متابعتها .

والله من وراء القصد .

أحمد فوزي

١ شباط ١٩٨٨

لماذا أنتخب الشريف شرف وصياً
بدلاً من الأمير عبدالاله عام ١٩٤١ ؟

عندما استقالت وزارة نوري السعيد الرابعة في يوم ١٨ شباط ١٩٤٠ ،
وقع اختيار الوصي على عرش العراق الامير عبدالاله على رئيس الديوان الملكي
رشيد عالي الكيلاني لتأليف الوزارة الجديدة ..

وشكل السيد الكيلاني وزارته الثالثة في يوم ٣١ آذار ١٩٤٠ .

والذي يلاحظ على وزارة الكيلاني الثالثة ، انها ضمت اربعة من رؤساء
الوزارات السابقين ، ودخل فيها خمسة من اعضاء الوزارات المستقيلة ، وانها
كانت اول وزارة قومية تألفت بصورة دستورية صحيحة ، فقبل تأليفها
بارتياع من مختلف الطبقات .

ومنذ ان تسلمت الوزارة الكيلانية الحكم ، اخذت توالي الحاحها على
الحكومة البريطانية بوجوب ايجاد حل لمشكلتي البلدين الشقيقتين : سوريا
وفلسطين ، حلا يحقق رغبات العرب .

ادرك السفير البريطاني في العراق ، منذ اللحظة الاولى ، صعوبة التعاون
مع الوزارة الكيلانية الثالثة في مثل هذه الظروف العالمية الحرجة ، فأخذ يتحين
الفرص للتخلص منها .

والظاهر ان السفير البريطاني ، ضاق ذرعا بموقف هذه الوزارة ، فاجتمع
بوزير خارجيتها نوري السعيد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، وبلغه بحضور
الوصي الامير عبدالاله :

« ان الحكومة البريطانية ، لا تثق بالوزارة الكيلانية القائمة ، وعلى
العراق ان يختار احد حلين : اما الاحتفاظ برشيد عالي الكيلاني رئيسا
لحكومته ، واما الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى » !!

فلما علم الوزراء بأمر هذا الاجتماع ، كلفوا رئيسهم الكيلاني ان يتصل
بالسفير البريطاني ويستعلم منه عما اذا كان بين العراق وحليفته بريطانيا خلاف
صريح محدود ..

وعندما اجتمع رئيس الوزراء بالسفير البريطاني ، سمع منه القول عينه ،
الذي قاله لنوري السعيد امام الوصي - فلم يكن من السيد الكيلاني الا ان
جابه السفير بالحقيقة قائلاً :

- انه لا يهتم ابدا بثقة اية حكومة اجنبية ، ولا يابه لاعتمادها عليه ،
ما دام هو يتمتع بثقة الشعب العراقي وتأييده ، وثقته الممثلة في برلمانه ..
وهكذا بقي السفير البريطاني يلوح بضرورة تحية الوزارة الكيلانية عن
الحكم ، بينما الوزارة ماضية في تمشية اعمالها في جو يسوده السكون والثقة
في النفس ..

وبعد مدة وجيزة اذاع راديو برلين تصريحاً صادراً عن الحكومتين الالمانية
والايطالية يؤكد عطف حكومتي المحور على جهاد العرب في سبيل الاستقلال ..
واخذت الاذاعة الالمانية والاذاعة الايطالية تكرر اذاعته باللغة العربية عدة
ايام .

اضطربت حكومة لندن لهذه المفاجأة الالمانية الايطالية ، فشاع حالا في
كافة الاوساط ان العراق ينوي اعادة علاقاته بالمانيا الهتلرية !
ولم يمض بعض الوقت حتى رأى الامير عبدالاله ان يقف على جلية
الامر بنفسه ..!

فاستدعى الهيئة الوزارية الى البلاط الملكي في ١٧ كانون الاول ١٩٤٠ ،
والمح بانه سمع بعدم وجود تأزر بين الوزراء ، وانه يرى ضرورة اعادة النظر
في الموقف الوزاري ..

انكر الوزراء وجود اي خلاف بين اعضاء الوزارة ، ما عدا وزير الخارجية
نوري السعيد الذي اكد ان خلافا قد استفحل بين بعضهم !!

وعاد الوزراء الى مجلس الوزراء ، وما كادوا يعقدون جلستهم ، حتى كان رئيس الديوان الملكي قد لحق بهم ، وطلب مقابلة رئيس الوزراء ، فلما خرج اليه ، ابلغه ان الوصي اوفده ليطلب استقالة الوزارة « بناء على عدم وجود التضامن الوزاري اللازم ، ولئلا يخرجونه مع الانكليز » !!

وفي ضحى يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ اجتمع مجلس النواب ، وطالب بعض النواب صراحة باستقالة الوزارة الكيلانية ..

وازاء هذا الموقف طلب رشيد عالي الكيلاني من الوصي حل المجلس ، وانتخاب مجلس جديد بدلا منه ، وكتب الارادة الملكية الخاصة بذلك ، وذهب الى الوصي ليقعها ، فطلب منه الوصي ان يمهل حتى المساء ، ليشاور كبار الشخصيات ..

فأنصرف السيد الكيلاني على امل ان يعود اليه في المساء ..

ولكن الوصي الامير عبدالاله غادر بغداد الى الديوانية ، تخلصا من ضغط رشيد عالي الكيلاني واعوانه الضباط .

وكان الوصي قد ذكر للعقلاء الاربعة الذين طلبوا اليه بان يبقى الكيلاني في الوزارة بانه : « يجب ان نماشى الانكليز ، ونلبي ما يطلبون بلا قيد او شرط » ، ثم طلب منهم عدم الاتصال بالكيلاني ، ووصفه هو والموالين له بأنهم « مجرمون » وأن « وزارته يجب ان تسقط فوراً » !!

وبعد ان هرب الوصي الى الديوانية ، عقد الكيلاني اجتماعا خاصا مع العقلاء الاربعة في بيته للتشاور معهم ، ثم انتقل الجميع الى مجلس الوزراء . وعقدت الجلسة ، وبدأت المناقشات لبحث الموقف ، واستطلع الكيلاني آراء وزرائه ، ف اشارت الاكثريّة بوجوب اتباع الطرق الدستورية في حل هذه الازمة ، وذلك بان تجابه الوزارة مجلس النواب في جلسته المقبلة ، فاما ان تحصل على ثقته ، او ان يسلب الثقة منها .

ثم استشار الكيلاني العقداء الاربعة ، وطلب منهم ابداء رأيهم ، فاجابوه بانهم يتمنون ان يضعوا حلا لهذا الحال ، ضمن حدود القانون ، ويأسفون لتردي الاوضاع الى هذه الهوة ، وانهم مع اعتقادهم بان الحق بجانب الكيلاني ، الا انهم يرجحون استقالة الوزراء .

وكان طه الهاشمي والسيد محمد الصدر قد حضرا لمقابلة رشيد عالي الكيلاني في مكتبه ، ونصحا بتقديم استقالته .

ويبدو ان الكيلاني ، قد اقتنع بتقديم استقالته ، بعد ان فشل في حل المجلس ، وبعد ان واجه موقفا عدائيا ، خشي معه ان يتدخل الجيش في القضاء على الدستور .

وعلى ذلك ، فقد قدم الكيلاني استقالة وزارته للوصي برقيا ، وثبتها بكتاب ارسله الى الديوانية في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ ، محملا الوصي مسؤولية الموقف كاملة ، ومتهما اياه بانه خضع تحت التأثير الاجنبي ..

وهكذا .. انتهت الازمة الوزارية باستقالة الوزارة الكيلانية الثالثة .. وتلقى الشعب نبأ خروج رشيد عالي الكيلاني من الحكم بالاسف العظيم ، وقامت مظاهرات صاخبة مؤيدة للكيلاني ، ومطالبة باجراء انتخابات جديدة للمجلس النيابي .. ولم يستطع الوصي العودة الى بغداد ، خوفا من غضب الشعب ، بل مكث مدة خمسة ايام في الديوانية ، بعد تشكيل وزارة طه الهاشمي .

وعندما اسندت رئاسة الوزارة الى طه الهاشمي في ١ شباط ١٩٤١ ، اعلن الهاشمي منهاج وزارته في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٦ شباط ، وقال : « ان الوزارة السابقة - اي وزارة الكيلاني الثالثة - قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تأييد المرجع الاعلى بخصوص حل المجلس - ولم يكن مبعثها - كما قيل ، تلاعب الايدي والمصالح الاجنبية » .

ادت هذه التصريحات الى ردود فعل سلبية لدى الكيلاني وجماعته ،
لان الكيلاني اعتبر خطاب الهاشمي تكذيباً لما ورد في استقالته ، وفسحت
المجال امام بعض النواب للتهجم على وزارته المستقيلة .

تكتل رشيد عالي الكيلاني مع بعض انصاره السياسيين وكبار الضباط
العسكريين ، وقرروا اسقاط وزارة طه الهاشمي .

وفي مساء الاول من نيسان ١٩٤١ عقد اجتماع في معسكر الرشيد ،
حضره رشيد عالي الكيلاني والعقلاء الاربعة : صلاح الدين الصباغ وفهمي
سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب بالاضافة الى اللواء امين زكي وكيل
رئيس اركان الجيش ، وتقرر في هذا الاجتماع اعلان حالة الطوارئ في
معسكر الرشيد ، والقيام بانقلاب اذا رفضت وزارة الهاشمي الاستقالة ،
وتحت التهديد هذا ، لم يجد طه الهاشمي مناصاً - حقناً للدماء - من ان
يكتب استقالته الى الوصي الامير عبدالاله .

وفي صباح اليوم التالي لاستقالة طه الهاشمي ، عقد رشيد عالي الكيلاني
واللواء امين زكي والعقلاء الاربعة اجتماعاً اخر في معسكر الرشيد
وقرروا ان يرسلوا وفداً الى طه الهاشمي ، ليحاول حثه على الانضمام الى
حركتهم ..

وقصد الكيلاني وجماعته منزل الهاشمي ، ولدهشتهم وجدوا وزارة
الهاشمي مجمعة بكامل اعضائها !

وناقش الكيلاني حركة الجيش من نواحيها المختلفة مع الهاشمي واعضاء
وزارته ، واوضح لهم ان الجيش لم يعد يثق بالوصي الامير عبدالاله ..

وكان الوصي قد تمكن من الهرب ليلة الاول من نيسان ١٩٤١ من قصر
الرحاب الى دار عمته الاميرة سالحة في الرصافة ، ومن هناك اتصل بالوزير
المفوض الامريكي (بول نابشو) ورجاه مساعدته على الهرب .

وفي اليوم التالي هياً نفسه للتكر بمساعدة عمته ، فأرتدى عباءة نسائية
وبيجامة ، ثم ركب عربة تجرها الخيول الى دار المفوضية الامريكية ، ووصل

هناك في الساعة الثامنة وخمسة واربعين دقيقة صباحا ، وكان قد استقر بعد مداولات بين (نابنشو) و (بازل نيوتن) السفير البريطاني على تهريب الوصي الى مكان آمن ، وذلك بلفه في بطانية ، واخفائه داخل سيارة المفوضية الامريكية ، التي كان (نابنشو) وزوجته سوف يستقلانها في رحلة الى القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية ، لاستقبال السفير البريطاني الجديد في العراق .

وبهذه الطريقة ، غادرت السيارة التي كان يرفرف على مقدمتها علم الولايات المتحدة الامريكية ، وبداخلها الوزير المفوض الامريكي وزوجته والوصي الذي كان ملفوفا ببطانية ، ومختبئا تحت ارجلها !!

وفي الحبانية ، قابل الوصي السفير البريطاني الجديد ، السير كنيهان كورنواليس ، الذي كان قد وصل لتوه الى الحبانية ، وابلغه كورنواليس بانه يعتقد ان ساعة التوصل الى تسوية اللازمة قد فات اوانها ، وان رؤساء الجيش والكيلاني - كما هو واضح - مصممون على الاستيلاء على السلطة ، وانهم اما يعزلوه من الوصاية ، او يحيلونه الى العوبة في ايديهم !

ومن الحبانية طار الوصي على متن طائرة حربية الى البصرة ، فبلغها يوم ٣ نيسان وكان الوصي يأمل ان يجمع انصاره من السياسيين حوله في البصرة ، وان يشكل حكومة جديدة ، وان ينظم من هناك حركة مقاومة ، وذلك كله بمساعدة السفارة البريطانية !!

وهكذا ، تحقق رشيد عالي الكيلاني والعقلاء الاربعة ، من انه لا مفر من السير قدما في خطة الانقلاب ، والاستيلاء على السلطة ، حيث انه لن تبد بارقة امل في عودة الامور الى حالتها الطبيعية .

شكل رشيد عالي الكيلاني في ٣ نيسان ١٩٤١ حكومة الدفاع الوطني . . . وقد اثار تشكيل هذه الحكومة موجة عارمة من الحماس الوطني ، فخرجت الجماهير الى الشوارع ، بمجرد سماعها النبأ ، تهدر باللعة ضد الانكليز واعوانهم في العراق .

وعلى الرغم من ان قادة الجيش لم يشتركوا في هذه الحكومة التي اقتضرت على شخص رشيد عالي الكيلاني وحده ، الا ان المفهوم ان قادة الجيش كانوا القوة الكبرى التي تسند هذه الحكومة .

ولم يمر اسبوع واحد على قيام حكومة الدفاع الوطني ، حتى كان الكيلاني قد قرر دعوة مجلس الامة الى الانعقاد ، للنظر في امر تنصيب وصي جديد على عرش العراق ، بعد ان ترك عبدالاله واجباته الدستورية ، وذلك رغم ان دعوة مجلس الامة للانعقاد - حسب الدستور العراقي - لا تكون الا بارادة ملكية .

وفي يوم الخميس ١٠ نيسان ١٩٤١ عقد مجلس الامة - النواب والاعيان - جلسته المشتركة ، وكان بعض القادة العسكريين جالسين في احدى الشرفات بملابسهم المدنية !

وما كاد رشيد عالي الكيلاني يدخل قاعة المجلس حتى دوت الهاتف له ، ولم يلبث ان قرر المجلس انتخاب السيد علوان الياسري رئيسا للجلسة ، بصفته احد قادة الثورة العراقية عام ١٩٢٠ .

ثم نهض رشيد عالي الكيلاني وشكر اعضاء المجلس على حضورهم ، وشرح لهم دوافع الحركة منذ بدايتها حتى وقوع الانقلاب في الاول من نيسان ١٩٤١ ، و اشار الى ان الازمة بدأت عندما هرب الوصي ، واستقال الهاشمي من رئاسة الوزارة ، وبقيت البلاد بدون حكومة مسؤولة ، وكان لابد ازاء هذا الوضع من تشكيل حكومة الدفاع الوطني لسلامة البلاد .

وطلب الكيلاني ان ينظر المجلس في اعادة الامور الى مجاريها الطبيعية قائلا :

— ليس علينا الا ان نعلن ان الوصي على العرش يعد متتحياً عن الوصاية بعد ان ترك واجباته الدستورية ، والتجأ الى دولة اجنبية ، وكما منح الدستور البرلمان الحق في تعيين الوصي ، منحه ايضا الحق في عزل هذا الوصي وتعيين وصي جديد .

ومن ثم ، اقترح الكيلاني على اعضاء المجلس تنحية عبدالاله ، وتعيين الشريف شرف بدلا منه ، باعتبار هذا الاقتراح المخرج الوحيد لاعادة الحياة الدستورية الى البلاد .

ولما عرض السيد علوان الياسري رئيس الجلسة ، الاقتراح للتصويت ، ووافق عليه بالاجماع .. عندئذ دعي الوصي الجديد لاداء القسم على المنصة ، فنهض واقسم اليمين الدستورية .

وخرج من المجلس وسط حماس الجماهير المحتشدة حتى البلاط الملكي والهاتفه بحياته وحياة الرجال الوطنيين .

وفي البلاط الملكي اخذ الوصي الجديد الشريف شرف يتقبل التهاني ، ثم شرع على الفور بممارسة صلاحياته الدستورية .

واذيع رسمياً البيان التالي : « في الساعة الثانية عشرة من يوم الخميس الموافق ١٠ ابريل ١٩٤١ اجتمع مجلس الامة العراقي وقرر بالاجماع ما يأتي : تنحية الامير عبدالاله الوصي السابق واقامة سمو الشريف شرف وصيا على صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، وقد ادى سموه اليمين القانونية امام مجلس الامة » .

وقد ايد قرار عزل عبدالاله من الناحية الدستورية ، احد رجال القانون العراقيين البارزين علي محمود الشيخ علي ، الذي قال : « لو ان الوصي بقي في ارض عراقية لامتنع على المجلس ان ينصب وصيا اخر ، ولكن استقرار الامير عبدالاله في سفينة حربية بريطانية قد افسح المجال القانوني للمجلس ان ينتخب غيره ، لان الوصي قد خرج من ارض العراق ، وجميع القوانين الدولية تعتبر السفن الحربية كقلاع عائمة للدولة التي ترفع علمها عليها » .

وكان الشريف شرف على اثر انتخابه وصيا جديدا بدلا من عبدالاله قد اصدر ارادة ملكية بقبول استقالة طه الهاشمي الموقعة في اول نيسان ١٩٤١ ، وكلف رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة ، وبذلك انتهت الازمة

الوزارية وانتهت معها حكومة الدفاع الوطني ، وبدأ عهد الوزارة الكيلانية
الرابعة •

والشريف هو ابن الامير راجح بن الامير فواز بن الامير ناصر بن الامير
فواز بن الامير عون ، وهو يلتقي في نسبه مع الملك حسين بن علي •

ولد في الطائف عام ١٢٩٨ هجرية - ١٨٨١ ميلادية ، وعندما تسلم
منصب الوصاية على عرش العراق كان في الثانية والستين من عمره •

وبعد فشل حركة الكيلاني ، عبر الشريف شرف ورشيد عالي الكيلاني
الحدود العراقية الايرانية في ٢٩ ايار (مايس) ١٩٤١ متوجين الى طهران
كلاجئين سياسيين •

وهكذا ، تربع الشريف شرف كرسي (الوصاية) طيلة خمسين يوما
فقط ! وعاد الامير عبدالاله وحاشيته الى العراق ، ونزلوا في الحبانية ، حيث
القوات البريطانية تعسكر فيها ، يوم ٢٥ ايار ١٩٤١ • وقامت الطائرات
البريطانية بتوزيع بيان اعدده الامير عبدالاله بمناسبة عودته الى العراق هاجم
فيه الحركة الثورية ، واتهم زعماءها بالخيانة والغدر !!

عاد الامير عبدالاله الى بغداد ، ليتربع على كرسي (الوصاية وولاية
العهد) على عرش العراق من جديد !!





الشریف شرف

خطاب مفتوح الى السفير البريطاني ..
وجواب السفير البريطاني عليه "

كان للرسالتين اللتين وجههما الكاتب السياسي الاستاذ مظهر عارف الى (غورباتشوف) و (ريغان) في الصفحة السياسية من جريدة (العراق) الصادرة صباح السبت ١٩٨٧/٣/٧ صدى عميق ومؤثر لدى القراء المعنيين بالامور الدولية وتعلقها بالاوضاع العراقية الراهنة .

ان هذا (الاسلوب) في الكتابة السياسية .. كان منذ اربعين عاما اسلوبا متبعاً في الصحافة العراقية .

ففي نهاية الاربعينات من هذا القرن ، كان هنا في بغداد عدد من الكتاب السياسيين الذين استهوتهم كتابة (الخطابات المفتوحة) واجادوا فيها ، ونشروها في امهات الصحف والمجلات العراقية .

وكانت تلك (الخطابات المفتوحة) تلقى استحسانا واقبالا من غالبية القراء ، لشرحها ظروف البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والقاء الاضواء عليها ، والكشف عن غموضها .

ثم ترى بعد ذلك (جوابا) لتلك الخطابات المفتوحة ، يرد كاتبها ، على ما ورد فيها من امور ، ويناقشها باستفاضة ، بأسلوب يتسم احيانا بالطرافة ، والمقدرة على التلاعب بالالفاظ .

وكان (المجيب) يذيل ، في اغلب الاحيان ، خطابه بتوقيعه مع ذكر جملة « طبق الاصل » وذلك يعني ، في المصطلح الصحفي - ان هذا (الجواب) مفبرك (موضوع) ، ليس من وضع صاحبه !

ولعل (الخطاب المفتوح) الذي وجهه المؤرخ العسكري والكاتب السياسي القدير الاستاذ محمود الدرة (الى فخامة السفير البريطاني) يعد من ابرز ما نشر في ذلك العهد الذي مضى .

لقد جاء في هذا (الخطاب المفتوح) الذي نشرته مجلة (الوادي) التي كان صاحبها ورئيس تحريرها المحامي خالد الدرة في عددها المرقم (١٧) الصادرة يوم السبت ٢٩/ اذار/ ١٩٤٧ ما يلي :

لو كنت يا صاحب الفخامة تمثل حكومة صاحب الجلالة البريطانية على النحو الذي يمثلها اي دبلوماسي بريطاني اخر في مملكة حرة كبلجيكا مثلاً ، لما كان لمواطن عراقي مثلي الحق في مخاطبتك بهذا الشكل ، ولكن الصلات البريطانية - العراقية لم تلتزم حدود المعاهدات المفروضة علينا فرضاً فحسب بل تجاوزتها بشكل صار السكوت عنها ، او التغاضي عن التفكير بنتائجها المتوقعة جريمة لا يرتضيها كل عراقي مخلص لوطنه ، من اعز امانيه ان يرى بلاده وهي مستقلة حرة تحالف امة عظيمة ، كالامة البريطانية ، على اسس شريفة . وبهذا الشعور اوجه اليكم هذا الخطاب ، وانا اعتقد انه يمثل رأي الاغلبية العراقية :

اذا تركنا جانباً المشكلة الفلسطينية التي قال عنها رئيس وزارتك مستر جرجل في مجلس العموم : « ان السبب في وقوع ثورة العراق وغيرها من المظاهر عند العرب هو سياسة بريطانيا وتأيدها للصهيونية » .

واذا ضربنا صفحاً عن سياسة حكومتكم الخارجية ازاء العرب ، ومساومتها الدول الاخرى على حسابنا ..

واذا تغاضينا عن خرقكم للمعاهدة العراقية البريطانية ، وتوسعكم المفرط في تطبيقها ..

اذا تغاضينا عن كل ذلك ، لانجد ما يبرر سياستكم الحاضرة في بلادنا ، إلا قنرتكم لنا كأعداء او ضحايا تريدون امتصاص دمائنا .

اجل ، استغل موظفوك الظروف الاستثنائية التي اوجدتها طبيعة الحرب ، فنيكلوا افضع تشكيل بعدد غير قليل من مفكري هذه البلاد واينائها .

واستغلتم اخلاصنا للمبادئ التي بشرتم بها في محنتكم ، فتجرعنا ذل.

احتلال جيوشكم في كل بقعة من بقاع هذا الوطن ، وما تركت جيوشكم بعض مناطق البلاد ، الا بعد ان وطدتم بها السيطرة على كل شأن حيوي من مرافقها .
تدخلتم في شؤوننا الداخلية ، فانتهى امرنا على هذا النحو الذي نرى وترون ..

ومددتم ايديكم على مقومات حياتنا الاقتصادية ، فاحتكرتم التمور تأخذونها عندما تزيد اسعارها الخارجية على السعر المقرر، وتماطلون باستلامها عندما تنخفض عن هذا السعر ..

واحتكرتم شعيرنا ، وفرضتم سعر الطن في ٢٠ او ٢١ دينار ، بينما تشترونه من ايران بسعر ٢٧ دينارا ، وحلتم دون متاجرتنا به مع الخارج .
لقد حلتم منذ عام ١٩٣٥ بشتى وسائل دهائكم ونفوذكم دون تحقيق مصنع تكرير الزيوت الذي نصت عليه معاهدة النفط ، لكي لا تفقد شركة نفط خانقين الخمسمائة الف دينار التي تربحونها سنويا من بيع البنزين والنفط !
وقيدتم استيرادنا بشكل لم يسبق له نظير في معاملة الدول ، فمن (كوتا) الى عملة نادرة لوكلائكم فيها حصة وافرة ، الى وساطات تجارية لشركاتكم فيها حصة الاسد على نحو ما تفعل وكالة التاج في لندن !

حلتم بأسم الفن تارة ، وبعرقلة الاستيراد اخرى ، دون انشائنا بعض المشاريع الانتاجية وبعض الصناعات ، ودون تأسيسنا لبعض المصانع ، حتى اذا كانت لشركاتكم حصة كبيرة في بعض المصانع سهلت امر استيرادها على نحو مصنع النسيج في الكاظمية !

وسيطرتم على مواصلاتنا ، فتحكمت شركاتكم بالنقل البحري الخارجي ترفع اسعار النقل لتحول دون استفادتنا من ارتفاع اسعار منتجاتنا المصدرة !
ومديرية الميناء ظلت انكليزية لحما ودما ، تبذر وارداتها تبذيرا لا يقبله منصف ، لتحولوا دون وفاء دينها الضئيل للخزينة البريطانية فتبقى خاضعة لكم ، ونهباً لموظفيها الانكليز على نحو الفضيحة الاخيرة !

ومديرية السكك الحديدية ، وهي الشريان لحياة البلاد الاقتصادية والعمرانية ، استخدمتموها في هذه الحرب فانهكتم قواها ، وقام ممثلكم الجنرال سميث بعمل بعد ذلك كل شيء يخطر ببال مبذر ، دون ان يخدم المصلحة وفق حاجات الشعب العراقي ومطالبه ، فبقيت الخطوط الحديدية مبتورة في الداخل ، ومنهوكة القوى عديمة الفائدة ، وظلت مناطق دجله والعراف محرومة من خطوط المواصلات الحديدية ، بينما تقوم مديرية الجنرال سميث بإدارة الفنادق وتشيد المباني وتأسيس مصلحة جوية واخرى لنقل المصطافين بالسيارات ، وتأسيس استخبارات بريطانية في شخص امير اللواء (دي كوري) وغيرها من الامور التي لا تمت بأية صلة لشؤون السكك الحديدية وطرق المواصلات البرية ..

وقد كنت احد ممثلي وزارة الدفاع في لجنة وضعت خطة شاملة لتعبيد واصلاح الطرق وفق مقتضيات المصالح العراقية ، فاذا بمستتر (كبارن) يحول دون تنفيذ تلك الخطة !

وهذا الجيش ، وقد بذلنا فيه دماءنا وعرق جبيننا ، هذا الجيش الذي ضحينا بكل شيء في سبيله كرمز للوطن العراقي ، حلتهم دون تسليحه وتجهيزه ، فاصطدم بكم او اصطدمتم به لتقضوا عليه ، يسلم الى احد من ترضون عنه ليعمل ما يعمل فيه ، ورئيس بعثكم يطلب ما آل اليه بفضل بعثكم الهنية ، وبفضل ارشادها الحكيم !

قد تقولون : مالنا ولشؤونكم الداخلية .. وهذه هي مقدرة وزرائكم وموظفيكم في ادارة البلاد ؟!

— لا ريب ان معظم وزرائنا وكبار موظفينا الذين ارتضيتهم ، تنقصهم المقدرة والكفاءة لادارة دولاب الدولة كما ينبغي ، ولكن من الذي اوصل هؤلاء الى الحكم ومنع المخلصين الاكفاء عنه ؟!

ان رجل المقهى العراقي نفسه — يا صاحب الفخامة — يعلم بأنكم السبب في كل ذلك .

ان العربي - يا صاحب الفخامة - كالجمل الذي خلق من تربته يصبر كثيرا على الضيم ، ولكنه متى تجاوز ضيمه حدوده انقلب الى حقد حاد .. ونحن نتمنى من صميم قلوبنا ان لا يحدث هذا على الاطلاق . على اننا نتمنى كذلك ان نعيد حكومتكم النظر في موقفها منا لتهدم هذا الحاجز من سوء التفاهم بيننا ، بدلا من تعليته ، ان ارادت حسن الصلات .

انني اجهل كل شيء عن شخص فخامتكم ، ولكنني اعلم انكم ، كانكليزي صميم يود من صميم قلبه ان يخلد لنفسه اثرا حسنا في التاريخ ، فهل لا تجدون في اخلاصكم لوطنكم ان تخلدوا هذا الاسم في اخلاصكم لصداقة هذا الشعب الذي لا ينسى الجميل ، فتعملون على تغيير سياستكم الحاضرة في العراق تغييرا جوهريا ، وتبدأون عهدا جديدا ، لا اثر فيه لظلم وغبن واستعباد ؟! اننا لمنتظرون .

محمود الدرة

وبطبيعة الحال ، لم يتفضل (فخامة السفير البريطاني) بالرد على ذلك (الخطاب المفتوح) ، لان الحقائق الدامغة التي وردت فيه ، جعلته يفضل السكوت المطبق ..

ولكن - الكاتب السياسي اللاذع المحامي سيد عباس البغدادي تخيل نفسه (سفير بريطانيا ببغداد) ورد على ذلك (الخطاب المفتوح) بـ (جواب مفتوح) نشره في العدد ١٨ من مجلة (الوادي) الصادرة يوم السبت ٥ نيسان ١٩٤٧ ، قال فيه :

عزيزي محمود الدرة :

قرأت خطابك المفتوح ، ببصر مفتوح ، وقلب مفتوح ، فسرني غاية السرور واعجبني زائد الاعجاب ، وانا كما ترى من عشاق الوادي وقرائها ، لا حبا بتقليد المستريرون وتلاميذه بل لاني اجد لذة خاصة في مطالعتها والتعمق في اسرارها سيما اذا علمت بانني احب اصحاب الوادي حبا لا مزيد

عليه ، ذلك لتوافق في صفاتنا وامتزاج في بعض اساليبنا ونفسياتنا واختلافنا في البعض الآخر ، فانا اتفق واياهم بطول القامة وضмор العود ، وطول القامة لا ينم عن الصقاعة كما هو المشهور ، ولكنه يدل على صفاء النية وبساطة الاسلوب وانا طويل الروح فكان لي سبعة ارواح كما يعتقد العراقيون في القطه و (اسرة الوادي) كذلك وها قد مضت سنتان وهم يصرخون ولا مجيب ويفضحون وما من راقع ، ويكشفون وما من ساتر ، ولو لم تكن لهم ارواح سبعة كالقطط لباعوا اثاثهم - ان كنا ابقينا لهم على اثاث - وهاجروا الى بلاد الهند ليستمتعوا بالحرية المطلقة والنقد المفيد والاستقلال الناجز !! واني اختلف واياهم في انهم يملكون لسانا طويلا لا يقف عند حد ولا يقضي مصلحة وانا املك لسانا قصيرا يقف في كل حد ويقضي كل مصلحة .

لقد اخطأت يا سيدي في اول فرض فرضته فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا ترسلني سفيرا الى بلجيكا او فرنسا وامريكا فلهذه البلاد سفراءها الخاصون ولكم سفراءكم الخاصون وللسلك الخارجي في الامبراطورية مدرستان الاولى (مدرسة لندن) وهذه تبعث السفراء الى بلاد الله والثانية مدرسة (دلهي الجديدة) وهذه تبعث السفراء الى بلاد عباد الله ، وهل تنكر بعد هذا ان بلجيكا من بلاد الله والعراق من عباد الله ؟

انتي استغرب نقدك ايانا شراء التمور باسعار بخسة واحتكار الشعير كما نريد وطلبت ان تجعل التصدير والاستيراد حرا وانا حلنا باسم الفن تارة وباسم الحلف تارة اخرى دون مطالبكم الوطنية وطلبت تعديل المعاهدة والجلاء وتصفية امور النفط والسكك الحديدية وغيرها من المطالب التي تراها واجبة التحقيق بالنسبة الى بلادك وضرورة التنفيذ بالنسبة الى صداقتنا واخوتنا ، نعم انتي استغرب هذا القول يصدر منك وانت الشاب المثقف حسبما اسمع عنك وقد صقلتك التجارب وحنكتك السجون والمعتقلات ؟ فهل تنسى يا سيدي انني بريطاني اصيل اينما رحلت وكنت ، اسمى لرفع شأن بلاذي ورفاهها واستقرارها ، اتنسى الدماء الزكية الاسكتلندية والايرلندية

والويلزية واللندنية التي اريقت على ضفاف الرافين وفي صحراء الجزيرة العربية ، اتسّى الدماء التي اريقت في شمال افريقيا وفي قلب اوربا واعماق المحيطات ومجاهل الغابات في جاوة وسومطرة وافريقيا ؟ هل تنسى الاموال التي بذلت والجوع والحرمان الذي قاساه شعبنا المجيد خلال هذه الحرب والحروب التي سبقتها ؟ اذا كنت تذكرها فهل تعتقد انها اريقت لتفهمك الديمقراطية او تعليمك اساليب الحكم الصالح او لتأكل الزبد والحليب وتعم باطايب الطعام شحمه ولحمه وتلبس احسن اللباس والبريطاني اللندني يتضور جوعا ولا يعرف للبرتقال غير اسمه ولا يذوق الزبد الا بالشهر مرة واحدة ؟ هذا حاربنا ؟ لا ياسيدي اتنا حاربنا وجالدنا وتعبنّا لنأكل تمرّك وزبدك ولبنك وشحمك ولحمك ، حاربنا لنعم بمالك ونأخذ خيراتك ، ونستلم نفطك ونستغل خطوطك الحديدية اشنع الاستغلال ، ان قلبي ليتفطر دما حين اراك تشرب عصير البرتقال المثلج وعامل المنجم في الغال لا يذوق الماء ، ان العار ليلحقني جيلا بعد جيل وانا البريطاني الصميم حين اقف مكتوف اليد او اساعدك على رفاهك وضيق شعبي ، غناك وفقره ، ترفك ومسغبته ، حياتك وموته ، ثق يا سيدي ان قطرة الدم الازرق البريطاني لتعادل ملايين من الشعوب السمرّاء والبيضاء ، انني لن اسمح لك بالتصدير وحرية الاستيراد الا في اليوم الذي تستطيع فيه المعامل البريطانية غزو اسواقك ببضاعتها ، انني لن اسمح للبضاعة الامريكية والروسية - على الرغم من صداقتي الظاهرة معهما - ان تغزو اسواق العراق فتبقى البضاعة البريطانية كاسدة ، ان واجبي يحتم علي ان ارعى مصالح الامبراطورية سيدة شعوب الارض ، فانا ممثلها وحارسها ومع هذا ثق بأنتي لن اميتك جوعا فهذا امر لا تقره المصالح الامبراطورية التي هي في غنى عن ثورات الشعوب الجائعة ولكننا سنعطيك كما يقول المثل (قوت لا يموت) مع حرصنا الشديد على خلق طبقة الاثرياء التي لا تعنى الا بمصالحها وبالنتيجة مصالحنا وتصدف بل لا تعترف بكل مثل اعلى او تفكير وطني شعبي ، وطبقة اخرى فقيرة يقتلها الجوع ويفنيها الحرمان

وتخربها المسغبة فهي لا تفكر الا في بطن تملأ من جوع وجسد يكسى من عري ، اما الطبقة المتوسطة التي تفكر في المثل العليا وفي الوطنية والحاجة التسعبيه فسنتقضي عليها اجلا او عاجلا ..

ولقد تحدثت عن الجيش ، جيشك الوطني الذي كنت فيه ضابطا مخلصا واني ليؤسفني ضحالة التفكير في هذه النقطة - وان كنت اثق بعمقها في النقاط الاخرى - فما هي الفائدة يا سيدي من جيش صغير لا يكفي لرد اي عدوان اجنبي ان كان هناك عدوان ، وانك لتعلم حق العلم ان الجيوش الكبرى لم تكن لها تلك القيمة التي كانت سابقا فأين الجيش الالماني ؟ واين الجيش الايطالي والياباني والافرنسي والبلجيكي ؟ وهل تعتقد ان عدوانا يقع من دولة على اخرى بدون علم الدول الكبرى الثلاث التي تعرفها ومن دون رضاها وموافقتها ؟ فان كانت هذه الدول راضية فما هي قيمة جيشك وان كانت لا ترضى فان العدوان لن يقع ، هذا من جهة ومن جهة اخرى هل من المعقول ان نرضى ببقاء جيش قوي نسبيا بين ظهرانينا يشل حركتنا ويقض مضجعنا ؟ اننا لن نرضى بهذا وقد رأيت ما عملنا يوم انسنا خطرا ولو صغيرا من جيشكم افلا تتعظون ؟ وهل يلدغ البريطاني من جحر مرتين ؟ لا ياسيدي لن يلدغ ، ومع هذا وذاك فثق يا سيدي اننا لن نقضي على جيشك بل سنبقى عليه ناقصا مبتورا لا فائدة فيه غير ابتلاع قسم كبير من ميزانيتكم التي يجب ان تصرف على الصحة والتعليم والري والمواصلات وغير دغدغة الغرور وابتلاع قسم كبير من الشباب •

احلفك بكل مقدس لديك انك لو كنت مكاني هل عملت غير ما اعمله وما عمله هنري دوبس وكرنواليس وبازل نيوتن وضباط الارتباط ؟ وهل كنت تميت الشعب العربي لاجل ان يحيا الشعب البريطاني ؟ لا انك لن تفعل ذلك ! وانا كذلك ! انني لا يسعني الا ان اشكرك وافر الشكر في توجيهك الخطاب لي وسيكون الشكر - شكر الامبراطورية - اوفر لو انك عملت فوجئت الوادي هذه الوجهة وجهة نقد الامبراطورية مباشرة وتوجيه كل اللوم اليها

والى رجالها المخلصين ، الى خيراتكم وزرعكم وضرعكم ونفطكم على الدوام
لا لأن الامبراطورية لا تخشى من النقد لأن مهاجمتكم ايانا ينسيكم مهاجمة
اعدائكم الداخلين فهؤلاء - والمجالس بالامانات - سر البلاء واصل العناء
فاذا استمرت مجلة الوادي على خطتها في فضح هؤلاء الزعماء وكشفهم للناس
حرما من سيول المتطوعين لخدمتنا الذايين عن مصالحنا المتكالبين على العظام
التي نكدسها بعد وجبات الطعام في قمامات السفارة وصال المهملات بدائرة
العلاقات العامة ، اؤكد لك اتنا لم نستدع منهم احدا ولم نلوح لاحد منهم
بعظم يعرفه ولكنهم جاءوا طواعية زرافات يعرضون علينا انواع الخدمات
لا يريدون الا مرضاة اوجهننا ، سل المستر بيرون ، سل ضباط الارتباط ، سل
الميجر ولكنز ، سل امير اللواء دي غوري ، فعند هؤلاء الخبر اليقين عن
المتذللين الخادمين الطائعين ، اتنا نحرص على بقاء هؤلاء حرصنا على كنوزكم
وخيراتكم بل واستقلالكم ففي اليوم الذي نكرم فيه من خدمات هؤلاء
سيكون علينا اما ان نحكمكم حكما مباشرا واما ان نسلم الحكم بيد الوطنيين
وهذان وضعان احلاهما مر ، واني اذ اقدر لهؤلاء الطائعين المتذبذبين خدماتهم
للامبراطورية لا يسعني الا ان ابكي عليهم دما اذ هم يجهلون ان الامبراطورية
لا تعترف بصداقات دائمة ولا بعداوات دائمة وانما لها مصالحها الدائمة فهي
لن تتردد في القضاء صفقة واحدة على هؤلاء الخدم بل لن تتردد في تسليم
بلادكم الجميلة المسلمة للشيعوية حين تقضي مصالحها بذلك وان شئت المزيد
من الايضاح فتاريخ العرب الحديث مليء بالشواهد والاحداث وتاريخ اوربا
الحديث املا واوفر فهل تتعظون ؟

والى هنا وانا اشعر بانني اطلت معكم الكلام ارجو ان لا يكون خطابك
وخطابي مسك الختام بل ارجو ان تتبادل وجهات النظر بصورة اصرح
واصدق . وفي اللحظة التي تؤكد لكم فيها صدق اخلاصي لامبراطوريتي

وشعبي وتهالكي على مصالحها انتهزها فرصة طيبة للاعراب لكم عن فائق
تقديري وعميق حبي لشخصكم الكريم وتحياتي للوادي •

المخلص

هيوستو نهيور بيرد

كي • سي • ام • جي • او • بي • ي

(طبق الاصل)

المحامي سيد عباس بغدادي



يوميات وثبة كانون الثاني ١٩٤٨

1901 1902 1903 1904 1905

عندما اقدم صالح جبر رئيس الوزراء في مطلع عام ١٩٤٨ على تعديل المعاهدة البريطانية العراقية التي وقعت عام ١٩٣٠ قوبل بمعارضة شديدة من جميع الاوساط والاحزاب السياسية في العراق يومذاك ..

فقد نشرت وكالة الانباء العربية في لندن واذيع ليلة ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ تصريحاً للدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية قال فيه : [ان الهدف الاول في برنامج الوزارة الحاضرة هو تعديل المعاهدة وجرت اتصالات بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية لتعديلها .. وسيصل فخامة السيد صالح جبر الى لندن في الاسبوع القادم لرأس الوفد العراقي في المفاوضات التي ستدور حول التعديل] . اثار هذا التصريح ضجة مدوية في الاوساط السياسية ، فنشرت جريدة « لواء الاستقلال » في اليوم التالي - يوم ٥ كانون الثاني - تعليقا بعنوان : « أبهذه النظرة الخاطئة يريد ان يفاوض الجانب البريطاني ويترجم له امانى البلاد » جاء فيه : « صعدت المحافل السياسية للتصريح الذي ادلى به الدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية في لندن امس ، ولم يكن مبعث ذلك ان الجمالي انما خالف الحقيقة والواقع ، وتحدى شعور العراقيين باجمعهم حسب ، بل لانه احد المفاوضين في تعديل المعاهدة ، وهو بحكم مركزه كوزير للخارجية ، انما يمثل اصدق تمثيل اتجاه الحكومة الحاضرة في هذه المفاوضات ، والنظرة الخاطئة التي تنظر اليها الوزارة القائمة الى حقيقة صلاتنا مع بريطانيا ، تلك الصلات القائمة على التغلب واملاء شروطها ، وفرضها على العراق فرضا ..

ان المخاوف التي اظهرها العراق من اسراع الحكومة في المفاوضة لتعديل المعاهدة قد اصبح لها ما يبررها بعد هذا التصريح الخطير ، وانه لينظر بعين اليقظة والانتباه الى ما يدور في لندن لئلا يؤخذ على حين غرة ، كما اخذ في

الماضي عند فرض معاهدة ١٩٣٠ ولن تستطيع الوزارة الحاضرة ان تقوم بمفاوضة بريطانيا اذا ما استأثرت هي بهذا الامر الذي يكبل العراق لاجيال عديدة ، وان معاهدة تفرض بالقوة كما فرضت سابقتها لن تفيد بريطانيا في شيء فمن الخير لها اذا ارادت تصفية مشاكلها في هذا الظرف المضطرب ان تستمع الى رغبات الامة الممثلة في احزابها وهيئاتها السياسية العاملة في الحقل القومي ، فالمعاهدة التي لا تستند الى الرغبة الحقيقية ما هي الا قصاصات ورق تستمر ما استمرت القوة الاستعمارية المهيمنة ، ويظل هذا الصراع عنيفا بين هذه القوة والقوى الوطنية، حتى يكتب الله لهذه القوى الوطنية النصر . وفي نفس اليوم الذي صدر هذا المقال على صدر جريدة «لواء الاستقلال» - اي يوم الاثنين ٥ كانون الثاني - سارت مظاهرتان طلابيتان احدهما من باب المعظم ، والاخرى من الاعظمية لتتجمع في ساحة البلاط الملكي .

وعند كلية الحقوق - التي كانت تقع في الصرافية - تجمع عدد كبير من طلبة المعاهد العالية ليهتفوا بحياة فلسطين ولينددوا بتصريحات الجمالي وبسقوط المعاهدة .

جوبه هذا التجمع الطلابي بهجوم من فرق الشرطة من المشاة والخيالة وييدهم الهراوات، وقد كانوا يرابطون بالقرب من الكلية - وحصل صدام بين الطرفين - سالت فيه دماء الجرحى واطلقت عيارات نارية من قبل رجال الشرطة على الذين احتموا بحرم الكلية فهاجت النفوس وجرى ليلا اعتقال عدد كبير من الطلاب ، وزجوا رهن التوقيف واغلقت كلية الحقوق .

اضرب الطلاب في اليوم التالي عن الدوام وبقوا مضربين طيلة ايام الثلاثاء والاربعاء والخميس ، فاجتمع عمداء الكليات التي اضرب طلابها يوم الخميس ٨ كانون الثاني ١٩٤٨ مع وزير المعارف لبحث الحال ، وقر الرأي على اعادة الدراسة في كلية الحقوق واطلاق سراح الموقوفين .

● وفي ١١ كانون الثاني ١٩٤٨ نشرت الحكومة منشورا وزعته الشرطة على الناس بعنوان : « الغاء المعاهدة مع ملحقاتها : بيان من رئيس الوزراء »

وفيه - ما مضمونه - ان الحكومة تلقت برقية من صالح جبر في لندن تنبيء بان المفاوضات قد اسفرت عن الغاء معاهدة ١٩٣٠ مع جميع ملحقاتها والكتب والاتفاقيات المتصلة بها ، وتم وضع الحروف الاولى على مسودة المعاهدة الجديدة ، وان التوقيع عليها سيتم في اواخر الاسبوع وستنشر بعد .

● وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٤٨ - قالت جريدة « التايمس » الصادرة في بغداد : « ان المعاهدة ستوقع في بورتسموث في الساعة ١٢ ونصف من يوم الاربعاء من قبل صالح جبر والجمالي ، وسيقضي الموقعون من الوفد العراقي يوما سعيدا في ضيافة الاسطول البريطاني !! »

● وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ - تم التوقيع على المعاهدة التي سميت بمعاهدة « بورتسموث » في ميناء بورتسموث - جنوب بريطانيا - على البارجة « فيكتوري » من قبل الوفدين العراقي والبريطاني ، وقال بينن - وزير الخارجية البريطاني - في خطاب له قبل التوقيع على المعاهدة : ان هذه المعاهدة هي بداية سلسلة من المعاهدات التي ستعقد لتعزيز (الصداقة) بين بريطانيا والعالم العربي !!

● وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ - نشرت نصوص المعاهدة في الصحف المحلية .

● وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٤٨ - اضرب طلاب المعاهد العالية مستكرين المعاهدة الجائرة ، ومطالبين برفضها ومقاومتها واحباطها ومنهم طلاب الصيدلة والكيمياء ، وكلية التجارة والاقتصاد والموظفون الصحيون ، ومعهد الملكة عالية ، وكلية الحقوق ، ودار المعلمين العالية ، وكلية الهندسة ، وكلية الطبية ، ومدرسة التفيض الاهلية .

● وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨ - اصدر حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي بيانهما الاحتجاجيين ضد المعاهدة .

● وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ - اصدر حزب الاحرار بيانه الاحتجاجي ضد المعاهدة ، وسار قسم من طلاب المعاهد العالية بمظاهرة حاولت الشرطة

ان تتدخل فيها اول الامر فلم تفلح - فاخترت المظاهرة شارع الرشيد ، وعرجت على المجلس النيابي حيث حياهم بعض النواب - والقيت هناك خطب امام بناية المجلس ، ومما قاله احدهم : « ان شباب العراق مصمم على ان يقبر معاهدة جبر - ينفن - كما قبر الشباب المصري معاهدة صدقي - ينفن » • ثم استمرت المظاهرة ورجعت الى باب المعظم وتفرقت هناك •

والقى وكيل رئيس الوزراء في الساعة الثامنة من مساء هذا اليوم من دار الاذاعة اللاسلكية بيانا علق فيه على انتهاء الاضراب والمظاهرات ، وذكر « ان الحكومة قد اصدرت اوامرها ضمن سلطاتها القانونية الى السلطات المختصة كافة بمنع اية مظاهرة او اضراب مهما كان نوعه وصبغته وانها عازمة على قمع كل حركة من هذا القبيل بشدة » !

● وفي ٢٠ كانون الثاني قامت مظاهرة عارمة احتجاجا على المعاهدة الجائرة واستنكارا لتحدي وكيل الوزراء شعور الطلاب الوطني - واندفع المتظاهرون في شارع الرشيد ، وحصلت مناوشات واشتباكات مع الشرطة بالحجارة والعصي ، مما اضطر الشرطة قرب الحيدرخانة الى الانسحاب ، واستمرت المظاهرة على سيرها المنتظم الذي بعث الحماس في افراد الشعب الذين كانوا يشتركون في المظاهرة او يشجعون عليها ، وحدث ان رجعت بناية وكالة الانباء العربية - وهي وكالة بريطانية - بالحجارة ، كما كسرت واجهة بناية « مطبعة التايمس » واستمرت المظاهرة حتى وصلت طلائعها الى جسر الملك فيصل (جسر الاحرار حاليا) فوقعت الواقعة ، اذ ظهر ان انسحاب الشرطة تم لانهم كانوا ينتظرون وصول الامدادات ، فكان الشعب يرى السيارات المشحونة بالشرطة المسلحة تسير من هنا وترجع من هناك كأنما انقلبت بغداد الى ساحات للمعارك ، ثم تبين ان الحكومة كانت صادقة في تهديدها فقط ، اذ سرعان ما سمع الناس لعلعة الرصاص ، فاغلقت الحوائط وجميع المحلات التجارية ، واستمرت المصادمات بين الشرطة والمتظاهرين فوق بعض القتلى والجرحى •

وصادرت الشرطة من ايدي الباعة - عصر هذا اليوم - جريدة « اليقظة » المسائية ، بناء على صدور قرار مجلس الوزراء بغلاقها لمدة سنة ، مع انها جريدة حزبية ، ومنعت الشرطة ليلا جريدة « لواء الاستقلال » من الصدور !!

● وما ان اصبح صباح الخميس ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ الا وكانت وفود الطلاب تتجه نحو المستشفى الملكي - في باب المعظم - فاجتمعوا هناك وارادوا ان يأخذوا شهداءهم من قسم الطب العدلي في المستشفى ، فداهمتهم الشرطة واطلقت النار عليهم داخل المستشفى ، فقتل اثنان وجرح سبعة عشر شخصا - وكان احد الضحايا من كلية الصيدلة، الذي اطار الرصاص دماغه - فحملة اخوانه ودخلوا به على العميد ، فلم يدر ماذا يقول لهم ، غير تقديم استقالته واستقال اساتذة كلية الصيدلة واساتذة كلية الطب ، ومدراء الاقسام في المستشفى كلهم ، حتى بلغ عدد الذين استقالوا مائة وعشرة اطباء وقدمت الجمعية الطبية العراقية استنكارا الى مجلس الوزراء .

وفي نفس الوقت الذي كانت اصوات الرصاص تدوي في كل مكان من بغداد ، جمع وكيل رئيس الوزراء جمال بابان الصحفيين ، وطلب اليهم ان يعاونوا الحكومة في تنفيذ اجراءاتها .. غير ان الصحفيين وقفوا وقفة مشرفة ، وابوا الا ان يوجهوا انتباهه صوب المستشفى حيث كان مصدر الطلق الناري ، فكان جواب جمال بابان ان الحكومة لم تأمر باطلاق النار ، وهدد الصحفيين بان يمثلوا بما امرهم به !!

ولم تكن حوادث يوم الحادي والعشرين مقصورة على بغداد ، فقد اوردت الاخبار الى العاصمة .. احتجاجات في الديوانية والناصرية ومظاهرة عنيفة في النجف ، اسفرت عن جرح شخص جيء به الى المستشفى التعليمي في بغداد ، مظاهرات في البصرة ، الموصل ، كركوك ، السليمانية ..

وفي الساعة الثالثة من مساء هذا اليوم - الاربعاء - امر الوصي على العرش عبدالاله بدعوة ممثلي الاحزاب وبعض رجال السياسة واعضاء الوزارة

للحضور الى البلاط ، فحضر الاجتماع الوزراء الموجودون في العراق ورجال الاحزاب ، وبعد ان عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة لائحة معاهدة يورتسموث وقد اجتمعت آراؤهم على انها لا تحقق امانا في البلاد وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين سيما وان مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة ، ولهذا فان الوصي يعد الشعب العراقي بانه سوف لا تبرم اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانها الوطنية - كما جاء ذلك في البيان الرسمي الصادر مساء هذا اليوم .

● وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨ سارت بغداد - بشيها وشبابها - في بحر متلاطم ، وهياج متعظم ، تحف بنعوش الشهداء الذي سقطوا صرعى في سبيل دعم حرية الوطن واستقلال البلاد - في موكب مهيب رائع تتقدمه طفلة صغيرة حولها اربع فتيات وهن حاملات الشموع الموقدة رمزا لاشتعال جذوة الوطنية في الشباب المتحمس .

وفي مساء هذا اليوم اذاع راديو لندن بيانا لرئيس الوزراء صالح جبر جاء فيه : [انني موقن بان البرلمان والشعب في العراق سيجدان في المعاهدة العراقية البريطانية ما يحقق الاماني القومية تحقيقا كاملا ، وان بعض العناصر الهدامة وهي قليلة العدد لحسن الحظ قد استغلت فرصة غيابنا ، واستطاعت السيطرة على الطلاب واحداث القلاقل في البلاد] .

● وفي ٢٣ كانون الثاني - ارسلت الاف البرقيات الاحتجاجية من مختلف ارجاء العراق ضد تصريح صالح جبر في لندن ، وعادت جموع زاخرة من المتظاهرين تسير في شوارع بغداد سيرا منتظما لم يكدره حادث مؤسف ، وقد بدأت هذه المظاهرة بالسير من باب المعظم حتى الباب الشرقي ، واشترك فيها ما يقرب من عشرة الاف نسمة .

وقد اذاع راديو الشرق الادنى - الموالي لبريطانيا - ان مراسل رويتر قد كتب يقول : « ان صالح جبر قد اظهر سخطة واستنكاره لما دعاه بالناورات الشيوعية الكامنة وراء انباء بغداد التي ذكرت انه قد استدعى من لندن بعد

توقيع المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة ، وانه استقال ، وقد قال انه لا اساس من الصحة لاستقالته ، وذلك لانه لا يرى ضرورة لها ، وانه لم يقرر متى يعود الى العراق ، ولكنه اذا رأى في حالة عودته الى العراق ان الاحوال قد ساءت فسيستقيل » • وعلقت جريدة « الزمان » البغدادية على الخبر بما يلي : « اخذ صالح جبر يكثر من التصريحات في اليومين الاخيرين متأثرا بجو لندن ، ويظهر انه لا يعرف ما وقع من حوادث ، وما انكشف عن امانى الشعب العراقي ، وليته يعرف ذلك ويتجنب مثل هذه التصريحات ، وينزل عند رغبة الامة في هذا الموقف الدقيق » •

وفي الساعة السابعة من مساء هذا اليوم قابل الوصي وفدا يمثل طلاب كلية الحقوق والطب والهندسة ودار المعلمين العالية فعرضوا عليه وجهة نظرهم في الموقف — ملخصة باسباب بعيدة واسباب مباشرة ودامت المناقشة ساعتين وعشرين دقيقة •

وبعد منتصف الليل اوقفت الشرطة بأمر من الحكومة عددا من الشباب ، بزعم انهم نادوا ببعض الشعارات في مظاهرة صباح هذا اليوم !! فكان لهذا التدبير وضع غير مستحسن في نفوس كثير من رجال السياسة — فلم يطق احد ان يتحمل كل هذا الاستهتار بحقوق الاشخاص !

● وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ قدم نقيب المحامين مذكرة احتجاج الى الوصي على العرش لاقدام الحكومة على اعتقال عدد من المحامين ورجال القانون •

كما اصدر اتحاد طلبة المعاهد العالية هذا اليوم بيانا دعا فيه الى انهاء التظاهر بعد التشييع الرمزي للشهداء « ليتسنى له المداولة مع الجهات المختصة حول الوضع الحاضر » •

● وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٨ هدأت الحالة اليوم في العاصمة ، وانشغل الساسة في دراسة الموقف الذي نشأ مؤخرا ، وشهد كثير من دور السياسيين اجتماعات تداولوا فيها الطريقة الواجب اتباعها لحل الازمة ، واستمرت

المداولات السياسية ، وترددت على الافواه اسماء بعض الزعماء لتولي رئاسة الوزارة لان وزارة صالح جبر لا يمكن ان تستمر في الحكم بعد ان وصل الموقف السياسي الى ما وصل اليه .

وفي لندن اذيع ان صالح جبر واعضاء الوفد العراقي المفاوض قد غادروا لندن عائدين الى بغداد ، وقد نفى النبا القائل انه قدم استقالته وان المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا سوف لا تبرم !

وفي بغداد وزعت الحكومة عدة الاف من منشير مهمة من التوقيع ، وقد ثبت ان هذه المنشير قد طبعت بمطبعة الحكومة - تندد بالوطنيين وتصفهم بالهدامين وتشيد بموقف رئيس الوزراء صالح جبر وبمزايا المعاهدة الجديدة !

● وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ ، اجتمع ممثلو الاحزاب الثلاثة والجهة الدستورية البرلمانية على اثر نشر « منشير التفرقة » ، واتفقوا على شجبها - واستنكار هذا الدس على الحركة الوطنية .

وفي صباح هذا اليوم وصل بغداد كل من صالح جبر ونوري السعيد وتوفيق السويدي وفاضل الجمالي - وتخلف عن العودة شاعر الوادي ، وعقد اجتماع هام في قصر الرحاب ، دام الى ما بعد الظهر ، بحضور الوصي وصالح جبر ووزرائه ونوري السعيد ، وقد اصر صالح جبر على البقاء في الحكم مدة اخرى ، وطلب اعطاء فرصة لارجاع (الامور الى مجاريها) ، اذ لا يصح - على حد تعبيره وفي عرقه - ان تستقيل وزارة على اثر حركات يقوم بها (الغوغاء) و (الدساسون) !!

ونشر الاستاذ حسين جميل سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي مقالا افتتاحيا في جريدة « الزمان » بعنوان : « لقد انكروا الشعب فاثبت وجوده » معلقا على المظاهرات الشعبية في مختلف انحاء العراق ضد المعاهدة الجائرة وشاجبا موقف الحكومة المتعنت .

وفي الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً اذاع راديو بغداد بياناً « من صالح جبر الى الشعب العراقي » شرح فيه كيف اولاه الوصي ثقته العالية بتأليف الوزارة ، وكيف وضع في مقدمة منهاجه تبديل المعاهدة العراقية الانكليزية المعقودة بين العراق وبريطانيا ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة [تضمن للبلاد حقوقها وامانيها واستقلالها التام بكل ما في هذه الكلمة من معنى] !! وقال في البيان : « وقد توصلنا الى عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا العظمى وستطلع الامة العراقية الكريمة على شرح بنود هذه المعاهدة ومراميها بالتفصيل ، وعندئذ سيكون للامة الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة في البت في امرها سلباً او ايجاباً » وختم بيانه قائلاً : « وبعد بيان ما تقدم ارجو من اخواني ابناء الشعب العراقي الكريم ان يخلدوا الى الهدوء والسكينة ويتركوا كل ما من شأنه الاخلال بالامن والنظام ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع » .

وبعد ان اذيع البيان المذكور من راديو بغداد ، بنحو نصف ساعة ، سمع الناس صوت الطلقات النارية يدوي في كل مكان . وسارت مظاهرة في الكرخ ، وشارع الامين ، والفضل ، وغازي (الكفاح) ، وفي الاعظمية . وانتشرت سيارات الشرطة المسلحة في الشوارع ، ونصبت الرشاشات ، واشتبكت الشرطة مع الاهليين - عند منتصف الليل - بمعركة في شارع الامين ومنطقة الفضل ، ووقعت بعض الاصابات ، واستمرت اطلاقات الرصاص طيلة الليل وحتى مطلع الفجر .

● وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ - لم يهدأ لسكان العاصمة بال طوال الليل حتى الصباح ، وفي الساعة الثامنة صباحاً انفجرت المظاهرات في كل مكان من العاصمة تهتف بسقوط عميل الاستعمار صالح جبر وتطالب برأسه ، واشتبكت الشرطة مع المتظاهرين ، ووقعت بعض الاصابات واحرق المتظاهرون دراجتين بخاريتين للشرطة ، وعمت النقمة الجميع ، والكل مجمع على وجوب الحيلولة دون تنفيذ معاهدة (جبر - بيفن) مهما كلف ذلك من تضحيات .

اضطر الوصي على العرش ان يصدر بيانا في الساعة الثامنة مساءً واذيع من راديو بغداد يعلن فيه قبول استقالة وزارة صالح جبر ، فاطمأت القلوب ، وخرج الناس الى الشارع العام معربين عن سرورهم باستقالة الوزارة ، وزوال عهد الارهاب .

● وفي يوم الاربعاء ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ - الذي كان من الايام الفريدة المشهودة في تاريخ العراق - خرج الناس منذ الصباح الباكر - وتجمعوا في الشوارع الرئيسية ، انتظارا لمرور مواكب تشييع الشهداء ، وما ان اذفت الساعة التاسعة حتى وصل الى باب المعظم موكب الاعظمية الذي سار لتوديع الشهيد الشاب قيس ابراهيم الالوسي ، وقد كتب على النعش : « قيس ابراهيم الالوسي من شهداء حكم الظلم والاستبداد » . وكان موكب الجنازة مهيبا يبعث في النفس الخشوع والرهبة ، يتقدمه جماعة من رجال الدين ، ومن ورائهم يسير النعش محمولا بايدي الشباب ، يلي النعش مباشرة سيارة تحمل جرحى الامس ، ومن خلف هؤلاء جميعا سار جمهور غفير من المشيعين في (هوسه) وهم يحملون السيوف والخناجر ويرددون الهتافات الشعبية حتى مقبرة الشيخ معروف بالكرخ حيث مثوى الشهيد الطاهر .

وفي مساء هذا اليوم اجتمع رؤساء الاحزاب وتداولوا فيما بينهم وقرروا بالاجماع ان يصدروا فوراً منشورا بشكل بيان مشترك يحذرون فيه من اسناد الوزارة الى اشخاص لا يطمئن اليهم الشعب ويضمنونه مطالب الاحزاب ثم قرروا ان يذهب وفد منهم لمقابلة السيد محمد الصدر بغية الاطلاع على الاسباب التي دعت الى رفض رئاسة الوزارة ، وبغية اقناعه ان لم تكن هناك اسباب قوية للرفض بان الظرف يتطلب منه اعادة النظر في موقفه .

● وفي ضحى يوم الخميس ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ اعلن رسميا ان السيد محمد الصدر وافق على تأليف وزارة جديدة ، ضمت بعض رجال الاحزاب . وصرح السيد الصدر بعد حفلة الاستيزار بانه يأمل ان يوفق في مهمته لما يتطلبه الموقف وتمناه البلاد ..

ونشرت جريدة « الديلي ميل » الانكليزية - الصادرة في لندن - هذا اليوم تحت عنوان « لقد اجهزت مظاهرات المعاهدة العراقية على الوزارة فاسقطتها فقتل ٧٠ شخصا بالرشاشات » جاء فيه : « لقد فشل صالح جبر رئيس وزارة العراق في اقحام المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة ، وقد استقال هو ووزارته بعد يوم واحد من معارك على نطاق واسع في بغداد لقد قتل سبعون شخصا وجرح اكثر من ثلاثمائة آخرين ، لقد انفجرت اضطرابات في مدن اخرى وبصورة خاصة تلك المدن التي تقع في وادي نهر الفرات ، ولقد ضربت ممتلكات بريطانية عديدة ، واستمر الضرب بالرشاشات طوال ايام ، لقد بدأت الاضطرابات بعد ان اعرب صالح جبر عن عزمه في البقاء في الحكم بعد توقيع المعاهدة في لندن لقد حاربت قوات مسلحة من الشرطة ، كانت مجهزة بالمدافع الرشاشة والسيارات المسلحة ، جماهير المتظاهرين المسلحة بالعصي والحجارة وقليل من الاسلحة النارية . لقد قادت النساء مواكب الرجال الصاخبين الذين كانوا يتقدمون بالرغم من نيران المدافع الرشاشة ، وهن يحملن اعلاما ملطخة بالدم » .

كما كتبت جريدة « الديلي ووكر » الانكليزية - الصادرة في لندن - هذا اليوم تعليقا تحت عنوان : « لقد فشل بينن مرة اخرى . لقد استقالت الوزارة العراقية » جاء فيه : « لقد استقالت حكومة العراق التي يرأسها صالح جبر ، الذي عاد قبل بضعة ايام الى بغداد بعد ان وقع معاهدة تحالف مع بريطانيا لقد نظمت مظاهرات كبيرة في بغداد ومدن اخرى ولقد قتل اشخاص وجرح اخرون فيها ، واستقال اربعة وزراء ، وقدم ثلاثون عضوا من المجلس النيابي استقالتهم وبعد ذلك قبل الوصي استقالة الحكومة كلها ولقد عمت الافراح جميع الناس حالا ، وانطلقت الجماهير ترقص في الشوارع » .





صالح جبر

من كتب كراس «الى الحليفة الغضبي»...
الذي أثار ضجة في الاوساط الحكومية ؟

عندما ثار الشعب العراقي في كانون الثاني عام ١٩٤٨ في وثبته الوطنية ضد معاهدة بورتسموث التي اراد صالح جبر رئيس الوزراء ان يبرمها مع بريطانيا - حليفة العراق آنذاك ، واسقط وزارته ، بعد ان سفكت دماء ، واصيب العديدون بجراح - وبعد ان شنت الاحزاب الوطنية وصحفها حملة شعواء قاسية ضد تلك المعاهدة وعاقديها • وزع كراس مطبوع في ٦٤ صفحة من القطع المتوسط بعنوان « الى الحليفة الغضبي من معمر العدواني » في الاوساط والمحافل الوطنية ، وقامت بتوزيعه العناصر المنضوية في مكاتب الشباب القومي ، المنتشرة آنذاك في انحاء مختلفة من العراق والبالغة عددها ٢٣ مكتبة •

وقد أحدث صدور هذا الكراس في عام ١٩٤٨ ضجة مدوية في الاوساط الحكومة ، وقلقا شديداً بين اقطاب ورموز النظام الملكي •

وبذلت السفارة البريطانية في بغداد - جهدا كبيرا في سبيل منعه ومصادرته، كما جاهدت دائرة التحقيقات الجنائية (الامن العامة) بكل ما في وسعها وقدرتها على معرفة كاتب هذا الكراس ، والمطبعة التي قامت بطبعه والاشخاص الذين كانوا وراء اخراجه ورواجه بين الشباب •• ولكن دون جدوى •

واليوم •• وبعد ما يقرب من اربعين عاما على ذلك الحدث المثير ، نكشف النقاب عن الاسم المستعار الذي اتخذته الكاتب « معمر العدواني » •• ونعلن انه الاديب والكاتب المعروف الاستاذ مصطفى علي - الذي اصبح فيما بعد وزيرا للعدل بعد ثورة تموز ١٩٥٨ •

يحكي لنا الاستاذ عبدالحميد الرشودي - وكان صديقا للاستاذ مصطفى علي ، واحد اقرب الناس اليه - ان الاستاذ مصطفى كان في عام

١٩٤٨ مفتشا في مديرية الطابو العامة (التسجيل العقاري) وكان يشغل غرفة في الطابق الثاني في بناية السراي (القشلة) تطل شبايكها على نهر دجلة وجسر الشهداء ، وانه شاهد بأمر عينيه كيف تساقط الشباب الوطني برصاص السلطة الفاشية ، عندما تظاهر مطالبا بسقوط معاهدة بورتسموث ووزارة صالح جبر ، فوق الجسر ، وان ازير الرصاص كان يصم اذنيه .. فاوحى له ان يكتب هذا الخطاب « الى الحليفة الغضبي » بعد ان هزت وجدانه وضميره هذه الاحداث الدامية .

وقام صاحب مكتبة المثني قاسم الرجب يطبع هذا الكراس في احدى مطابع القاهرة ، وسربه الى بغداد سرا ، وقامت بتوزيعه مكاتب الشباب القومي على نطاق واسع وبصورة سرية ايضا .

ومن الطريف ، ان الاستاذ مصطفى علي كان في جولة تفتيشية في البصرة عندما وصل الكراس الى بغداد ، فرزم قاسم الرجب خمسين نسخة منه ، وبعث بها الى الاستاذ مصطفى علي ليطلع عليه .. !

ولحسن حظ الاستاذ مصطفى علي - وكذلك قاسم الرجب ، ان هذا الكراس لم يقع ، وهو في طريقه الى البصرة بيد السلطات الحكومية او عملاء بريطانيا في العراق ، ولكان قد حصل ما لاتحمد عقباه !

كتب الاستاذ مصطفى علي « معمر العدواني » في الصفحة الاولى من هذا الكراس « الاهداء » الذي قال فيه :

« ارفع كتابي هذا ، وانا خافض الرأس حاسره خشوعا واحتراما ، واقدمه مشفوعا بالاجلال والاكبار الى شهداء الوثبة الوطنية ، ابطال الحرية والاثقة ، ضحايا النجدة والشمم الذين جادوا بدمهم الزكي فاراقوه على جوانب الشرف : شرف امتهم وموطنهم .

ودلوا على هذا الشعب الجليل مازال يحمل روحا ابية ، ونفسا عزيزة ، وانقا حيا .

وبرهنوا على ان عرق النخوة والعلا والمجد مازال نابضا فيه .

واثبتوا ان الامة التي انجبتهم امة عريقة في الكرم ، وعلو الهمة ، وشدة
البأس تأبى الضيم ، وتعاف الاستعباد، وتنفر من الذل، وتأنف من الخنوع » .
وفي الصفحة الثانية من هذا الكراس قصيدة من ١٤ بيتا بعنوان
« قومي » للشاعر الجاهلي : « ذو الاصبع العدواني » ، وهي
قصيدة تتدفق حماسة ، يحث فيها قومه على الاتحاد والوقوف صفا
واحدا ضد الاعداء والغزاة .

ثم تأتي في الصفحة التالية من هذا الكراس الرسالة المطولة التي وجهها
الى (الحليفة الغضبي) - بريطانيا - التي غضبت على الشعب العراقي وغضب
اذنابها عندما اسقط تلك المعاهدة الجائرة ، واطاح بموقعيها .

والرسالة الموجهة الى (الحليفة الغضبي) تتكون من ١٨ جزءاً ، ضممتها
٦٠ صفحة من الكراس ، ونحن هنا نأتي على اهم ما ورد فيها - وان كانت برأيي
ان يطلع عليها الجيل المعاصر بكاملها ، ولكن ضيق مجال هذه الصفحة حال
دون ذلك .

يقول الاستاذ مصطفى علي في البدء :

« كتابي هذا ايها الانكليز ، يترجم عما تضطغن به نفس ملتاعة ، قد
اثقلتها الهموم ، وابظتها الاوصاب ، واحتدمت فيها الالام المبرحة ، وهاجت
فيها الاحزان السود ، تجيش بكرهكم ، وتضطرم ببغضكم ، وتنفر كل النفر
من سماع ذكركم ، وتشمئز ما وسعها ان تشمئز اذا اطراكم مطر من سماسرتكم
واذنابكم ، وتعزف عن الاصغاء اذا مدحكم مادح من عبيدكم ، او نوه بكم
منوه من صنائعكم ، تمقتكم كل المقت ، وتحترقكم كل الاحتقار ، وتزدريكم
كل الازدراء ، ولو استطاعت اكثر من ذلك لفعلت ، ولها كل العذر في شعورها
نحوكم هذا الشعور ، لانها صليت جحيم ظلمكم ، واحترقت بلظى استعماركم ،
وذاقت مرارة عسفكم وجوركم .

جئت بكتابي هذا اخاطبكم خطابا صريحا لا غموض فيه ولا ألتواء ،
واكلمكم واضحا لم تألفوه في عالم السياسة ، لانكم طبعتم في سياستكم على
الحيلة والمكر، وجبلتم على الخديعة والكيد، واتهجتكم سبل المخاتلة والروغان .

اخاطبكم خطابا متخذاً له صدق اللهجة ، ردأ يعززه اخلاصي لأمتي التي
تقلبت من سياستكم على احر من الجمر ، لاكشف عما تضرره النفس مما
اورثتها ويلاتكم ومصائبكم من حزازات كامنة في اعماقها ، وبما تنوء به
متلة من اوجالكم واوصابكم .

قد تنكرون عليّ هذا الحديث الصريح ، ولكم ان تنكروه ، لان
سياستكم التي درجتم عليها فرضت عليكم ان تتعاملوا عن الحقائق ، وتتصاموا
اذا ماسعتم من يكشف الحجاب عن مساوئكم ، وقد خيل الى اناس ان الحرب
الاخيرة قد تلين شيئا من شرتكم وعرامكم ، وتخفف قليلا من عجزتكم
وعنجهيتكم ، وتوطىء من اكتاف غلوائكم فتنتصتون الى قول الحق ،
وتصفون الى الكلام الصريح . وانتي وان لم اشاركم في رأيهم هذا ،
اصارحكم لا لشيء بل لتسمعوا مايقول احد ابناء امة ناءت اكثر من ثلاثين
عاما باعباء جيروتكم ، وضجت صاحبة من نير طغيانكم .

وقبل ان نوغل في الحديث ارى ان استهله بتعرفكم بي فقد جرت العادة
ان يتعارف المتكلمان قبل ان يشرعا في الكلام :—

اعرفكم بي لئلا يحدو بكم غروركم حين يؤلم نفوسكم قول الحق على
ان تحاولوا الغض مني والتنقيص بما اكتبه ، فتظاهروا بالترفع على ان تسمعوا
صوت نكرة من النكرات التي تعيش في احدى مستعمراتكم الكثيرة ..
وماهي مستعمراتكم هذه ؟ .. أليست هي التي ظالما سمعناكم تقولون عنها
متبجحين بكل صلف : ان الشمس لا تغيب عنها ؟ واتم من يعلم الناس ! ..
انتم الذين شمخت بانوفكم خنزوانة الغرور ، ورفعت رؤوسكم الفطرسية ،
وصعرت خدودكم الكبرياء ومشى بكم الجيروت في الارض مرحا ، فدانت
لسطوتكم امم وخضعت لتحكمكم شعوب فمن هذا الذي يتصدى لعظمة
بريطانيا التي ظهرت غالبية في الحريين العالميتين ، يحاول ان يغض من شأنها ؟
من هذا الذي يحاول متطاولا ان ينال من رفيع مجدها ، وشامخ عزها ،
وهو ينتسب الى احدى الامم التي تحيا تحت سيطرتها ؟

من اجل ذلك رأيت ان اعرفكم بي اولاً ، ثم افضي اليكم بالسبب الذي ولد في نفسي مقتكم ، وغرس فيها كرهكم ، وبذر فيها بذور بغضكم ، وجعلها تتجافى عنكم ، وتبتعد عن كل من يمت اليكم بصلة .

انا ، ايها الانكليز ، من امة بلاها الدهر العاتي ، والزمن القاسي باستعماركم ، ورمتها الايام السود بظلمكم ، وجرعتها صاب طغيانكم ، فقاست رزاياكم ، وصبرت على تجبركم ، وهي خلال ذلك ما ادخرت وسعا في ان تلتمس خلاصا من تحكمكم ومحيصا من سيطرتكم .

واذا كنتم تجهلونني ، فلاني ابيت ان ادنو منكم ، وان ألوث قلبي بتأييدكم او تأييد الاذلة الذين باعوا كل ما يحرص عليه الكريم ، ويفخر به الشريف ، ويخل به الشهم الغيور ، وانضوا تحت لوائكم ، فاتخذتم منهم اداة لبسط نفوذكم علينا ، ولتحكمكم في رقابنا .

لا تقولوا : لا فقد اوجبت عليكم سياستكم ان تستجدوا بكل من تأنسون منه تأييدا ، حتى انحططتم الى الدركة التي جعلتكم تلتمسون المعونة من « مخاليق » تعرفون انتم من اي المواطن جمعتوهم ، ومن اي البيئات اخترتموهم ، بل رايناكم حين عركتكم الحرب الثانية ، وعرفناكم حين داهمتكم الخطوب السود ، كيف صرتم تستجدون التأييد ممن لا قيمة لهم ، فتهشون لمن يكتب بضعة سطور في الدعاية لكم مهما كانت مهلهلة ركيكة ، فاذا كان هذا دأبكم مع اولئك ، فكيف لا تفتقرون الى امثالي ممن نزهوا انفسهم ، وصانوا اقلامهم عن الابتذال ؟

انا اذن من امة ذاقت الحنظل ، وطعمت العلقم من سياستكم الاستعمارية ، فصبرت ولكن على مضض ، وكظمت غيظها ولكنها ناقمة اشد النقرة ، كارهة امر الكره وكبتت آلامها ، ولكنها غير مستسلمة ولا راضية وربضت تتحين الفرص للوثبة ، لانها كريمة ابية ، وان كانت ترى ان لا حول لها بكم ولا قوة تستطيع بهما ان تقلت من قبضة استعماركم .

ان الحالة التي يفرضها الاستعمار على الامم ذوات الماضي المجيد ،
والتاريخ الوضيء المعتزة بنفسها ، المؤمنة بحقها في الحياة ، الدأبة على تشييد
مجد طريف تعزز به مجدها التليد ، هذه هي الحالة الجائرة لا تضطر امثال
تلك الامم اضطرارا ، ولا تقودها قسرا الى حضيرة العبودية ، ولا تنسيها
كرامتها ، ولا تذللها لطغيان الاستعمار ، بل تخلق فيها العزم الجبار ، وترهف
فيها حد الالباء الماضي : وكلما زادها الاستعمار ظلما وارهاقا ازداد ايمانها
بحقها المغتصب قوة وصرامة ، وكبرياؤها شدة ومضاء .

ان امة هذا شأنها لا يهدأ لها بال ، ولا يقر لها قرار ان خضعت جسومها
لا تخضع نفوسها ، بل هي تسعى في كل حين للافلات من ربقة العبودية ،
فالحق يجيش في صدرها ، وعوامل التحرر والانعتاق تضطرم بين جوانحها ،
وحين يقعد بها ضعفها المادي عن منازلة خصمها يجد هذا الشعور الكامن في
نفوس ابنائها منافذ شتى يتدفق منها ، فمنهم من يرتقب تسلط عدو على هذا
الخصم فيقهره لينجو من قيود اسره ، ومنهم من تتجه نفسه نحو القوى
الروحية : قوى ماوراء الطبيعة فيلتمس النصر من السماء ويستمد منها المعونة
مؤملا ان تنجده فتخلصه من عدوه الذي سقاه من الذل كاسا دهاقا .

هذا ما يؤدي اليه شعور المرء حين يرى يده اقصر من ان تمتد الى عدوه
ليسترد منه قسرا حريته واستقلاله .

انا اذن احد ابناء امة ضرب عليها استعماركم المقوت بجراته ، وهيمنت
عليها سياستكم الخرقاء ، ولا قبل لها ولا بقواتكم التي تعدونها لاختضاع
الامم واسترقاق الشعوب المستضعفة في الارض » .

ويستعرض الاستاذ مصطفى علي بعد ذلك في رسالته هذه المطولة موقف
بريطانيا من احتلال العراق والمظالم التي ارتكبتها فيه ، ثم يتطرق الى موقف
بريطانيا من تكوين كيان العدو الصهيوني في فلسطين ومساعدتهم شذاذ
الافاق لانشاء وطن لهم في ارض عربية ثم يتذكر موقعها من الحركة الثورية
التي قام بها السيد رشيد عالي الكيلاني فيقول :

« انكم غاضبون علينا ايها الانكليز ، وان غضبكم لشديد ، وان حنقكم لعنيف ، فلا امل لنا في رضاكم مهما بذلنا من جهود فليت شعري على من اتم غاضبون ؟!

اعلى الشعب العراقي جميعه ، الا من ارتضيتهم من مخلوقاته الادمية ، ام على رشيد عالي واعوانه الذين ادعيتهم وتدعون انهم هم الذين اوقدوا نيران الفتنة واججوا سعيها ؟

ان الحرب التي عملتم اتم وحدكم على اثارها بيننا وبينكم قد انتهت بفوزكم وانتصاركم وتمت لزعيمكم شرشل امنيته ، ونال ما اراد من احتلال العراق الذي كان يرومه في بدء الحرب الاخيرة ، وقد شفيتم غليل انتقامكم من خصومكم ، فنكلتم بهم اشد تنكيل ، منهم من شنقتموهم ، ومنهم من شردتموهم ، ومنهم من اذقتموهم عذاب السجون وألم المعتقلات فابردتم اوار حقدكم ، واثلجتم افئدتكم وافئدة اذئابكم وسماستكم الذين اعددتموهم لامثال هذه الايام ، واعتمدتم عليهم في تنفيذ مآربكم ، وتحقيق ما تصبون اليه .

لا يمكن ان ننسى ايها الانكليز ، ما قاسيناه منكم من جور وعسف خلال سني الحرب ، ولا ننسى ما اذقتمونا من نكال وعذاب .
سلبتمونا قوتنا ، واستأثرتهم برزقنا ، وحرمتونا كفاف العيش الا من اغدقتم عليهم الخيرات من المخلصين لانفسهم ولكم ، الخائنين لوطنهم وامتهم ، ومنعتمونا ما نستورده مما يقوم بأود حياتنا ولا يكاد يسد أرماقنا .

ما الذي فعلنا معك ايتها الحليفة الغضبي ؟!

اذا كان الشعب العراقي قد قام قومته تلك مناضلا دون حماه ، منافحا دون حقه ، مكافحا دون حريته ، فلماذا تصفونه بالتمرد والعصيان ، وتفخرون اتم بمن يقوم من بينكم من يدافع عن حريته ، ويخاصم من يريد ان يستعمره ؟ بل لماذا تأخذون بيد من يقوم منكم ضد عدوكم فتصفونه بالبطولة والاخلاص لانه انما يطالب بحريته ويأبى ان يرضخ لاستعمار اجنبي ؟

أذلك فضيلة بالنظر اليكم ، رذيلة بالنظر الى غيركم ، أم هو الظلم والعتو
والجشع الاستعماري ؟

لقد وثب الشعب وثبة قوية ، ونهض نهضة مباركة مستندا الى دعائين
قويتين من نساءه ورجاله • وثبة ونهضة تبشران بالرجاء الاكيد • وتبعثان
الامل القوي بانه سيسير الى غايته قدما بقائمتيه القويتين فتياته وفتيانه ،
وكان من قبل اذا نهض قائما اعتمد على دعامة واحدة ، واذا مشى فانما كان
يمشي على قائمة واحدة • ان الطلاب اثبتوا لكم ولاذئابكم ، ايها الانكليز ،
ان مظاهراتهم سليمة ، لا يتغنون ان يلحقوا ضررا باحد ، ولا ان ينزلوا به
سوءا ، وانما كانوا يهدفون الى ان يرفعوا اصواتهم باستنكارهم معاهدة
بورتسموث ، فتظاهروا صباح اليوم التاسع عشر من كانون الثاني وترفقوا ،
فهل يستطيع ان يزعم احد منكم ومن اذئابكم انهم احدثوا ما كدر صفو الامن
واخل بالسكينة ؟ ! •

تظاهروا وانفضوا محافظين على نظامهم وادابهم ، فلم يقع مايسوء لان
الشرطة لم تبادئهم بالعداء ، ولو انها سلكت مسلكها هذا في اليوم العشرين
لكانت المظاهرات التي خرجت فيه كمظاهرات اليوم السابق ، غير انكم اوعزتم
الى صنائعكم بان ترمي الطلاب المتظاهرين فرمتهم وقتلت منهم من قتل ،
وجرحت من جرح ، ولو انهم في اليوم الحادي والعشرين كفوا عن اراقة الدماء
وتركت الطلاب يشيعون قتلاهم لشيعوهم بكل حفاوة وساروا بكل ادب
وعادوا الى مدارسهم مواصلين دراستهم ، الا انكم امرتم جلاوزتكم بمطاردتهم
حتى في المستشفى واصلتهم نيرانا حامية ، فأودت من اودت منهم ، وجرحت
من جرحت حتى وقف عميد الكلية الطبية واساتذتها وقفتهم المشرفة فاحتجوا
على هذه الهمجية رافعين استقالاتهم ، لان صيانة المستشفى قد ابتذلت ،
وحرمة كليتهم قد اهينت •

ولو لم يأمر عبدكم المخلص المطيع ، ذلك « الجعل » الكريه بان يحصد
الشعب بـ « المشي كن » ، صباح اليوم السابع والعشرين لما طلت تلك الدماء

الطاهرة ولا ازهقت تلك الارواح البريئة النقية ، تلك الضحايا الكريمة التي قدمها الشعب عن طواعية واختيار ثمنا لحريته وكرامته ، وان كان ثمنا غاليا .

ولابد لي من همسة اهمسها في اذانكم ، ايها الانكليز ، اهمسها وانا غير مؤمل ان تلقي منكم جوابا عنها ، وان كنت اود ان اقف على رأيكم الصريح فيها :

— لماذا اتم مولعون بالاعتماد على احقر الناس شأنًا وأخسهم نفسا ، واحطهم خلقا ، وادناهم ارومة ، وادنسهم ضميرا ، فلا تثقون الا بهم ، ولا تركنون الا اليهم ؟!

لماذا ايها الانكليز لماذا ؟!! » .

ويختتم الاستاذ مصطفى علي رسالته هذه المطولة ، التي اثارت ضجة مدوية في كافة الاوساط وعلى كافة الاصعدة السياسية وغير السياسية قائلا :

« واذا زعم زاعم الا جدوى فيما كتبت اليكم ، ايها الانكليز ، ولا فائدة بعد ان انتصرتم وخرجتم من الحرب الاخيرة في الجانب المنتصر ، واصبحتم لا تصغون الى قول ، ولا تعون ما يلقي اليكم غطرسة وغرورا ، فجوابي هو انني عبرت عن بعض ما يجيش في نفسي من الام مبرحة غرسها فيها الاستعمار البريطاني الجائر ، وليس من حرج على الكاتب ان يعبر عما يحس به ويشعر .

الحياة كلها كوارث وازمات ، وستمنون ايها الانكليز ، وتمتحنون بتلك الكوارث والازمات ذلك ما لا شك فيه ولا ارتياب ، وهذه طلائع الحرب الثالثة بادية في الجو الدولي تهدد العالم بدهية ماحقة . وانا ما اردت بما كتبت الا ان انبهكم الى الوضع الذي يجب عليكم ان تتخذوه تجاهنا نحن الامم اللواتي بليت باستعماركم ومارسته فكرهتكم وكرهته ، وان ابنه الامم التي كويت بنار هذا الاستعمار وامتي احداها الى ما يجب عليها ان تعمل تجاه ظالمها وآسريها ومستعمرها ، ولاسيما امبراطوريتكم التي لا ترحم ، ولا تعرف الا نكث العهود والكذب بالوعود والخيانة مع الصديق قبل العدو .

واذا ارادت امبراطوريتكم ان تصم آذانها عن ندائي ، فلعل بين ابنائها
من يستطيع ان يسمعها صوتي وان كان ضئيلا ، بصفة كونه بريطانيا مخلصا ،
يفار على سمعة امته ، ويشفق على حرمة وطنه ، لا بكونه انسانا يرأف
بالانسانية المعذبة ، ولا بشرا يعطف على البشرية المظلومة . فان من الصعب
على ان اعتقد ان لهذه الصفات الشريفة اثرا في قلب كل من ينتسب الى هذه
الامة الظالمة الغادرة الجائرة : الامة الانكليزية » .



موقف الصحافة الوطنية
من الاحلاف الاستعمارية

اعتبر « قانون ذيل مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم (٦٢) لسنة ١٩٣٣ » من القوانين المهمة التي صدرت في العهد الملكي واثار ضجة مدوية في كافة الاوساط السياسية والاقتصادية .

ففي ضحى يوم الخميس ، الثاني من اذار ١٩٥٠ ، عقد مجلس النواب برئاسة السيد عبدالوهاب مرجان جلسته العاشرة . واعلنت رئاسة المجلس عن ورود لائحة مستعجلة ، وطلبت ادخالها في منهاج الجلسة ، وهي لائحة ذيل قانون اسقاط الجنسية العراقية . فوزعت على النواب ، وقد جاء فيها :

المادة الاولى - لمجلس الوزراء ان يقرر اسقاط الجنسية العراقية عن اليهودي العراقي الذي يرغب باختيار منه ترك العراق نهائيا بعد توقيعه على استمارة خاصة امام الموظف الذي يعينه وزير الداخلية .

المادة الثانية - اليهودي العراقي الذي يغادر العراق او يحاول مغادرته بصورة غير مشروعة تسقط عنه الجنسية العراقية بقرار من مجلس الوزراء .

المادة الثالثة - اليهودي العراقي الذي سبق ان غادر العراق بصورة غير مشروعة يعتبر كأنه ترك العراق نهائيا اذا لم يعد اليه خلال شهرين من نفاذ هذا القانون ، وتسقط عنه الجنسية العراقية من تاريخ انتهاء هذه المهلة .

المادة الرابعة - على وزير الداخلية ان يأمر بابعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب المادتين الاولى والثانية ، ما لم يقتنع بناء على اسباب كافية ، بان بقاءه في العراق مؤقتا امر تستدعيه ضرورة قضائية او قانونية او حفظ حقوق الغير الموثقة رسميا .

المادة الخامسة - يبقى هذا القانون نافذا لمدة سنة من تاريخ نفاذه ، ويجوز انهاء حكمه في اي وقت خلال هذه المدة بارادة ملكية تشر في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة السابعة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون .

وقد جاء في « الاسباب الموجبة » ما يلي :

لوحظ ان بعض اليهود العراقيين اخذوا يتذرعون بكل الوسائل غير المشروعة لترك العراق نهائيا ، كما ان البعض الاخر سبق ان غادر العراق بصورة غير مشروعة ومن حيث ان وجود رعايا من هذا القبيل ، مرغمون على البقاء في البلاد ، ومكرهين على الاحتفاظ بالجنسية العراقية ، مما يؤدي حتما الى نتائج لها تأثيرها على الامن العام ، والى خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية، فقد وجد ان لا مندوحة من عدم الحيلولة دون رغبة هؤلاء في مغادرة العراق نهائيا واسقاط الجنسية العراقية عنهم . وقد سنت هذه اللائحة لتأمين هذه الغاية .

ثم تلى بعد ذلك اقتراح وزير الداخلية ، الذي جاء فيه : « بناء على الضرورة الماسة لاجراء هذا القانون بصورة مستعجلة اقترح ان يوافق المجلس العالي على ادخاله في جلسة اليوم ، والمذاكرة عليه بصورة « مستعجلة » وهنا اشار صالح جبر وزير الداخلية الى ان الحكومة مضطرة لاصدار هذا التشريع، بعد ان تفاقمت حركة هرب اليهود من العراق ، وتطورت من هروب افرادي الى هروب جماعي ، تساعدهم عصابات مهمتها تهريبهم او تسهيل مهمة الهرب . ودعا ابناء الطائفة اليهودية الى مساعدة الحكومة والتعاون معها للقضاء على ظاهرة الهرب . واكد ان مهمة اليهود الذين تعاونوا مع الحكومة لاجل احباط مخطط الهروب لم تثمر . « ولما كان اكراه من لا يريد البقاء في العراق على ذلك ليس من صالح البلد ، بل ليس من مصلحة الاغلبية اليهودية في العراق فلا مفر من فتح باب الهجرة لهم » .

وتحدث صالح جبر وزير الداخلية ايضا عن مراكز بيع الاثاث استعدادا للتصفية ، وبصورة علنية وسافرة ، « وقد اتصلت الحكومة ببعض عقلاء هذه الطائفة فلم يستطيعوا الحيلولة دون الهرب المنظم غير القانوني » .

وبعد ان انهى وزير الداخلية كلامه ، اعطى الكلام الى فائق السامرائي ،
نائب رئيس حزب الاستقلال والقطب القومي البارز الذي قال :

— كنت ارجو لو ان الحكومة تقدمت بلائحة مستقلة ، لا ذيل لمرسوم
اسقاط الجنسية العراقية ، لاني اعتقد ان قضية اليهود يجب ان تعالج معالجة
اساسية جذرية كاملة ، وهذا لا يتأتى عن طريق هذه اللائحة التي تناولت
جانبا واحدا من المشكلة . كنت ارجو ان تتقدم الحكومة بلائحة لحل مشكلة
اليهود بصورة اساسية ، سواء اكانت تتعلق باسقاط الجنسية عنهم او تجميد
اموالهم او اتخاذ ما ترمي الى عدم تهريبهم للثروة العراقية ، وذلك بان يمنع
اليهود من استصحاب اي مبلغ يزيد على حد معين . واعتقد ان النسبة التي
وضعتها مصر بتحديد المبلغ بمائتي دينار كافية ، وليس هذا وحده ما يجب ان
نعمله ، بل ربما الجأتنا الظروف الى تعديل القانون الاساسي نفسه ، لان
التمثيل النيابي لهذه الطائفة لا يصبح مشروعا اذا صحت توقعات وزير الداخلية
من ان سفر اليهود في الايام الاخيرة قد تجاوز المئات . ولا بد ان يتجاوز
الالوف عند نفاذ هذا القانون الجديد ، فيصبح والحالة هذه لا مبرر مطلقا
لتمثيلهم في المجلس النيابي .

ان موقف اليهود اليوم وعدم شعورهم بواجبات المواطنة لهذه البلاد ،
التي اشبعتهم من جوع ، وامنتهم من خوف ، واصبحوا يتحكمون في
اقتصادياتها وفي مصادر ثروتها ... ان موقفهم اليوم يحتم علينا اتخاذ هذه
التدابير التي ترمي الى تجميد اموالهم حفظا للثروة العامة ، في الوقت الذي
نجد ان « اسرائيل » تطرد اخواننا وابناء عمومتنا وتصادر ممتلكاتهم وتجمد
اموالهم وتهدم دورهم فيصبحون مشردين يعيشون اليوم كاللاجئين في المغاور
والكهوف .

كنت ارجو ان تتقدم الحكومة بمثل هذه اللائحة الشاملة فتعالج مشكلة
اليهود معالجة جذرية اساسية وتتخلص من هذا السرطان بصورة نهائية » .

ثم اعطى الكلام الى اسماعيل الغانم - عضو اللجنة العليا لحزب
الاستقلال ، ونائب الاعظمية ، فقال :

- يبدو لي ايها السادة ان اللائحة المعروضة على المجلس بشأن اليهود ،
انما اريد بها منح امتيازات جديدة لليهود ، هذه الطائفة العاقبة من المواطنين
التي تنكرت لحقوق الوطن وكفرت بما اسبغه عليها من حماية ورعاية وعطف ،
فقد عملوا على افساد ضمائر الساسة واشتروا الدماء ، وقاموا بتخريب المجتمع
الداخلي ، ولم يكفهم ذلك بل خالفوا احكام القوانين ، وهربوا الى «اسرائيل»
وهربوا اموالهم معهم ، واشتروا الاسلحة وقاتلونا بها ، والان تأتي الحكومة
بهذه اللائحة لتمنحهم حق الاختيار في الخروج ، مزودين باموالهم ، وهم في
هذه الحالة انما يخرجون الشبان من ابنائهم والصالحين للعمل ، ويتركون
العميان والمقعدين والعجزة يعيشون في هذه البلاد ويديرون اموال الهارين
ويرسلون منافعها اليهم ، انا هنا معارضين ومؤيدين ، تؤيد فكرة حل مشكلة
هذه الطائفة العامة ، وشل نشاطها المخرب لمصالح البلاد ، ولكن ليس بالشكل
الفج المرتجل الذي جاءت به هذه اللائحة التي هي في الحقيقة ما هي الا
امتيازات جديدة تمنح لهذه الطائفة التي لم تعرف الاخلاص يوما لهذه البلاد ،
واذا كانت هناك بعض العوائق فينبغي التغلب عليها ، واذا كان ثمة من يدافع
عن مثل هؤلاء اليهود فله ان يخرج معهم اذا اراد » .

ثم تكلم بعد ذلك الدكتور عبدالرحمن الجليلي - الاستاذ في كلية
الحقوق سابقا ، نائب الموصل ، ذو الاتجاه القومي ، مطالبا بتنظيم الناحية
المالية والنقدية في هذا الامر .

ثم اعطى الكلام الى نصرت الفارسي - القانوني الضليع الذي طالب
بتشكيل لجنة مختصة لدراسة هذه اللائحة دراسة جدية ومستفيضة .

ثم عقب وزير الداخلية على اقوال النواب المتكلمين قائلا :

- علينا ان نتخلص من الذين نعتقد ان بقاءهم مضر بالبلاد ، وهذا ما
استهدفناه ، وهذا ما سنعمل في سبيل تحقيقه !

وتكلم بعد ذلك فائق السامرائي معقبا على اقوال وزير الداخلية صالح جبر - وقال :

- وصف فخامة وزير الداخلية الكلام الذي تفضل به النواب بأنه نوع من الاندفاع والحماس ، واود ان اؤكد لفخامته اننا ابعد ما نكون في مثل هذه القضية الخطيرة عن الاندفاع والحماس ، انما نريد ان نحافظ على بقائنا وكياننا . واني اختلف مع فخامته كل الاختلاف في التفريق بين نوعين من اليهود ، واني لا اريد ان استعرض تاريخ اليهود في العالم منذ عهد نبوخذنصر حتى الان ، وعدم شعورهم بالمواطنة في كل البلاد التي اوتهم ، وفي كل العهود ، ولكنني اريد ان اتحدث عن العراق وحده ، الذي آوى هذه الفئة التي اضطهدتها العالم ، وفي الوقت الذي كان اليهودي يحرم عليه الدخول الى انكلترا وفرنسا وايطاليا ، وكان يجوب البحار على ظهر البواخر لا تسمح له هذه الدول بالنزول الى البر ، كان اليهودي في العراق يتاجر ويزاول بحرية اعماله ، وبحماية من الحكومة والناس ، بل انه كان يرتاد الرميثة والسماوة والحلة للمتاجرة ، وسائر المناطق العشائرية وعندما حلت قضية فلسطين وجدنا الموقف الحقيقي الذي يقفه اليهودي من مشاعر البلاد وامانيها ، فكان يعطف على « اسرائيل » ويمدها بالمعونة ويساعدها علنا ، في الوقت الذي نجد فيه بعض الوزراء يرتادون دور اليهود يهئونهم بقيام « دولة اسرائيل » ؟

اننا ياسادة لا يحفزنا الاندفاع والحماس « بل نريد ان نحفظ بقاءنا وسلامتنا التي اصبحت مهددة » .

ثم قدمت اللائحة للتصويت على المواد بصورة انفرادية ، فقدم كل من (عبدالرزاق الحمود وداود السعدي) ، اقتراحين حول تبديل بعض الكلمات في المادة الاولى . فرفض الاقتراحان !

ثم تقدم فائق السامرائي باقتراح اضافة كلمة « تجميد امواله » بعد نهاية المادة الثانية ، فرد وزير الداخلية على هذا الاقتراح قائلا : « ليس من المستطاع ان يقبل هذا الاقتراح لاسباب كثيرة » .

فعقب فائق السامرائي قائلاً : « ان الشخص الهارب الذي يترك البلاد يكون قد ارتكب جريمة ، وكأنه تنازل عن جنسيته وظهر خيانة كبرى لالتجائه الى دولة معادية .. فلماذا لا نجمد امواله ، في حين وجدنا - اسرائيل - قد جمدت اموال العرب ، بل وصادرتها ... وهم الان على ابشع حال ، ولاسيما في هذا الشتاء القارس » .

وعند عرض الاقتراح على المجلس رفض من قبل « الاكثرية الحكومية » وبعد الانتهاء من قراءة اللائحة جميعها ، صوت عليها ، فقبلت !!

وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الرابع من اذار ١٩٥٠ ، عقد مجلس الاعيان جلسته الرابعة ، وبعد تلاوة محضر الجلسة السابقة وقبولها ، اعلن مقام الرئاسة ورود طلب الاستعجال في المذاكرة حول لائحة اسقاط الجنسية من قبل وزير الدفاع ... وكان اول المتكلمين مزاحم الباجه جي ، احد رؤساء الوزارات سابقا - فقال :

- لا اذكر ان مجلس الامة قد تلقى منذ يوم تأسيسه حتى الان لائحة لها الخطورة التي تحملها هذه اللائحة ، ثم يطلب المذاكرة حولها بالاستعجال ، والارتجال ، وان خروج اليهود من العراق بالصورة التي جاءت في اللائحة ليست بهذه البساطة وان لها تأثيرا على الامن الدولي . وقالت الوزارة في المادة الثالثة من الشؤون الداخلية تأمينا للاستقرار والسيطرة في القانون وتوطيد الاقزمة . ولكن مع الاسف تأتينا بلائحة تعترف ضمنا بان اليهود قد استهتروا بالقوانين والاقزمة المرعية » .

ثم اخذ مزاحم الباجه جي يعلق على بيانات وزير الداخلية في المجلس النيابي فقال : « يقول فخامة وزير الداخلية بانه قد اتصل ببعض عقلاء الطائفة اليهودية ، وعلم انهم لم يستطيعوا ان يؤثروا عليهم ... فرأت الحكومة انه لا مفر لها من تقديم هذه اللائحة لان ارغام اليهود على البقاء في العراق ليس من صالح البلد ... واني يا سادتي لا املك الا اظهار اسفي الشديد لظهور الوزارة العراقية بهذا المظهر المستسلم امام اناس لا يستحقون غير العقاب ... »

فاذا كانت الحكومة غير قادرة على مكافحة هؤلاء المستهترين بالقوانين والاقطمة فعليها ان تستقيل ... » •

ثم اورد مزاحم الباجه جي المحاذير التي تترتب على ان يسهل لهذه الشرذمة مغادرة العراق ، فقال : « ان اغلب هؤلاء الذين سيخرجون هم من الشبان الذين سيكونون قوة لجيش معاد ، كلنا نعلم مبلغ خطورته .. »
ثم اردف قائلا : « ان الحكومة — بالحقيقة — اوردت اكثر مما يطلبه اليهود في هذه اللائحة » •

ثم طالب بان تشكل لجنة مختصة لتدقيق هذه اللائحة وتدرسها دراسة وافية •

ثم اعطي الكلام لوزير الداخلية الذي قال : — لا شك انكم اطلعتم على الاسباب الموجبة التي جاءت بها هذه اللائحة ، والتي تقدمت بها الحكومة ، ولا بد ان الكثير منكم اطلع ايضا على بيانات الحكومة في المجلس النيابي ، التي اوضحت بصورة جلية الغرض المستهدف من هذه اللائحة ... فاعتقد ان من الزائد تكرار نفس الايضاحات والبيانات التي سبق ان ادلينا بها في جلسة امس • واراد العين المحترم ان يعلق بما عن له من تعليقات على هذه اللائحة ، وقد علق ماشاء له ان يعلق ، واصفى المجلس الى تعليقاته فليسمح لنا بالجواب عليها ..

وهنا اخذ صالح جبر وزير الداخلية يناقش ما جاء في كلام مزاحم الباجه جي ، ثم ذكر للمجلس بان هذه اللائحة على جانب من الاهمية الامر الذي يستدعي الاستعجال فيها .. وهنا قدم الباجه جي اقتراحا بعدم الاستعجال وبتشكيل لجنة مختصة ... ولكن الاقتراح رفض !!

وبعد ذلك اعطي الكلام للعين عزرا مناحيم دانيال — ممثل اليهود في مجلس الاعيان — الذي استعرض تاريخ اليهود في هذه البلاد وتمسكهم بالاقطمة والقوانين (!!!) فقال : « ولكن عندما اخذت الحكومات الاخيرة باضطهادهم اثروا الهرب » !! ثم ايد — بكل قواه — هذه اللائحة !!

وبعده تكلم مزاحم الباجه جي شاكرا لوزير الداخلية اهتمامه وتعقيبهِ على كلامه .. ثم اخذ يدافع عن سياسة وزارته السابقة ... ثم تساءل هل ان اليهود كانوا يفكرون باكثر مما منحتم هذه اللائحة ... ثم تطرق الى قضية فلسطين ، فقال : « ينبغي على كل واحد منا ان يذكر فلسطين على الدوام وان لا ينساها في جميع الظروف ... واما ما حدث من انتكاسات واخطاء من بعض الجهات ، ومنها العراق ، في قضية تخليص فلسطين ، فلا ينبغي لنا ان نخضع الى القنوط والخضوع .. » .

ثم تكلم بعد ذلك العين مولود مخلص .. فأستهل كلامه قائلا :
— لا ارى في هذه اللائحة ما يفيدنا ويحل المعضلة كما بينت الوزارة ...
وليسمح لي المجلس العالي ان اقول : ان الغنم لليهود ، والغرم على العراق » .
ثم قال : اني اتكلم كمحايد ، وباسم الحقيقة الناصعة ، بان هذه اللائحة هي مضرة للبلاد ... وان الذين سيذهبون هم من الشباب ويبقى العجزة فقط ، وسيكون هؤلاء رتلا خامسا .. وتطرق بعد ذلك الى قضية فلسطين ، فقال :
ان فلسطين مانسيناها ولن ننساها ... ان التاريخ سينصفنا ويلعن الظالمين ...
وان البركة في اخواننا واولادنا في ان يستردوا عرضنا المسلوب وكرامتنا المهدورة . ثم اخذ يناقش كلام عزرا مناحيم ، راداً عليه ، ومستعرضاً اعمال هذه الشرذمة الاجرامية في هذه البلاد .

ثم اعطي الكلام بعد ذلك الى علي جودت الايوبي — وهو من رؤساء الوزارات السابقين — ومما قاله : « ان بعض الدول الاجنبية منعت هجرة اليهود الى فلسطين رعاية لشعورنا نحن العرب .. فكيف نسوغ لانفسنا ان نسن لائحة تساعدنا على الذهاب لفلسطين » .

ثم تكلم بعده مصطفى العمري ، الذي اصبح فيما بعد رئيسا للوزراء ، ذاكرا اعمال اليهود الاجرامية ، ومما قال : « ان اعمال هذه الطائفة كانت حقيقة اجرامية فظيعة ... وكنا نأمل من هذه الطائفة التي احتلت مركزا ممتازا في اقتصادياتنا ان لا تقوم بهذه الاعمال والمخالفات التي ارتكبت سواء

بالاتصال مع الصهيونيين في فلسطين ، او بارباك الوضع الاقتصادي في البلاد .
ثم تكلم عن خطر اليهودية العالمية على البلاد العربية . قال : « فاليهودية
العالمية عندها المال والعلم والسلاح بينما تفقد البلاد العربية هذه جميعا » .
وتحدث بعد ذلك عن سهولة تهريب الاموال المنقولة فقال : « ولليهود طرق
خاصة لا يعلمها حتى الشيطان في تهريب المال . . . ان الدولة اليهودية ، قد
جمدت اموال العرب وعينت موظفا خاصا اسمته (مراقب اموال العدو) فلم
لا تعامل الحكومات العربية هؤلاء بهذا الشكل ؟؟ » .

واخيرا عرضت اللائحة على مجلس الاعيان للتصويت عليها ، فقبلت . . !!
ونشرت في الجريدة الرسمية - بعد اقترانها بموافقة الامير عبدالاله الوصي
وولي العهد ، واصبحت نافذة المفعول ! .

وبدأت الصحف القومية تشن حملتها العنيفة على هذا القانون .

فكتب سلمان الصفواني - صاحب ورئيس تحرير جريدة « اليقظة »
القومية ، عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال - مقالا افتتاحيا نشره في
العدد المرقم ٧٦٦ الصادر في ٥ اذار ١٩٥٠ ، تحت عنوان « هدية عيد المجلة . .
المشكلة اليهودية لا تحل باسقاط الجنسية » قال فيه :

« بعد اللتيا والتي ، او بعد خراب البصرة على الاصح - تقدمت
الحكومة الى مجلس النواب بلائحة قانون ذيل مرسوم اسقاط الجنسية
العراقية ، وذلك بعد ان لاحظت « ان بعض اليهود العراقيين اخذوا يتذرعون
بكل الوسائل غير المشروعة لتترك العراق نهائيا ، كما ان البعض الاخر سبق
ان غادر العراق بصورة غير مشروعة » على الرغم من ان الحكومة اتصلت
ببعض عقلاء اليهود فلم يستطيعوا الحيلولة دون الهرب المنظم غير القانوني ،
كما قال فخامة وزير الداخلية .

واول ما يجب ان نتذكره في هذا الصدد : ان العرب كانوا يقاومون
الهجرة اليهودية الى فلسطين نحو ٣٠ عاما ، لئلا تزيد نفوسهم على نفوس
العرب فيها ، ويكونوا خطرا على عروبتهم ، مضافا الى ان قدرتها على

الاستيعاب محددة ، كما نصت على ذلك تقارير الخبراء واللجان في مختلف المناسبات . اما الان فقد فتح العرب انفسهم ابواب الهجرة اليهودية من بلدانهم الى فلسطين . وفي هذا ما يشير مع الاسف الشديد ، الى ان حكومات الهدنة قد نفقت ايدها^١ من فلسطين بعد استيلاء اليهود عليها وطردتهم العرب منها وهي اشارة تحز في القلب ، وتدمي الحشا .

ويستطرد الصفواني في مقاله هذا في ذكر مساويء اليهود وكيف انهم اعتادوا ان يعيشوا كالطفيليات على امتصاص دماء الشعوب التي يعيشونها بالقبض على مرافق البلاد الاقتصادية ، ثم يتناول الاستاذ الصفواني القانون هذا مرة اخرى فيقول : « غير ان القانون الذي جاءت به الحكومة ووافق عليه مجلس النواب لم يعالج المشكلة ، ولم يحل العقدة ، وكل ما في الامر انه يسقط الجنسية العراقية عن اليهود الذين يرغبون في مغادرة العراق نهائيا واليهود الذين غادروا العراق من قبل ثم رفضوا العودة في المدة المحددة لهم ، فما الذي يترتب على هذا من اهمية ياترى ؟! ما مصير املاكهم ، أبيعونها ويأخذون ثمنها معهم عدا ونقدا ؟! أيسمح لهم ببقائها مسجلة باسمائهم يستغلونها على ايدي وكلائهم ، يحولونها (سوريا) باسم احد من ذويهم من الباقين ، يجوز ان يهبوها او يوقفوها على مؤسساتهم الخاصة ، ام ماذا ؟! والاسئلة كثيرة في هذا الباب .

ان لليهود ثروة هائلة في هذه البلاد ، ومع انهم قد هربوا بطرقهم الخاصة الكثير منها الى تل ابيب ، فانهم مازالوا من ذوي الثروات الضخمة المنظورة ، وكانت خشيتنا منصبة على تسرب هذه الثروة من العراق الى ايدي الاعداء ، وهذا ما لم تعالجه الحكومة فأي فائدة ، اذن من هذا القانون ، وهو يبقى المشكلة اليهودية على ماهي عليه ، بسكوته عن الذين لم يغادروا العراق وهم من كبار التجار والملاكين والسيارفة والصاغة والصيدلة والاطباء ومن اليهم ! أليس هؤلاء هم الخطر الحقيقي على كيان البلاد الاقتصادي والاجتماعي ، أليس هؤلاء رتلا خامسا لاسرائيل في العراق ؟!

ان معضلة اليهود في الوطن العربي لاتعالج مطلقا باستقاط الجنسية عن
مئات او الوف منهم ممن هربوا الى فلسطين او رغبوا الهجرة اليها . لقد تبرع
هؤلاء باموالهم وتطوعوا بانفسهم لمقاتلتنا في فلسطين ، وفي كل مكان .
افيكون جزاء الخيانة اسقاط الجنسية التي اسقطت حتى عن بعض اعلام
العروبة الذين خدموا الامة في كل نواحي الخدمة؟! ايكون موشي وحسقل
وروين كساطع الحصري ودرويش المقدادي وحسين مروة وامثالهم ، اللهم
انها لمقارنة أليمة ، وانه لمنطق عجيب !..

ايها المسؤولون واجهوا الحقائق بشجاعة ، واعملوا بحزم على حل
المشكلة اليهودية في بلادنا حسما اساسيا لا تلكؤ فيه ولا غموض ، اما
اسقاط الجنسية المجرد فقد رجب به اليهود قبل غيرهم ، وعدوا القانون هدية
لهم بمناسبة عيد مجلتهم ، ولا حول ولا قوة الا بالله !..

كما هاجم سلمان الصفواني في جريدته (اليقظة) في عددها المرقم (٧٦٧)
الصادر في ٧ اذار ١٩٥٠ في مقال افتتاحي تحت عنوان « عادت حليلة ...
اللهم اجعلنا مظلومين كاليهود » هاجم الكلمة التي القاها العين «عزرا مناحيم»
في مجلس الاعيان حول اللائحة المذكورة والتي ادعى فيها ان اليهود في العراق
مظلومون « وان لا علاقة لهم بالحوادث التي يشكو منها اخواننا المواطنين » .

قال الصفواني في مقاله : « حدث ان اليهود اتجهوا بكليتهم الى غزو
فلسطين واغتصابها وطرد العرب منها بعد ان ارتكبوا اشنع الموبقات فيها ،
وليتذكر العين عزرا مناحيم بأنه الذي وضع تاريخا للصهيونية في العراق منذ
بداية الاحتلال البريطاني ، وليتذكر ان الصهيونية لعبت دورا خطيرا في
مؤسسات اليهود ، وصفوفهم منذ ذلك الحين ، اي اكثر من ٣٠ سنة ، ومعنى
هذا ان اليهود في العراق قد ساهموا بقسط كبير في انشاء الوطن القومي -
واقامة - الدولة الصهيونية ... ويعلم العين عزرا ان هذه المساهمة لم تقتصر
على التبرع بالاموال الطائلة لتل ايب ، ولواقامة المستعمرات وتأسيس الشركات
باسماء يهود عراقيين ... وانما تجاوزت المساهمة بالاموال الى التطوع

بالأرواح لمقاتلة العرب ولدنا الآن كمية من هويات من قتل من الشباب اليهودي العراقي في صفوف الهاكنا اخذت منهم اثناء المعارك ومن بينهم بعض القتلى . هذا مضافا الى الاسلحة والمتفجرات التي هربت الى تل ابيب والتي ضبقت في الدور اليهودية في بغداد خاصة . وقضية (عدس) اشهر من ان تذكر ، فقد هرب الى تل ابيب حتى الدبابات . وقد كوفيء يهود العراق على خدماتهم الكبرى لتل ابيب بتعيين وزيرين او ثلاثة وزراء منهم ، وذكرنا اسماءهم في مناسبات مختلفة .

هذا من الناحية العامة . اما في داخل العراق فقد فعلوا العجائب في كل ناحية من نواحي الحياة ، اذ وضعوا خطة جهنمية للسيطرة على المرافق الاقتصادية ، والاستيلاء على الاراضي والاسهم المالية ، والمضاربة بها ، حتى رفعوا ايمانها الى مستوى خيالي ، فأربكوا الوضع الاقتصادي ، وبلبلوا حركة التجارة ، وشلوا النشاط ، وتحدوا الرأي العام واستفزوه بصورة لم يسبق لها مثيل في كل صغيرة وكبيرة ، حتى ان موظفا يهوديا في (الخزينة) دفعه عقله الباطني الى الكتابة بخطه على اوراق رسمية (طابع انقاذ الحمير) بدلا من كلمة (فلسطين) - الى غير ذلك مما بطول شرحه .

أفيقال بعد هذا ان يهود العراق لا علاقة لهم بالحوادث المؤلمة التي يشكو منها العراقيون - وهي حوادث اقل ما توصف به انها (الخيانة العظمى) . فماذا اتخذت الحكومة من اجراء تأديبي ضد هذه الخيانة السافرة غير ما تفتقت عنه قرائح المسؤولين من اسقاط الجنسية عن الذين هربوا ولم يعودوا ، والذين يرغبون في الهجرة من البلاد ، في حين ان العراقيين تحملوا من الاذى ألواناً لمجرد الشك في انهم يقلقون الراحة العامة ، في ظروف دون هذه الظروف اهمية لمصلحة البلاد العليا ، فأين هو « الوضع المؤلم » الذين آلت اليه حال اليهود حتى بعد تلك الجرائم الكبرى التي اقترفوها ضد العرب ؟

اللهم اذا كان وضع اليهود في العراق مؤلماً كما يزعم عزرا مناحيم ، واذا كانوا في العراق مظلومين - فأجعلنا اللهم مظلومين مثلهم حتى يزول الظلم الحقيقي - وتساوى معهم في المحابة والحرية والرفاء والنفوذ » •

وفي الخامس والعشرين من حزيران ١٩٥٠ وجه فائق السامرائي المحامي نائب رئيس حزب الاستقلال ونائب بغداد في جلسة مجلس النواب التي انعقدت في هذا اليوم السؤال التالي :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو احالة سؤالي التالي الى فخامة رئيس الوزراء ليجيب عليه شفهيًا امام المجلس العالي :

حتمت المادة السابعة والثلاثون من القانون الاساسي بان (يكون انتخاب النواب بقانون تعين فيه كيفية ترشيح النواب والتصويت السري في انتخابهم ووجوب تمثيل الاقليات المسيحية والموسوية) وقد صدر قانون انتخاب النواب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦ وعينت المادة التاسعة منه عدد النواب اليهود بـ (٦) نواب منهم (٣) عن قضاء مركز لواء بغداد و (٢) عن قضاء مركز لواء البصرة و (١) عن مركز لواء الموصل •

وحيث ان عدد اليهود الذين طالبوا باسقاط الجنسية العراقية عنهم قد تجاوز الستين الف نسمة حتى الان ومازالت عمليات التسجيل مستمرة هذا فضلا عن العدد الكبير الذي غادر العراق عن طريق التهريب لذلك أفلا تجد الحكومة ان قد آن الاوان لتعديل قانون انتخاب النواب الحالي لتحديد تمثيل الاقليات الموسوية؟ ان لم تقم بالغاء هذا التمثيل، خاصة وان الموضوع يتطلب الاستعجال اذ ليس ثمة ما يمنع من اقدام البلاد على انتخابات جديدة تجد

الحكومة نفسها مضطرة فيها بحكم القانون الحالي على الاستمرار على هذه النسبة الواردة في المادة التاسعة المشار اليها والتي ليس لها ما يبررها ، من حيث عدد الذكور المسجلين من اليهود والذين ظلوا في العراق بعد عمليات اسقاط الجنسية وعمليات التهريب المستمرة •

فائق السامرائي نائب بغداد

هذا ... وكانت (حسابات) وزارة توفيق السويدي الثالثة بان عدد اليهود الذين سيستفيدون من هذا القانون فيغادرون العراق الى « اسرائيل » سوف لا يتجاوز العشرة الاف يهودي بأي حال من الاحوال • ولكن (الدعاية) اليهودية المنظمة والمركزة على وجوب الهجرة الى (ارض الميعاد) قد اتت اكملها • فغادر العراق في نهاية المطاف مائة وخمسة وعشرون الف يهودي بعد أن تخلوا عن جنسيتهم العراقية ، والارض التي ولدوا وعاشوا فيها !!••

وقد قامت شركات جوية امريكية بنقل هؤلاء بالاتفاق مع الوكالات اليهودية بأجور زهيدة ، وكان النقل يجري بين بغداد وقبرص ، ومنها الى فلسطين ... ثم صار يجري بين بغداد ومطار اللد مباشرة !!



موقف القوى الوطنية من التأميم
وموقف نوري السعيد المناهض له !!

بعد توقيع معاهدة بورتسموث بين رئيس الوزراء صالح جبر ومستتر
بينفن وزير خارجية بريطانيا في مطلع عام ١٩٤٨ ، ألتهب الشعور الوطني في
العراق ، وبدأ الشعب يطالب بتمزيق هذه المعاهدة الجائرة ، وبتمزيق كافة
الامتيازات والعقود مع بريطانيا ، ومن بينها امتيازات النفط .

وتمزقت معاهدة بورتسموث ، واطيح بوزارة صالح جبر .. واستمر
الرأي العام العراقي مطالبا بتمزيق كافة العقود الجائرة المجحفة بحق شعب
العراق .

ودخل الوعي الثوري في العراق مرحلة جديدة ، انه لم يعد يؤمن بوسائل
المفاوضات السلمية ، اذ ايقن عن طريق التجربة بان الاستعمار والاحتكار لن
يتراجع عن مصالحهما الاحتكارية ابدا بطريق سلمي مشروع !

وهنا ، بدأت طلائع الكفاح الحقيقي تتبلور ، اذ شرعت القوى الوطنية
المختلفة برفع شعار « التأميم » ، ذلك الشعار الذي اخذت تتبناه كافة جماهير
المنطقة العربية وغير العربية في الشرق الاوسط ..

ثم ان من الامور التي ساعدت على نشر هذا الشعار بين الجماهير ، ان
الصحف الوطنية قد بدأت تشرح للرأي العام اصرار الشركة على خرق بنود
الامتياز ، وعلى تقديم صورة صادقة لمعنى الاحتكار البشع الذي كانت تمارسه
الشركة مستغلة هذا المورد الثمين من موارد شعب العراق .

ففي هذه الفترة بدأت جريدة (لواء الاستقلال) بدعم مبدأ التأميم الذي
تبناه حزب الاستقلال الذي يترأسه محمد مهدي كبه .

فبدأ كتاب هذه الجريدة من امثال فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل ،
بكتابة المقالات التي تبرهن على مدى الاستغلال الشائن من قبل الشركات ا

ففي ٩ آذار ١٩٤٩ كتب فائق السامرائي مقالا في جريدة (لواء الاستقلال) قال فيه :

« نصت الفقرة (٢) من الملحق رقم (٤) المعدلة للمادة (١٤) من المواقلة، على لزوم اقامة الشركة بكل سرعة مناسبة مصفى في مكان تعينه الحكومة ، يكون ملاصقا لسكة حديدية وفي جوار كركوك ، وينشأ المصفى المذكور على حساب الحكومة وتشغله الحكومة لسد حاجات العراق ، ويستوعب الكمية الكافية لسد هذه الحاجة ، وعلى الحكومة ان تبادر الى تسليم المصفى المذكور فورا عند اكماله . ولكن هذا المصفى ظل طيلة هذه السنوات بين اخذ ورد ، لان الشركة نفسها لا ترى ما يؤمن مصالحها ، ولها في حيفا مصفى » . ومعنى هذا النقد ان الشركة لم تقم بتنفيذ احد التزاماتها المنصوص عليها في الامتياز .

وكذلك بدأت جريدة (صدى الاهالي) الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي ، الذي يترأسه كامل الجادرجي - تُعبّر عن موقف الحزب تجاه هذا الموضوع .

ولكن الحزب الوطني الديمقراطي لم يكن قد تبنى بعد مبدأ التأميم ، اذ كل ما دعا اليه هو ضرورة تعديل امتيازات النفط !!

ولقد عبّر محمد حديد تعبيراً رسمياً عن موقف هذا الحزب ، في مقال له نشره تحت عنوان « تعديل امتيازات النفط » وذلك في مايس ١٩٥٠ .

وازاء اشتداد الدعوة الى تصحيح الاوضاع، عمدت الحكومة العراقية برئاسة توفيق السويدي الى المفاوضة مع الشركات ، وصدر قرار من مجلس الوزراء في ٣٠ حزيران ١٩٥٠ مخولا الوفد المفاوض للمداولة على امور محددة .

ويقول شيخ المؤرخين العراقيين عبدالرزاق الحسني في كتابه « تاريخ الوزارات العراقية » ومنذ ان تخلى نوري السعيد عن رئاسة مجلس الوزراء في العاشر من كانون الاول ١٩٤٩ ، وهو يواصل البحث لحل هذه الخلافات ، تارة بتكليف من الحكومة العراقية ، وتارة من تلقاء نفسه لسبق المامه بهذه الموضوعات وتفرعاتها . وفي الخامس من تموز ١٩٥٠ سافر نوري الى لندن ،

وبصحبه وزير الاقتصاد ضياء جعفر ومدير الاقتصاد العام نديم الباجه جي ،
لاجراء المفاوضات مع الشركات النفطية حول هذه الامور بناء على قرار
اتخذته الوزارة القائمة، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد
بالوكالة الى خليل كنه الوزير بلا وزارة ، مدة غياب الوزير المختص عن
العراق ، فاستطاع الوفد ان يتفق مع شركة النفط العراقية على ان تقيم
الحكومة العراقية الدعوى على الشركة المذكورة في المحاكم البريطانية حول
سعر الذهب الواجب صرفه ، فينتقيد الطرفان بالحكم الذي تصدره هذه
المحاكم ، كذلك استطاع الوفد ان يحمل شركة النفط العراقية على دفع الحد
الاعلى المنصوص عليه في الاتفاقية الخاصة المعقودة بينها وبين الحكومة الى
تفاصيل اخرى تضمنها البيان الرسمي الاتي الصادر في ١٠ آب ١٩٥٠ من
قبل مدير الدعاية العام :

« كان مجلس الوزراء قد قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٥٠
تحويل الوفد العراقي المفاوض المداولة مع شركات النفط بالامور التالية :

١ - ان تدفع شركات النفط المبالغ المستحقة عليها بموجب نصوص
امتيازات النفط بما يعادل سعر الذهب في السوق الحر بدلا من السعر الرسمي
للذهب .

٢ - مطالبة شركة النفط العراقية تنفيذ الفقرة الثانية من المادة العاشرة
من الاتفاقية تمهيدا لاعادة النظر في حصة الحكومة البالغة اربعة شلنات ذهب
من تاريخ ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٥٤ .

٣ - السعي لزيادة الحد الادنى لكميات النفط المصدرة زيادة مناسبة .

٤ - السعي لجعل حصة الحكومة العينية لشركتي نفط البصرة والموصل
متناسبا مع ما يصدر من النفط من جميع الحقول التابعة للشركات الثلاث في
العراق ، وذلك على اساس المثلثة .

وبعد المداولة مع ممثلي شركات النفط توصل الوفد المفاوض الى
النتائج التالية :

١ - ان نصوص الامتيازات توجب الذهاب الى التحكيم عند كل خلاف ، ولما كان تقرير سعر الذهب من الاهمية بمكان ، فقد اصر العراق على وجوب حسم الخلاف الناجم بينه وبين الشرذات حول هذه النفطه انحيويه عن طريق المحاكم بدلا من التحكيم ، وقد وافقت الشركة على ذلك ، وقررت الحكومة اقامة الدعوى على شركة النفط العراقية لتأمين حقوقها .

٢ - استطاع الوفد المفاوض حمل شركة النفط العراقية على قبول دفع الحد الاعلى المنصوص عليه ، في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الامتياز بنسبة ستة شلنات ذهب للطن الواحد بدلا من اربعة شلنات ذهب . ومما هو جدير بالذكر ان الحد الاعلى المذكور في المادة العاشرة يتقرر بعد احتساب اسعار النفط وارباح الشركة وخسائرهما للمدة المتبقية من تاريخ التصدير سنة ١٩٣٤ الى نهاية تشرين الاول سنة ١٩٥٤ ، غير ان المفاوض العراقي قد نجح في حمل الشركة على ان تدفع للعراق ابتداء من كانون الثاني سنة ١٩٥٠ الحد الاعلى البالغ ستة شلنات ذهب للطن الواحد دون المساس بحقوق العراق المنصوص عليها في الامتياز ، وينتظر ان يدخل العراق نتيجة لهذا الاتفاق ما لا يقل عن سبعة عشر مليون دينار ، اضافة الى المبالغ التي يستحقها خلال المدة المبتدئة من ١ كانون الثاني ١٩٥٠ الى نهاية تشرين الاول ١٩٥٤ .

٣ - اما فيما يتعلق بالتصدير من حقول كركوك فيؤمل ان يبلغ الانتاج في سنة ١٩٥٣ الثمانية عشر مليون طن سنويا بدلا من الستة ملايين طن الحالية، وبهذا تزداد مدخولات العراق من حصته زيادة كبيرة .

اما فيما يتعلق بشركتي نفط البصرة والموصل فقد ارتئي مواصلة المفاوضات في المستقبل مع هاتين الشركتين لتحقيق النقاط الاخرى التي تضمنها قرار مجلس الوزراء .

وازاء هذا ، ورغبة في تهدئة الخواطر ، وخشية من تكرار ما وقع في ايران في عهد الدكتور مصدق ، وتمشيا مع اتجاه الشركات الامريكية ، عقدت وزارة نوري السعيد الحادية عشر اتفاقا جديدا في ١٣ آب ١٩٥٠ ، وصادق

البرلمان العراقي عليه في يوم ١٧ شباط ١٩٥٢ ، واشترط ان يسري مفعول هذه الاتفاقية اعتباراً من اول كانون الثاني ١٩٥١ .

لم تحظ هذه الاتفاقية التي وقعها نوري السعيد بقبول الاحزاب السياسية العراقية المعارضة ، والقوى الوطنية المختلفة ، اذ انتقدتها وعارضتها معارضة شديدة على اعتبار انها لم تكن وافية بجميع مطالب العراق .
غير ان الحكومة السعيدية رفضت الاخذ بمبدأ التأميم ، لانه كما اعلنت انه يتناقى - بنظرها - وحاجة العراق ، ولا يلائم ظروف البلاد والاضاع السائدة فيه !!

وامام الضغط الشعبي العنيف ، اضطرت حكومة نوري السعيد الى اصدار بيانات اخرى تستهدف تهدئة الرأي العام ، واعدة اياه بانها ستدخل مفاوضات جديدة مع الشركات .

وفي الثامن عشر من آذار ١٩٥١ قدم محمد صديق شنشل امين السر العام لحزب الاستقلال ونائب الموصل سؤالا الى رئيس الوزراء نوري السعيد في مجلس النواب حول تأميم النفط ، جاء فيه : « هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق ، ولاسيما بعد ان اقدمت الجارة ايران على خطوات الجريئة في هذا الشأن ؟ »

كما تقدم نواب حزب الاستقلال الخمسة مع ثلاثة عشر نائبا الى رئاسة مجلس النواب بطلب سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق ، وذلك في ٢٥ آذار ١٩٥١ ، وقد جاء في الاسباب الموجبة :

« بالرغم مما اصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المجحفة فان شركات النفط العاملة في العراق قد اظهرت تعنتا كبيرا واصراراً على غمط حقوق العراق مما ادى الى امعانها في مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ، ومن ذلك :

١ - انها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه الابار والمؤسسات الموجودة والتي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعافاً مضاعفة .

٢ - انها اوقفت استخراج النفط ايقافا نهائيا كشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل ، لان امتيازهما اقل استغلالا من امتيازات شركة نفط العراق المحدودة .

٣ - امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة (رويالتي) على اساس الذهب خلافا لنصوص الامتياز .

٤ - احجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية مما التزمت به في نصوص الامتياز ، وقد مضى اكثر من ربع قرن دون ان تهيب خيرا عراقيا واحدا حتى الآن !

لذلك نرى من الواجب ان تتقدم بطلبنا هذا للحكومة العراقية وفقا للمادة (٤٥) من القانون الاساسي ، راجين سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق جميعا دون استثناء » .

ولكن رئاسة المجلس لم تدخل هذا الطلب ضمن المنهاج المقرر لمناقشته والتصويت عليه، حتى انتهاء مدة اجتماع مجلس النواب للسنة ١٩٥١-١٩٥٢ .
وطالب محمد مهدي كبه نائب بغداد ورئيس حزب الاستقلال في مجلس النواب في السادس والعشرين من نيسان ١٩٥١ بتأميم النفط ، وقال : « لا مندوحة للعراق اذا اراد الاستفادة من موارد ثروته الطبيعية هذه ، واذا اراد التخلص من جور هذه الشركات ، الا ان يسلك سبيلا واحدا وهو تأميم هذه المرافق من قبل الدولة ، ونقل ملكيتها اليها ، وهذا حق صريح ضمنته القوانين الدولية » .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٧ نيسان ١٩٥١ تكلم نائب بغداد فائق السامرائي - نائب رئيس حزب الاستقلال فقال : « انا اتصور ان نوري السعيد وزملاءه ، ولا سيما الذين سبق لهم ان تعبوا في المفاوضات أخرى بهم ان يقولوا للشركة اليوم : لقد كفانا ما تحملنا منكم ومن استغلالكم وتغنتكم وجشعكم .. انا نريد التأميم ، وبعد التأميم نحن الذين سنتصرف ببيع النفط بالشكل الذي نراه اصلح لنا » .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٨ نيسان ١٩٥١ تكلم فائق السامرائي وقال : « ان التأميم هو المخرج الوحيد لاسترداد حقوقنا المغصوبة، وانه حق من حقوق السيادة التي لم تخضع يوما لقيود الامتيازات .. ان التأميم حق من حقوق السيادة للدولة . اني اناشد الشعب ان يكون حذرا مترقبا نتائج هذه المفاوضات النفطية التي تمس حياته في الصميم ، وان يقاوم الازمات في صفوفه ، ويقضي على الدعايات التي يروجها المتنفعون ، والذين وزعت عليهم شركات النفط محطات البنزين لأسكاتهم او اطلاق ألسنتهم في الدعاية لها » .

وكتبت جريدة (لواء الاستقلال) مقالات عديدة طالبت فيها بالتأميم .. كما اصدر حزب الاستقلال كتيباً بعنوان « في شؤون النفط » شرح فيه مطالبته بالتأميم والفوائد التي سيجنيها الشعب العراقي من ذلك .

وكان موقف السلطات الاستعمارية من هذه الحركة ، ان حذرت انكلترا وامريكا وتركيا الحكومة العراقية من اتخاذ اية خطوة لتأميم النفط !

وقد استمرت المفاوضات بين الحكومة والشركات حتى توصلوا الى اتفاق . وفي الثالث من شباط ١٩٥٢ تم التوقيع على اتفاقية تعديل اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية من جهة وبين شركات النفط من جهة اخرى .

وفي التاسع من شباط عرضت على مجلس النواب لتصديقها ، فطالب فائق السامرائي باحالة الاتفاقية على لجنة مشتركة مؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية .. ولكن الاكثرية الحكومية المؤيدة لنوري السعيد رفضته .

لقد رأى حزب الاستقلال في هذه الاتفاقية - كما يقول عبدالامير هادي العكام - في كتابه « تاريخ حزب الاستقلال العراقي » اجحافا كبيرا بحقوق العراق من نواحي عديدة ، وانها لا تضمن مصلحة العراق ، ولا يصح

ان يتحمل مسؤولية اقرارها في المجلس وهو مشترك فيه ، فقرر استقالة نوابه من المجلس احتجاجا على هذه الاتفاقية .

وقد جاء في كتاب الاستقالة المرفوع الى رئاسة مجلس النواب : «عقدت الوزارة الحاضرة اتفاقيات النفط الجديدة ، وتقدمت بلوائح الى المجلس النيابي لافرارها في ظروف يوشك فيه المجلس على الانتهاء من دورته ، ولم يسبق للشعب ان ملك الوسيلة الدستورية للتصويت في انتخابات عامة لاختيار النواب على اساس تحمل مسؤولية البت في مثل هذه الاتفاقيات الخطيرة التي لا تقل خطورتها عن عقد معاهدة مع دولة اجنبية . . وان اقرارها من المجلس النيابي في هذا الوقت الذي اثقل فيه الاستعمار كاهل العراق والبلاد العربية الاخرى بوطأتها . . لهذه الاسباب كلها نرى ان بقاءنا في المجلس النيابي بعد عرض اتفاقيات النفط عليه عرضا شكليا ، انما يعتبر مساهمة منا في اعطاء صفة المشروعية لامرار هذه الاتفاقيات التي نعتقد ان امرارها سيما على هذا النحو الشاذ في مثل هذه الظروف اقتتاتا على حقوق الشعب ، وانتزاعا تاما لهيئته على تنظيم اخطر شؤونه ، وحرمانه حتى من التعبير عن ارادته باستفتاء عام ، كان الواجب اجراؤه بحرية على اساس هذه الاتفاقيات الخاصة بالنفط . لذلك كله نجد ان من واجبا ان تتقدم باستقالتنا هذه من عضوية المجلس النيابي » .

وقد رفض المجلس النيابي الاستقالة اول مرة ، ولكن ممثلي الحزب كرروا الاستقالة في السابع والعشرين من شباط ١٩٥٢ ، فقبلت الاستقالة .

وقد صادق مجلس النواب في الرابع عشر من شباط ١٩٥٢ على اتفاقية النفط باغلبية ٨٩ صوتا ضد سبعة اصوات ، وتغيب عن الحضور اربعون نائبا .

وفي الخامس عشر من شباط ١٩٥٢ اصدر حزب الاستقلال بيانا اعلن فيه للشعب العراقي وللرأي العام العالمي بان هذه الاتفاقيات التي فرضت فرضا

وابرمها هذا المجلس النيابي ابراما شكليا يسلب عنها الصفة المشروعة لن تقيد الاجيال القادمة ، لانها باطلة بطلانا تاما .

واصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا - نشرته جريدة الجبهة الشعبية في عددها الصادر في السابع عشر من شباط ١٩٥٢ - دعا فيه الى رفض اتفاقيات النفط بشدة واجباط كافة المشاريع الاستعمارية .

وخرجت مظاهرة كبيرة في النجف تطالب بتأميم النفط ومصادرة ممتلكات الشركة ، وحل المجلس النيابي ، وشجب الاتفاقيات الجائرة .

واصدر حزبا الجبهة الشعبية المتحدة والوطني الديمقراطي بيانا اعلنا فيه ان الاتفاقيات الجديدة ابقت سيطرة الشركات ، واوضحت خضوع الحكومة لرغبة الشركات ومصالحها ، ودعيا الى رفض الاتفاقية .

اما حزب الامة الاشتراكي - الذي يترأسه صالح جبر - فقد اعلن هو الآخر شجبه للاتفاقية ، واستنكاره للاسلوب الذي اتبعته الحكومة في تشريعها ! .

كما دعت الاحزاب السياسية الى اعلان الاضراب العام في كافة انحاء العراق في يوم ١٩ شباط ١٩٥٢ احتجاجا على هذه الاتفاقية المجحفة بحقوق العراقيين .

وفي التاسع عشر من شباط لبي الشعب في كافة انحاء العراق دعوة الاحزاب السياسية باعلان الاضراب احتجاجا على عقد هذه المعاهدة . وقد كان الاضراب عاما وشاملا ، مما ادى الى وقوع اصطدامات بين قوات السلطة والمتظاهرين ادت الى وقوع عدد من الجرحى .

وفي ضحى يوم ١١ شباط ١٩٥٢ عقد نوري السعيد مؤتمرا صحفيا في مكتبة مجلس الامة ، بمناسبة التوقيع الرسمي لاتفاقية النفط في بغداد ، ذكر فيه مزايا الاتفاقية الجديدة بالنسبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق ، وهاجم القوى الوطنية المعارضة لوقوفها بوجه الاتفاقية ، ومطالبتها بتأميم النفط ، واعلن ان العراق سيحصل على ٥٠ بالمائة من عائدات النفط !

وبعد ان انهى رئيس الوزراء نوري السعيد حديثه المدعم بالارقام والوثائق والشروحات المطبقة ، قال مخاطبا الصحفيين الذين غصت بهم المكتبة :

— اظنكم الآن فهمتموا جيدا فوائد هذه الاتفاقية ، والخيرات التي ستعود بها على البلاد ، والرفاه الذي سيعم الجميع .. من لديه الآن استفسار او سؤال حول ذلك ، فليتكلم .. وانا حاضر ومستعد للجواب على اي سؤال (وابتسم وقال) .. حتى ولو كان محرجا !!

سألته : ان هذه الاتفاقية — كما بين فخامتكم الآن — تعطي العراق عوائد بنسبة خمسين بالمائة .. ولكن — يا باشا — في الحقيقة والواقع ، وكما نشر ذلك خبراء النفط في مقالاتهم وبحوثهم في الصحف الوطنية — ان العراق سيتسلم ثلاثة وثلاثين ونصف بالمائة من العوائد .. ؟!

وقبل ان انهى سؤالي ، قاطعني ، والغضب يخرج من فمه بصوت عال :

— نحن نقول خمسين بالمائة .. واللي ميصدق يروح ينطح رأسه بالحائط ..

ثم اخذ يتفوه بكلمات غير مفهومة ، ضد الجريدة التي امثلها (لواء الاستقلال) والحزب الذي انتمي اليه ، مشيرا بيده الى وجوب خروجي من المؤتمر .. !!

وخرجت من المؤتمر الصحفي ، وكلمات الباشا لا تزال ترن في اذني ، وانا اعجب لضيق صدر هذا (الباشا السعيد) !!

ومرت الايام .. والقوى الوطنية تطالب ملحة بتأميم النفط ، ونوري السعيد بكل قوته وجبروته يناهض هذا (المبدأ) الخطير !

وعندما وقف الرئيس الراحل جمال عبدالناصر واطلق صيحته المدوية

الكبرى في منشية البكري بالاسكندرية معلنا تأميم قناة السويس ..

اصبح مبدأ التأميم ، امرا واقعيا يواجه الاستعمار والاحتكار .

فالتأميم ، الذي كان مجرد ذكر اسمه في العراق ، يؤدي بالمواطنين الى ظلمات السجون والمعتقلات ، اصبح اليوم مبدءاً متحققاً ، موضوعاً موضع التنفيذ بعد اتساع الثورة العربية في مصر .

واراد نوري السعيد مرة اخرى ان يساوم الشعب ، فاطلق حملاته الدعائية المضللة ضد الثورة العربية في مصر ، ومهاجمة عبدالناصر !

ثم عاد من ناحية اخرى فاطلق مزاعمه بان مصير التأميم هو افلاس الشعب وخراب اقتصادياته ، وان العراق وحده ، بسياسته التي يتبعها ، هو الجدير ببناء اقتصاديات سليمة وتحقيق رفاه عميم للشعب ! ولكن الثورة العربية في مصر لم تتراجع امام ضغط قوى الاستعمار والاحتكار ، بل مضت قدماً متحدية العوائق والصعوبات .

فلم يجد الاستعمار - الذي بنى سياسته على حد قول السير اتوني ايدن : بانه يخوض الحرب من اجل مصالحه النفطية - بشداً الا من خوض حرب سافرة مع هذه الثورة .

فكان الاعتداء الثلاثي الآثم ، الذي أيده نوري السعيد بقوة وصلافة !! ووقفت طواير العمال العربية بالاسلة - لا لتؤدي اعمال السخرة الاستغلالية ، ولكن لتؤدي واجبها التاريخي في لحظة من اخرج لحظات تاريخ امتنا ، وقفت هذه الطواير لتمزق شرايين الشركات الاحتكارية في الوطن العربي . . . وقفت وحطمت انايب النفط ، التي تضخ هذا المعدن الثمين من حقول كركوك الى بانياس .

ووقف حزب البعث العربي الاشتراكي موقفاً صلباً لدعم تأميم قناة السويس - كما يقول الرفيق علي حسن المجيد في كتابه « التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي » - فقد كتبت « الاشتراكي » في اول تشرين الاول ١٩٥٦ بعنوان « بشائر الهزيمة في عناد الاستعمار » جاء فيه : « كان للقرار التاريخي الذي اتخذته الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس صده

القوي في الاوساط العربية والعالمية ، كان قرار التأمين اقوى صفة وجهت حتى الآن للاستعمار الغربي وشركاته الاحتكارية التي مازال العديد منها يستنزف دمائنا ويتنعم بخيراتنا ، فلقد استعاد الشعب العربي حقه في الحصول على الموارد المالية الكبيرة ، وتخلص من تحكم شركة احتكارية ، وعادت القناة ارضا وادارة وتمويلا للشعب العربي » ♦

وكان النصر الذي تحقق بعدئذ ، نصرا تحرريا سياسيا ، وارتفاعا للمواء مبدأ التأمين العربي ، والقضاء على الاحتكار والاستغلال ♦

ان هذا النصر التاريخي ، قد أرسى مبدأ التأمين على قواعد صلبة ، واخاد للشعب ثقته بنفسه ، وثقته بنفسه — بعد ثقته بالله — هي وحدها الجديرة بان تكفل له سحق مطامع الاحتكارات النفطية وغيرها في وطنه الكبير من المحيط الى الخليج ♦



ماذا قال اقطاب المعارضة في مجلس النواب
في منهاج وزارة السويدي عام ١٩٥٠ ؟!

شكل توفيق السويدي وزارته الثالثة في اليوم الخامس من شهر شباط ١٩٥٠ ، وقد دخل في هذه الوزارة صائح جبر واصبح وزيرا للداخلية ، كما ضمت الوزارة خمسة من اعضاء حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد .

وقد اعدت وزارة السويدي الثالثة منهاجها - فكان اكثر خطوطه مستمدا من المنهاج الاساسي لحزب الاتحاد الدستوري ، حتى ان بعض مواد المنهاج كان نسخة (طبق الاصل) لبعض مواد الحزب .

وقد تلا توفيق السويدي منهاج وزارته في الجلسة الرابعة التي عقدها مجلس النواب يوم السادس عشر من شباط ١٩٥٠ .

وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاحد ١٩ شباط ١٩٥٠ عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ٤٩-١٩٥٠ برئاسة عبدالوهاب مرجان .

وقد تكلم العديد من النواب ، في هذه الجلسة ، مناقشين منهاج الوزارة، بين مؤيد لها ، ومعارض .

وقد شن رجال المعارضة حملة انتقادية لاذعة لاسلوب الحكم وممارساته .

فتكلم حسين جميل - نائب بغداد - واحد اقرب المعارضين - قائلا :

« سادتي تكلم فخامة رئيس الوزراء قبل حين وطلب في جملة ما طلب

التريث لان الوزارة التي يرأسها انما تحاسب على اعمالها وهي لم تعمل بعد شيئا وانما تقدمت بمنهج لما تعتزم ان تفعله . نحن لو كنا نعتقد ان العناصر

المؤلفة منها الوزارة اهل للقيام بالاصلاح المنشود لما حاسبناه كما طلب فخامة

رئيس الوزراء . ولكننا لا نعتقد ان العناصر التي ضمها فخامة رئيس الوزراء

الى وزارته او اغلبها او اقربها عناصر اهل للقيام بالاصلاح الذي تنتظره البلاد

ولذلك فنحن نحاسبه على كيفية تأليف الوزارة من العناصر التي ضمها فخامة رئيس الوزراء الى وزارته ونضع بين يديه الاسباب التي حملتنا على هذا الموقف . سادتي في البلد اناس يسجلون آراء الساسة في بعضهم وفي المشاكل العامة وفي البلد اناس يعون الحوادث السياسية الماضية وفي البلد اناس من ساسة ومثقفين يستطيعون - الربط بين الحوادث الماضية والحاضرة والمقبلة وهؤلاء جميعا استغربوا تأليف هذه الوزارة واستكثروا على رئيس الوزراء تأليفها على الوجه الذي تم فيه وهم يرون انها وزارة (جبرية) بواجهة (سويدية) وانما اختير فخامته لرئاستها لغرض معين وهو جعلها مقبولة في البلاد العربية بالنظر لما يتمتع به فخامته من اسم عربي او سياسة عربية والا ففخامة السويدي سبق ان ترأس حزبا والى وزارة فهلا لم يجد احدا من اعضاء حزبه السابق اهلا ليستوزر وهلا لم يجد ولو عضوا واحدا من اعضاء وزارته التي انفها سنة ١٩٤٦ لاستيزاره بل استوزر خصومه الذين خاصموه وقالوا فيه ما يكره . هل يتضامن مع الذين اسقطوه ويترك وزرائه الذين تضامنوا معه ضد زملائه الجدد . ان اقطاب الوزارة الحاضرة اناس يؤمنون بالاقطاع الكبير ويسندون نفوذ العشائر ، واذا اردنا ان نحسن القول فيهم نسيمهم من المحافظين لا الرجعيين ، وقد طلب الى فخامة رئيس الوزراء ان يتعاون الجميع على مقاومة المحافظين . فلذلك نقاوم هذه الوزارة لاننا نعتقد انها تضم اقطاب الرجعية فلا يستغرب فخامته معارضتي للوزارة ولما تقم بعمل بعد لاني اعارضها مخلصا وعن عقيدة ، ولست من الاشخاص الذين يميلون الى المعارضة لمجرد المعارضة ، واني اتمنى لكل حكومة صالحة ان تتوفق في تنفيذ خططها اذا كانت تمتلك اسباب التوفيق والنجاح ، واني مع الاسف لم اجد هذه الوزارة تملك هذه الاسباب هذا بالطبع مع احترامي لبعض اعضاءها ومنهم من زاملته في العمل الحزبي او في الوزارة السابقة ، لعل الوزارة يتفقون معنا على التذمر والاستياء قد بلغا حدا كبيرا ينذر بعواقب خطيرة تهدد البلد اذا لم نعمل على تلافيتها . ليس هذا الوطن ملكا للوزراء . والوزير لا يملك فيه حقا اكثر من اي مواطن اخر ، ومن واجب كل مواطن ان يعمل في الشؤون

العامة قبل ان يعمل لمصلحته الخاصة وان يعرف اسباب الوضع ونتائجه ، واذا وقعت كارثة لا سمح الله - فانها لا تقع على الوزارة فقط بل على الجميع « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » .

سادتي الاصلاح الذي يزيل التذمر هو قبل كل شيء يؤدي الى الاصلاح السياسي الذي تتوطد فيه احكام الدستور والحريات العامة وتثبت فيه سيادة الامة ويتحرر فيه الوطن من كل نفوذ اجنبي ووزارة كهذه لا تتكون الا ان تكون منبعثة من الشعب تؤمن بمصالحه وتأتي الى الحكم مؤيدة من المجلس المنتخب بنتيجة حرة فانا اؤمن بان نقطة البدء بالاصلاح هي في الانتخابات الحرة الصحيحة المباشرة .

انا لا اعتقد ان من الممكن ان نطلب الاصلاح من وزارة لا تضمن بقاءها في الحكم اسبوعا واحدا لذلك انا لا اناقش المنهج الوزاري مناقشة (اكاديمية) فقرة فقره ولكني اود ان اعرض الى الوزارة المشاكل الآتية التي يشكو منها الشعب ولم اجد لها في المنهج ذكرا . من الامور الاساسية التي يشكو منها المجتمع استحواذ الخوف على الناس اي عدم التحرر من الخوف وعدم وجود الضمانات لمستقبل الانسان في وطنه ، واعتقد ان هذا الامر يعني به وزير المالية عناية خاصة .

احد النواب - وزير الداخلية .

حسين جميل - لا وزير المالية بصفته عبدالكريم الازري .

وزير المواصلات والاشغال - السيد عبدالهادي (مقاطعا) هذا بحكم زمالة ماضية .

حسين جميل - مستمرا - نعم فالفرد هنا غير آمن على حريته في وطنه وقد مضت عهود لم يكن الفرد ليطمئن فيها بانه سيبيت في داره والناس غير امنين على ان مثل هذا العهد لن يعود في وقت قريب ، والبطالة بين العمال متفشية بل قد وجدت بطالة اخرى وهي بطالة المتعلمين والموظفين غير امنين على مستقبل ايامهم في حياتهم اما اذا ماتوا فان عوائلهم كثيرا ما تلجأ الى

الشحاذة او الاستجداء (الكدية) وبالامس استشهد في حريق وقع في بغداد
ثلاثة جنود من الاطفائية كافحوا الحريق ببسالة وشجاعة فراحوا ضحية
الواجب فصدر بيان نعيهم من امانة العاصمة ومعه تستجدي المحسنين ان
يحسنوا الى عوائلهم . فلماذا لم يؤمن على حياة هؤلاء الجنود ؟ ولم لم
يؤسس لهم صندوق ضمان يكفل لعوائلهم العيش بدون استجداء ؟ مثل هذه
الحوادث كثيرا ما نراها بالنسبة لعوائل المعلمين المتوفين وهذه حالة تخالف
الكرامة الانسانية وهذه العوائل ما كانت لترضى الاستجداء لولا الفقر (كاد
الفقر ان يكون كفرا) اما الغلاء فاني اتركه للزميل السيد رفائيل بطي الذي
قدم بشأنه سؤالا .

سادتي ان المنهج لم يذكر هذه المشاكل التي يشكو منها الشعب ولعل
منظمي المنهاج كانوا عند تنظيمه يرنون بابصارهم الى القوى الجديدة وراء
(سعد آباد) اما تأمين الاستقرار كما جاء في المنهج فان معنى الاستقرار يختلف
باختلاف الناس ووجهات النظر والاستقرار ، كما اعتقد ان الوزارة تعنيه هو
الاستقرار الذي كانت تطلبه الحكومات السابقة ، وبعض اقطاب الوزارة
الحاضرة كانوا اعضاء فيها .

فهمت من المقصود من الاستقرار هو سيادة الهدوء ، لا مظاهرات ، لا
اضرابات ، ولا اقول في الصحف تخالف وجهات نظر الحكومة كقطيع من
الغنم يرعاها الراعي .

انا لا افهم الاستقرار على هذا الوجه . انا افهمه على انه اطمئنان المواطن
على حياته وحرته ومعاشه ، اما الهدوء بنتيجة الارهاب والخوف فليس
باستقرار ، واني افضل منه (استقرار القبور) اما سيطرة القانون وحسن
تطبيقه فانا شخصا من الذين يريدون سيطرة القانون ووجوب نفاذ حكمة
القانون ، حتى اني بسبب نشأتي الحقوقية وعلمي في الحاكمية
ومزاويتي للمحاماة ارى يجب ان يطبق القانون ولو كان
سيئا حتى يغير ولكن انبه الحكومة ، الى ان القول بان القانون يسود يجب

ان يشمل جميع القوانين لا القوانين التي فيها حقوق للسلطة على المواطنين واهمال القوانين التي تحفظ حقوق المواطنين تجاه السلطة ، واول هذه القوانين القانون الاساسي الذي حفظ الكثير من الحقوق والحريات للشعب والقوانين الاخرى واود ان اشير الى موضوع لم يرد في المنهاج فيما يتعلق بالشؤون القضائية وهي اني لم اجد ذكرا لرغبة الحكومة في تشريع القانون المدني مع ان وزير العدلية ...

توفيق السويدي - رئيس الوزراء - مقاطعاً : القانون المدني موجود عندكم في المجلس ، والمنهج الوزاري عن المشاريع الجديدة .
الرئيس - مقاطعاً - القانون المدني موجود في اللجنة الحقوقية .
حسين جميل - مستمرا - اكتفي حول القانون المدني بوعد رئيس الوزراء هذا بان القانون سيشرع .

وقبل ان انهي كلمتي اود ان اشير اشارة صغيرة الى قضية فلسطين التي جاء ذكرها في المنهاج ، ان هذه القضية هي اصطراع بين حضارتين فيجب علينا جميعا لا الحكومة فقط ان تعمل على بناء وطننا لمقابلة القوى الجديدة التي تكونت كسرطان في جسم الامة العربية وان تكافح الروح الانهزامية والانخذالية واخشى ان تتطور قضية فلسطين الى قضية « قدس » لقد فضحت قضية فلسطين المجتمع العربي والحكومات العربية .

الرئيس - هل يوافق المجلس العالي على تأجيل الجلسة الى الساعة الخامسة مساء هذا اليوم .

اصوات - لا نوافق بل تستمر الجلسة الان .
الرئيس - طيب تستمر الجلسة . الكلام الى عبدالرزاق الشихلي .
عبدالرزاق الشихلي - نائب بغداد - واحد اقطاب المعارضة :

سادتي .. تتاح لنا فرصة اخرى لان نستعرض مشاكلنا على مختلف انواعها وقد بلغت اشدها فنتكلم ما شاء الله لنا ان نتكلم لعل في استعراضنا

هذا ما يثير للمسؤولين سبل الاصلاح . سادتي . . وقد بلغ اهتمام الناس بهذه المشاكل ان نرى شرفة الصحافة مكتظة بالصحفيين الافاضل يضبطون يسمعون كاخوانهم كتاب الضبط لينقلوا ما نقوله للرأي العام ، ونرى كذلك شرفة المستمعين في ضمنهم او اكثرهم من الشبان وهم نبعة هذا الوطن العزيز يستمعون الى خطب النواب ولعلمهم يريدون بذلك ان يختبروا من اتدبواهم لهذا المجلس لمواصلة الذود في سبيل مصالحهم وفي ضمنهم الكهول ولعلمهم قد سئموا الحياة وملوها ولسان حالهم ينشد هذا البيت للمضري رحمه الله :

وهل يَأْبَقُ الانسان من ملك ربه

فيخرج من ارض له وسما

ان مبعث مشاكلنا المعقدة وما نراه من تحلل وتفسخ والفساد المكتنف جميع حياتنا السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية وما اتاب البلد من هزات عصبية ، وبتعبير اخر ان التحلل والتفسخ في جميع النواحي قد بلغ اشدّه كما قلت ، فيجب ان تتحرى عن السبب الاصلي والمنبع الكمين الذي ادى الى هذه الازمات واظن ان ذلك ، واعني هذا الفساد وباجمعه متأّت من منبع كمين واحد وضعه واحكم وضعه غاية الاحكام والتنظيم . ان من وضع رسوم هذا المنبع هي دوائر الاستعمار وربما بالاتفاق مع (الاتليجن - سرفيس) فهذه الخطط تستهدف ضمان مصالح الاستعمار وهدر حقوق اصحاب البلاد ، تستهدف سياسة الافلاس والتفليس لهذه البلاد ، الافلاس في كل شيء . قال فخامة رئيس الوزراء بان البلاد قد تقدمت بعض التقدم وانها احدث حظها في مضمار التقدم فأسال فخامته وما هو هذا التقدم الذي حصلت عليه البلاد خلال ٣٠ سنة وقد صرفت خلال هذه المدة اكثر من (٣٠٠) مليون دينار فاين ذهبت هذه الدراهم ؟ اسمحوا لي ايها السادة ان اوجه الاسئلة : لم لا ننشيء طرقا ، ولم لا نملك طريقا واحدا حتى الى ديبالي . انا اسأل لماذا ننشيء المحطات ونستقرض الاموال لها . لم ننشيء الفنادق . لم لا نملك دور الحكومة . ولم نحن الان في هذه الندوة التي

شيدها المرحوم مدحت باشا قبل ثمانين سنة ولا زلنا بها • لِمَ لم تنشيء
المستشفيات ، وان مستشفى العاصمة قد انشأه المرحوم مدحت باشا ايضا •
لِمَ هذا النظام الاقطاع ما زال قائما ولم نشجعه ؟ ولِمَ هذا الشذوذ في
سن القوانين ، لاشخاص معينة ، ولِمَ يرأس الدوائر من ذوي الحظوظ
من العوام ؟

ولِمَ الغينا وزارة التموين واستعضنا عنها بمديرية الاموال المستوردة
وايداعها بعهدة موظف غير مختص لا يعرف عن الاقتصاد والتجارة شيئا مع
بقاء القيود السابقة للاستيراد ؟

هذا الشعور شعور الحاكمية المطلقة الذي يتحسس به الموظف وهو
خادم الامة واجيرها • ويعتقد انه السلطان عبدالحميد ، او هارون الرشيد ؟
لِمَ نرسل البعثات ولا نستفيد من اختصاصهم عند عودتهم الى البلاد ؟ لم
هذا التهاون في حقوقنا العهدية كإضافة مدة خمس سنوات اخرى لامتياز
شركة الكهرباء ؟ ولم نستخدم الموظفين الاجانب في السكك الحديدية مع ان
الاتفاقية لا تلزمنا باكثر من اثني عشر شخصا ؟ ولِمَ تتهاون في حقوقنا
الشرعية في نقل ملكية الميناء الى الحكومة العراقية ؟ ولم تتساهل مع السلطات
الانكليزية وتؤجل دفع الضريبة المترتبة عليها وهي تبلغ ثلاثة ارباع مليون
دينار وتأتي بالفقر والضعف ونجبره على بيع ما يملك في سبيل تسديد ماعليه
من الضرائب ؟ ولِمَ لم ننشيء المصفاى ونحن نراه يذكر في عشرات المناهج
السابقة ؟ ولِمَ نستورد السيارات ؟ ولِمَ لا نستورد اشياء كثيرة ضرورية
للبلد كالتركترات والمكائن الزراعية واشياء مفيدة لهذا البلد وهذه الملومات
كثيرة لا نقف عند حد • فأين نجد الاجوبة لهذه الاسئلة لكي اريحكم واريح
نفسى • اجيب عليها واذا وجدتم فيها ما يخالف الحقيقة ارجو ان تنوروني
وتنوروا المجلس العالي ... (ضحك) !

عبدالرزاق الشيكلي - مستمرا - ايها السادة اصدق مرآة بنظري
تكفل الاجوبة على تلكم الاسئلة هو درس تاريخنا السياسي منذ احتلال

الانكليز لهذه البلاد واعني به الاحتلال الاول لا الثاني . ان الانكليز او الاجنبي عندما دخل هذا البلد العزيز اصطفى لنفسه فئة معينة وزود هذه الفئة بجميع الوسائل الممكنة بسبب النفوذ والسلطة ان تتقدم وتأخذ لنفسها مراكز مهمة ، ومع مرور الزمن اصبحت لهذه الفئة قوة لا يستهان بها . ان بنظري وبهذه المناسبة اود ان اقرأ عليكم الآية الكريمة (ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلهما اذلة وكذلك يفعلون) . سادتي عندما رأى العراقيون الظلم وشعروا بالجور انطلقت الرصاصة الاولى في الرميثة ونحن نعلم كل العلم كيف تضامن العقل والفكر مع تلك السواعد وكيف انتصرنا رغم قوة اعدائنا ورغم كونها حكومة منظمة وقد ربحت الجولة الاولى من تلك المعركة . وانا بهذه المناسبة اؤيد الزميل المحترم الاستاذ فائق السامرائي فيما اقترحه لنصب تمثال لاولئك الشهداء الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الاستقلال وكان احدي ثمرات جهادهم هذه الندوة ، ثم عندما رأى الاستعمار ان نتيجة تلك الثورة خطر على مصالحه الاستعمارية وتهديد لتلك المصالح التي سبق ان وضع آثارها وقد شاء الله ان تكون بلدنا بلد الخيرات والنفط وقد شاء الله ان يقع بلد كهذا البلد بين دولتين متخاصمتين وهما انكلترا وروسيا اللتين ترجع خصومتها الى سنين طوال كل ذلك دفع المستعمر لكي ينال مطالبه الاستعمارية ان يزيد في تقوية تلك الفئة التي اصطفاه لنفسه فاخذت تنفذ ما يملئ عليها الاستعمار من خطط وتهدم ما يريد بنيانه بعض المصلحين ، وان تنفذ ما تفرضه الامور العسكرية فقط . لِمَ هذه المحطة ونحن نقاسي الامر من جوع وفقر ومرض وكل ما هنالك من مصائب؟ ولِمَ هذا الجسر الحديدي ولدينا سكة حديد انتقاض امتلكتنا منذ الاحتلال الاول فهل نحن بحاجة الى محطة نشيدها على حساب دافع الضريبة المسكين ؟ لمن ننشيء محطة وجسرا يكلفان الدولة سبعة ملايين دينار . اني لا اتكلم على احد وانما هذه الحقائق اذكرها وهل تعلمون كيف تتم معالجة هذا الوضع ؟ لا يمكن معالجة الوضع الا بالرجوع الى احكام القانون الاساسي واكتفي بما قاله الزميل المحترم

الاستاذ ذبيان الغبان والح في لزوم تطبيق احكامه وفسح المجال للناس بممارسة حرياتهم في الانتخابات . ان هذا الانحراف عن تطبيق القانون الاساسي سيزيد الطين بلة . نص القانون الاساسي على حرية الفكر اين الحرية ؟ واذكر لكم مثلاً قال الوزير المشهور « دف كوبن » في لندن قبل شهر عندما فتح معرض كتب ان النظام الذي يمكن في ظله للمواطنين التأليف هو احسن بكثير من الف قانون تشرعه الحكومة . هذه نتيجة حرية الفكر وهي توجه الشعب وهي اكثر فائدة من الف قانون . نحارب النعرات الطائفية ونحن نقرها . ثم اننا نعاقب السارق عندما يسرق لقمة خبز ليسد رمقه ورمق عائلته ولكن نرى السرقات والرشوات متفشية في دوائر الحكومة ونرى كيف يتصرف الموظفون في اموال الدولة وكيف تبذر اموال الدولة لغايات شخصية ، وكيف تستعمل سيارات الحكومة لما رب شخصية ، ولا نعاقب السارق الحقيقيين . خذوا مثلاً نذهب الى دوائر المستوردة نراها تأخذ ربع دينار قيمة ورقة عريضة الطلب التي يتقدم بها المواطنون ، وهذه العملية هي خلاف القانون . خذوا التايرات . ولدي اكثر واكثر . نحن انفسنا نقر السرقة والتفرقة والنعرة الدينية ونقر كل شيء . فهل يا فخامة رئيس الوزراء تأمل انت وغيرك من الذين مارسوا الحكم منذ عشرات السنين ، هل تأمل شيئاً ؟ وبالاخير ارجو يا فخامة السويدي ان تسمح لي بان احذرك . . .

الرئيس - مقاطعاً - ارجو ان توجه الكلام الى المجلس او الى مقام الرئاسة .

عبدالرزاق الشихلي - معترضاً - انا اعرف واجبي .
(ضحك)

عبدالرزاق الشихلي - مستمراً - رأيت في المنهج الوزاري ان هناك نية لايجاد موارد جديدة فهل تريد في هذا الزمن وفي هذه الازمنة الاقتصادية ان تزيد الضرائب . وقد رأيت ان الحكومة تنوي ان تأتي بقانون الطواري ، فانا احذر الوزارة من ذلك لان لدينا من القوانين ما يكفل لنا الاستقرار . لا بد لي من ان اذكر فخامة السويدي بقول الشاعر المتنبي :

اليك فاني لست ممن اذا إتقى
عظاظ الافاعي نام فوق العقارب
والسلام عليكم •

(تصفيق من بعض المعارضين) •

الرئيس - هل يوافق المجلس العالي على تأجيل الجلسة الى الساعة
الخامسة من مساء هذا اليوم •

(اصوات : موافق)

وفي الساعة الخامسة والنصف استؤنفت الجلسة ، واعطي الكلام الى
محمد مهدي كبه نائب بغداد ورئيس حزب الاستقلال (المعارض) • فوقف
ليقول :

سادتي مع الاسف الشديد ان سياسة الارتجال التي اتبعت في حكم هذا
البلد والتي ادت الى المصائب والويلات التي قاساها ابناء هذا البلد • تلك
السياسة التي كانت منوطة بمصالح الافراد او بميول الساسة الشخصية
وحماية جهات وطبقات معينة دون اخرى • ان مثل هذه السياسة مع الاسف
الشديد سرت عدواها حتى الى السياسة الخارجية وحتى الى السياسة العربية •
تعلمون ايها السادة ان السياسة العربية التي عالجتها الحكومات العراقية
المختلفة لم تكن مبنية على الاهداف الوطنية والقومية التي تدين بها هذه
البلاد وان كل المشاكل والمصاعب التي حدثت في ميدان السياسة العربية كان
مردھا ميول بعض الساسة ونزعاتهم الشخصية وتأثرهم بالخصومات او
الصدقات بين الفئات الحاكمة في البلاد العربية ، ان مثل هذه السياسة هي
التي سممت جو العلاقات بين البلاد العربية وهي التي اوجدت هذا الجو المليء
بالريب والشكوك وفقدان الثقة بين الحكومات القائمة او بعض الساسة في
البلاد العربية وما لم نعالج هذه الناحية في سياستنا العربية اعتقد باننا سوف
لا نتوصل الى تصفية الجو العربي وانا سوف لا نستطيع تحقيق امانينا
القومية •

سادتي تعلمون ان الجامعة العربية عندما اسست رحب بتأسيسها ابناء البلاد العربية كافة لان العرب وجدوا في هذه الجامعة خير وسيلة للتعاون ولتبادل الآراء واعتبروها مرحلة اولى او خطوة تمهيدية لتحقيق الوحدة العربية التي كانت ولا تزال اعظم امنية من امانى الامة العربية ولم يدر في خلد العرب ان يظهر في مستقبل الايام من يتصور او يعتقد ان وجود الجامعة العربية او وجود ميثاقها سيكون سببا في الحيلولة دون تحقيق مثل هذا الاتحاد او تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية كلها او بعضها . ومن دواعي الأسف ان يحتج البعض ممن لا يروق لهم تحقيق مثل هذا الهدف الاسمي بوجود مادة أعتقد انها المادة الثامنة في ميثاق الجامعة التي تنص على ضرورة احترام الدول المشتركة في الجامعة لكيانات الدول العربية وظم الحكم فيها وقد فات هؤلاء ان المادة عندما وضعت في الميثاق كانت الغرض منها تظمين دولة واحدة لاعتبارات خاصة وظروف محلية يعرفها الجميع حيث كانت هذه الدولة تخشى الدخول في الجامعة لئلا يجرها ذلك الى اندماجها بالدول العربية الاخرى .

أنتقل الى المادة الثالثة من بحث الشؤون الخارجية في المنهاج الوزاري وهي التي تنص على « تعزيز العلاقات الودية القائمة بين العراق وسائر الدول ولا سيما المجاورة منها وتوثيق الروابط مع حليفنا بريطانيا العظمى وفق احكام المواثيق والعهود القائمة ودعم السلم العالمي تحقيقا لمبادئ هيئة الامم المتحدة » لقد ألفنا في مختلف المناهج التي تقدمت بها الوزارات المتعاقبة التأكيد على تنفيذ الحلف وتنفيذ المواثيق والالتزامات التي تربطنا ببريطانيا ولكن اتساءل من المسؤولين في الحكم هل كانت بريطانيا يوما من الايام حريصة على تنفيذ هذه المواثيق ؟ اعتقد ان ليس باستطاعة مسؤول واحد ان يقول نعم . لقد أخلّت بريطانيا بكل العهود والمواثيق التي تربطنا بها ، ولكننا تبرعنا بتنفيذ هذه العهود والمواثيق ويا ليت اقتصرنا على ما فيها من التزامات وانما تجاوزنا الى مراحل بعيدة جدا . ألم يكن في هذه المواثيق ما يلزم بريطانيا ان لا تقف موقفا معاديا للعراق في المنازعات التي توجد بينه وبين غيره من

الدول الاجنبية ؟ ألم تخل بريطانيا بالتزاماتها بتزويد العراق بما يحتاج اليه مما لديها من الاسلحة في وقت كان فيه جيشنا في فلسطين يحارب وجها لوجه العصابات الصهيونية وهو بأمس الحاجة الى السلاح والعتاد؟ ألم تخل بريطانيا بتعهداتها عندما اعترفت بدولة اسرائيل دون ان تقوم بأية استشارة مع الحكومة العراقية ، فأية التزامات سادتي تلك التي تتعهد نحن بالمحافظة عليها وتنفيذها ؟ ألم تتسلط بريطانيا خلال الحرب على العراق ؟ ألم تتجاوز ما ورد في معاهدة الحلف من السماح فقط بمرور جيوشها من هذه البلاد ؟ ألم تستول على مرافقها وتحرم ابناءها حتى القوات الذي يسد رمقهم ؟ ألم تستعمل بريطانيا ما في هذه البلاد من وسائل النقل ومن مرافق مختلفة ومن ميناء وغيره على طريقة الايجار مدة ست سنوات حتى تركت هذه المؤسسات انقضا لا تصلح لشيء . هل دفعت ما بذمتها من ايجارات هذه المرافق الينا ونحن احوج ما نكون الى الفلس الواحد ونرسل الان وفودا الى انكلترا لاستجداء القرض بفوائد كبيرة ؟ ألم تستعمل بريطانية طاقة هذا البلد البشرية - أعني الايدي العاملة خلال الحرب لقاء اوراق جمدها دون ان تفسح المجال لآبناء هذه البلاد للتصرف بها حسب ما تقضي به مصالحهم .

واريد بعد ذلك ان اتحدث عما جاء في المادة الرابعة من المنهاج الوزاري تلك المادة التي نصت على (ان ما حصل من حوادث جسام وتطورات دولية بعد الحرب العالمية الاخيرة قد اوجدت قوى جديدة مؤثرة في الحقل الدولي وراء جبهة سعد آباد ، مما يقوي الامل في تعاون دولي أوسع مدى في آسيا خدمة لمقاصد السلم وتجنبنا للاخطار المتزايدة على مدى الايام والعراق يرجو تحقيق هذه الآمال) لقد سمعنا كثيرا عن وجود مشاريع اقليمية تهدف لتحقيقها الجهة الانكلو سكسونية . تلك المشاريع التي يروج لها بين حين وآخر بعض الساسة العراقيين المعروفين . فماذا يقصد بجبهة ما وراء سعد آباد ؟ هل هي جبهة الكومنولث اي رابطة الشعوب البريطانية ؟ وما شأننا نحن مع رابطة الشعوب البريطانية ؟ وما هي هذه الاخطار التي تعتقد الوزارة القائمة بضرورة

درئها عن طريق الانضمام الى هذه الجبهة او تلك ؟ هل هي الاخطار التي تهدد مصالح بريطانيا وامريكا، أم الاخطار التي تهدد مصالح العرب والعراق ؟ انني لا اعتقد بوجود اي خطر على العرب في الوقت الحاضر اكبر من الخطر الصهيوني الجاثم على قلب البلاد العربية . فهل يراد بمثل الانضمام لمثل هذه الجبهة درء الخطر الصهيوني ؟ لا اعتقد ذلك لاننا نعلم حق العلم ان قادة هذه الجبهة او تلك هم الذين غدروا بنا وهم الذين طوحوا بهذا الجزء الغالي من الوطن العربي وهم الذين سبوا نكبة مليون عربي اصبحوا يتسكعون هنا وهناك دون ملاذ ولا مأوى . وما الغاية من الاشارة الى ميثاق سعد آباد هل يفهم منه باننا بعد ان استوفينا فائدتنا من ميثاق سعد آباد تريدون ان توسع دائرته حتى تكون الاستفادة اعم واشمل ؟ .

سادتي ان احدي دول ميثاق سعد آباد كما تعلمون فضلا عن الرابطة التي تربطنا بها في ميثاق سعد آباد فان بيننا وبينها معاهدة أبرمت منذ عهد غير بعيد فماذا كان موقفها من العرب والعراق ومن نكبته في فلسطين ؟ لقد اعترفت باسرائيل قبل ان تعترف بها حتى الدول التي لا تربطنا بها رابطة الجوار ولا رابطة الدين ولا رابطة المعاهدات لقد جعلت من بلادنا طريقا ممهدا لتهديب المجندين والسلاح والعتاد والذخيرة ليحارب الصهاينة بها العراق وجيش العراق وجيوش البلاد العربية الاخرى . لقد وقفت هذه الدولة التي تربطنا بها روابط ميثاق سعد آباد والمعاهدة المعروفة موقفا لا يختلف عن موقف الدول المعادية الاخرى . فما هي الفائدة التي جنيهاها من ميثاق سعد آباد وما هي الفائدة التي سنجنيها من القوى التي هي وراء ميثاق سعد آباد ؟ هذه اسئلة اود ان ينور المجلس العالي بها فخامة رئيس الوزراء .





محمد مهدي آبه

ماذا وراء الاستقالة من مجلس نواب ١٩٥٠ ؟ !

تعد استقالة ٣٧ نائبا من مجلس النواب العراقي في مطلع الخمسينات من أهم الاحداث السياسية التي وقعت في العراق ، بل أبرزها تأثيراً على مجريات الحياة الحزبية فيما بعد .

ففي السابع من اذار سنة ١٩٥٠ تقدم عدد من رجال الاحزاب المعارضة الاعضاء في المجلس النيابي باستقالتهم لاسباب وبواعث تتصل بتطبيق الاسس التي قام عليها اسلوب الحكم البرلماني في البلاد .

واتضح للنواب المستقيلين ان قيامهم بواجباتهم اصبح امرا متعذرا بسبب موقف زمرة ضاق ذرعها بالحجج الدامغة ، والمنطق السليم ، وعيل صبرها عن مواجهة الحقائق التي تثار من ناحية النواب المعارضين ، فلجأت الى تلك الوسائل الشاذة والى ضروب من التحدي والاستفزاز تحولت بسببها الخصومة السياسية الى خصومة شخصية رخيصة اخلت بهيئة السلطة التشريعية ، واجحفت بحق المجلس النيابي . وقد ذهبت هذه الفئة الى ابعاد الحدود في دعم تصرفات المسؤولين وتأييد السلطات التنفيذية كائنة من كانت تلك السلطات ، بالتحيز المغرض ، وطورا بالاخلاق باحكام النظام الى غير ذلك من تصرفات لا هدف للقائمين بها الا التوصل الى امور لا صلة لها مطلقا بالمصلحة العامة .

وفيما يلي نص الاستقالة التي رفعوها الى رئيس مجلس النواب :
« تعتبر الامم الحية مجالسها النيابية معاقل حرياتنا وحصنها السياسي الحصين ، له قداسته وحرمة .

وعندما شرفتنا الامة بتمثيلها في هذه الندوة اقسامنا اليمين الدستورية على القيام بواجباتنا النيابية . اما وقد ثبت لنا وللرأي العام من سير المناقشات

في المجلس ان هناك خطة مدبرة للحيلولة دون تمكيننا من اداء هذه الواجبات،
تارة بمقاطعة الخطباء واحداث الضجيج وحرماننا حقنا في ابداء الرأي فضلا
عن صدور عبارات نابية تلحق اهانة بمجلس الامة بمجموعه مما يخالف التقاليد
البرلمانية وطورا في عدم تطبيق احكام النظام الداخلي بالحياة المطلوبة .

يجري ذلك كله في وقت نشعر بان البلاد مقبلة على مرحلة سياسية خطيرة
واحداث تتصل بكيانها وكرامتها ومصيرها مما جعلنا نعتقد ان هذه الاساليب
وتلك التصرفات يقصد من ورائها خنق صوت المعارضة واضاعة الهدف
الاسمى من قيام نظام برلماني سليم ، ذلك الهدف الذي بذل الشعب العراقي في
سبيل الوصول اليه ما بذل من تضحيات جسيمة في الارواح والاموال .

فهذا ما دفعنا الى ان نعلن اننا لا نتقبل هذا الوضع ولا تتحمل مسؤولية
اهانة الامة بالاعتداء على كرامة مجلسها ، لذلك نتقدم باستقالتنا من النيابة
لنرجع للامة امانتها .

اما النواب الذين وقعوا هذه الاستقالة فهم الذوات الذين
ندرج اسمائهم ادناه حسب الحروف الهجائية :

- ١ - اركان عبادي (الديوانية)
- ٢ - اسماعيل الغانم (بغداد) .
- ٣ - برهان الدين باش اعيان (البصرة) .
- ٤ - جعفر البدر (البصرة) .
- ٥ - جميل صادق (البصرة) .
- ٦ - حربي المزعل (المنتفك) .
- ٧ - حسن عبدالرحمن (البصرة) .
- ٨ - حسين جميل (بغداد) .
- ٩ - خدوري خدوري (بغداد) .
- ١٠ - خطاب الخضير (الكوت) .
- ١١ - داود السعدي (بغداد) .

- ١٢ - ذبيان الغبان (بغداد) •
- ١٣ - رفائيل بطي (بغداد) •
- ١٤ - ريسان الكاصد (المنتفك) •
- ١٥ - سعدون المشلب (المنتفك) •
- ١٦ - صالح شكاره (الديوانية) •
- ١٧ - عارف ققطان (الدليم) •
- ١٨ - عبد الجبار الجومرد (الموصل) •
- ١٩ - عبدالرحمن الجليلي (الموصل) •
- ٢٠ - عبدالرزاق الحمود (البصرة) •
- ٢١ - عبدالرزاق الشيوخلي (بغداد) •
- ٢٢ - عبدالرزاق الظاهر (بغداد) •
- ٢٣ - عبدالكريم كنه (بغداد) •
- ٢٤ - عبيد الحاج خلف (الكوت) •
- ٢٥ - علي حيدر سليمان (اربيل) •
- ٢٦ - علي ممتاز (بغداد) •
- ٢٧ - فائق السامرائي (بغداد) •
- ٢٨ - محمد حديد (الموصل) •
- ٢٩ - محمد رضا الشبيبي (بغداد) •
- ٣٠ - نجيب الصائغ (الموصل) •
- ٣١ - نصرت الفارسي (بغداد) •
- ٣٢ - هاشم بركات (البصرة) •
- ٣٣ - يوسف المولى (بغداد) •

وقدم كل من النائبين عبدالعزيز القصاب (بغداد) ونجيب الراوي (الدليم) استقالتيهما منفردين تضامنا مع المعارضة •

لقد حدث في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ٦ اذار ١٩٥٠ بين بعض النواب المعارضين وبين البعض من المؤيدين مشادة لم تكن الاولى من نوعها ،

بل تكررت منذ حمل مزاحم الامين الباجهجي رئيس الوزراء آنذاك - لواء
التهجم على المعارضة ، وشجع المؤيدين على متابعتة في طريقه هذا • ولم يكن
حزب الاستقلال موضع تهجم قط في المجلس الا في عهد وزارة الباجهجي ،
ومن قبله شخصيا !!

واثر تلك المشادة ، تنادى بعض نواب المعارضة بوجوب ترك الجلسة ،
وبادر بعضهم الى كتابة استقالة جرى التوقيع عليها في مكتبة المجلس وتجاه
طلب الموقعين تضامن نواب حزب الاستقلال معهم في التوقيع •

وفي الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم ٦ اذار اجتمعت الهيئة
التنفيذية لحزب الاستقلال فبين نواب الحزب ان المعارضين يرون في عدم
اشتراكهم معهم في التوقيع على الاستقالة خذلانا لهم ، فخول الحزب نوابه
الاشتراك في الاستقالة « تضامنا مع زملائهم » •

وكانت الهيئة التنفيذية للحزب قد اطلعت على مسودة الاستقالة الموقعة
في مكتبة المجلس فارتأت الهيئة ان يوضح فيها ما يلي :

اولا - انها لم تكن بسبب تلك المشادة التافهة !

ثانيا - ان لا يفهم منها عدم عودة النواب الى المجلس ، بل يرجع الى
الامة في اماتها حالة قبول الاستقالة •

وحرصا على عدم ضياع هذين المعنيين ، فقد صيغت عبارتان تتضمنانهما ،
وادخلتا في مسودة الاستقالة ، ونقل صورة المسودة مصححة رفائيل بطي •
وذهب نواب الحزب للاجتماع بزملائهم •

لما عاد نواب الحزب من الاجتماع علمت الهيئة التنفيذية بان صيغة
جديدة قد وضعت من قبل لجنة ضمت عددا من المجتمعين ، وجرى التوقيع
عليها حالا ، وفي جو ملتهب من الحماسة • وكان اهم ما يعني حزب الاستقلال
تثبيت كون اشتراك نوابه في الاستقالة انما كان من باب « التضامن » ••
وان الاستقالة لا تنصب على المشادة التافهة • فنشرت جريدة «لواء الاستقلال»
الناطقة بلسان الحزب في عددها المرقم ٩٣٠ الصادر يوم الثلاثاء ٧ آذار ١٩٥٠

خبرا تضمن هذا الايضاح وبعنوان « قرار حزب الاستقلال بشأن تضامن ممثليه في المجلس النيابي مع زملائهم المعارضين في الاستقالة من المجلس » .
رفض المجلس النيابي الاستقالة هذه ، وقيل ان ذلك الرفض انما كان (مجاملة) !!

فلم يسترض المستقيلون اذن بأي شكل كان ، فكان من الطبيعي ان يبادروا الى الاجتماع في يوم ذلك الرفض ويقرروا تقديم استقالة اجماعية .
ووجد حزب الاستقلال بعد ذلك الرفض الشكلي انه قد اصبح طرفا في الموضوع فلم يبق امام نوابه الا الاصرار على الاستقالة . فاما ان ترفض فيعودوا الى المجلس ، واما ان تقبل فيعودوا الى الشعب نفسه ، فما ارادوا التخلي قط عن حمل الامانة ، وانما ارادوا ارجاعها ثانية فاما ان توكل اليهم فيعودوا الى المجلس او انها توكل الى غيرهم فيحلوا محلهم !

وبالرغم من القناعة هذه ، فقد بسط محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال رأي بعض الساسة ومنهم جميل المدفعي بعدم صحة الاصرار على الاستقالة ، وذلك في اجتماع عقد بين عدد من ممثلي الكتل والهيئات في دار محمد حديد حضره كل من صاحب الدار ونصرت الفارسي وحسين جميل وعبدالرزاق الظاهر والدكتور عبدالجبار الجومرد ومحمد مهدي كبه ..

فما كاد رئيس حزب الاستقلال ينقل هذا الرأي حتى تساءل الدكتور عبدالجبار الجومرد عن حقيقة موقف الحزب ، وهل نوى التراجع وعدم الاصرار على الاستقالة ؟ وابدى الدكتور الجومرد رأيه في ضرورة الاصرار ، فأيده بذلك الحاضرون عدا نصرت الفارسي الذي انفرد في تأييد رأي جميل المدفعي .
والواقع ان الرأي القائل بوجوب الاصرار على الاستقالة لم ينفرد به حزب الاستقلال ، بل كان له انصار متحمسون اكثر ولاسيما في الجبهة الشعبية .

وتأخر البت في امر الاصرار على الاستقالة ، او عدم الاصرار اياما .
وقد ظهرت اراء كان يجب ان تبسط اولاً ولا سيما فيما يتعلق بوضع

المستقلين • فهل هم هيئة ؟ • وهل يقررون بأكثرية تتبعها الاقلية ؟ • الى غير ذلك !

وليس بين المستقلين من لم يسبق له العلم بان حزب الاستقلال كان مصرا على عدم ارتباط نوابه بأية هيئة برلمانية تتخذ قراراتها بأكثرية تتبعها اقلية لان عضو الحزب مقيد بحزبه ولن يلبث ان يجد نفسه حائرا بين رأيين احدهما بمقتضى رابطته الحزبية — والاخر بهذه الاكثرية غير الحزبية فاما ان يستقيل من الحزب اذا خالف رأيه او ينسحب الحزب من هذا التكتل او ان يستسلم ويفقد ارادته ويتابع اراء غيره •

لقد شعر نواب الحزب ان تأخير الاستقالة الثانية سيضعفهم يوما بعد اخر — كما يضعف المستقلين جميعا في نظر المجلس والرأي العام معا • صرح نواب الحزب زملاءهم المستقلين بانهم مخولين بالتوقيع على الاستقالة الثانية ان كان ثمة ما يشبه الاجماع على ذلك فان لم يحصل فللحزب ان يتخذ الموقف الذي يرتأيه • وعلى هذا انتهى ما بين الحزب وبين المستقلين وقرر تقديم نوابه استقالتهم منفردة • كما قرر غيرهم تقديم استقالة منفردة من جانبهم واتصلوا بالحزب لتقديم الاستقالتين في وقت واحد •

لقد اتصل حسن عبدالرحمن — عضو الجبهة الشعبية بالحزب هاتفيا ، وسأل عن الوقت ، وهل يكون قبل مقابلة رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي — ام بعد ذلك ؟ !

فحصلت مداولة سريعة في حزب الاستقلال واجيب حسن عبدالرحمن « بان الافضل في نظرنا ان تكون قبل مقابلة فخامته » !

ورأى الحزب ان يقدم الاستقالة وشاء الله ان تفاجأ بقرار اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي بان يستأنف الحزب عمله وذلك في تاريخ ٢٥/٣/١٩٥٠ — اي بعد قبول الاستقالة الثانية وفي الوقت الذي يفكر فيه الحزب المشار اليه ان يلجأ الى السلبية تجاه المجلس النيابي يرى الايجابية في الرجوع الى الحياة الحزبية ، وهذا تماما عكس تفكيرنا » •

وجه حزب الاستقلال الدعوة لاجتماع لجنته العليا لبحث الامر واتخاذ قرار حاسم بشأنه ، فاجتمعت في ٣٠ و ٣١ اذار ١٩٥٠ وكان ابعد الاشياء عن القبول لدى اعضاء اللجنة العليا التفكير بالركون الى السلبية . فقد تعود الحزب ان يجابه المواقف الصعبة ، فقررت اللجنة العليا تحييد مبدأ الاشتراك في الانتخابات على انها خولت الهيئة التنفيذية دعوة النواب المعارضين لتقرير خطة موحدة ، فاذا قررت الكتل والاحزاب بالاجماع ومعظم المستقلين مقاطعة الانتخابات النيابية مقاطعة تامة شاملة فان الحزب قبل مقابلة رئيس الوزراء تجنباً للخرج الذي قد يتولد بعد المقابلة . وقد كان امام المجلس النيابي مجال رفضها ثانية . وعندما تمت المقابلة كان فريق من النواب قد اصر على عدم تقديمها . فتحدث رئيس الوزراء في الموضوع بشكل يفهم منه انه حريص على استرضاء المعارضة . وكان يعلم بتقديم استقالة نواب حزب الاستقلال ونواب الجبهة الشعبية وزملائهم - كما كان يعلم بعدم تقديم الآخرين استقالتهم وانه ابدى استعداداً لالقاء بيان مرض في الموضوع .

وجاء في « الايضاح » الذي اصدره حزب الاستقلال - بعدئذ قوله « ومهما يكن من شيء فقد قدم معظم المستقلين استقالتهم ثانية وقبلت هذه الاستقالات جميعاً . فهل نشترك في الانتخابات ؟ ام نقاطع ؟ وما هو نوع المقاطعة ؟ لقد اصبحنا امام قرار خطير قد يجرنا الى تعطيل حياتنا الحزبية او تجميدها ، وكان هذا التفكير قد اصبح موضوع بحث بيننا بشكل لم يسبق له نظير في حزب الاستقلال . . . فهل يؤسنا من العمل الايجابي ؟ وما مدى هذا العمل ؟ وهل نركن الى السلبية فنكتفي بالاحتجاج على الاوضاع ثم نعتكف في بيوتنا ونترك الامر للشعب ليظهر من هم اصبر منا على مواصلة الكفاح ان نحن يؤسنا منه ؟ !

بالرغم من تحييده مبدأ الاشتراك فانه يتفق مع النواب المستقلين على المقاطعة ، والقصد من تعبير مقاطعة تامة شاملة هو الدعوة لكافة المنتخبين الثانويين للاستقالة ، وكذلك استقالة لجان التفتيش .

وقد دعا رئيس حزب الاستقلال النواب المستقلين الى الاجتماع يوم ٣ نيسان ١٩٥٠ فلم يحضر منهم سوى (١٧) عضوا وابدى بعض الحاضرين رأيه بضرورة الاشتراك في الانتخابات وظهر البعض الآخر ترددا بينما ارتأى ممثلا الحزب الوطني الديمقراطي المقاطعة • على ان تكون قاصرة على عدم ترشيح النواب انفسهم فقط • وقد ايد البقية هذا الرأي • بل ان منهم من قال : « ان هذه المناطق الانتخابية هي قلاع حصلنا عليها بتضحيات • فلا نسلم القلاع لغيرنا • بل لابد من ان فرشح من يقوم مقامنا للمحافظة عليها !! »

اثر قبول الاستقالة الثانية بدأت صحف الحزب الوطني الديمقراطي والجهة الشعبية بحملة حول المقاطعة وذلك بالرغم من عدم اعلان المناطق الانتخابية وبالرغم من علمها ان حزب الاستقلال ملزم بالعودة الى اللجنة العليا فقد خرج الامر من حدود تضامن نواب الحزب في تقديم استقالتهم من المجلس - واصبح على الحزب في حالة تقرير المقاطعة ان يتحمل نصيبه من مسؤولية عمل مجهد لحمل اكبر عدد من الناس على هذه المقاطعة واما ما قرر دخول الانتخابات فلا بد له ايضا من قرار تصدره اللجنة العليا •

فلما عرض قرار اللجنة العليا على الذين حضروا من المستقلين ولم يحصل الاجماع من جهة ولم تقبل فكرة المقاطعة العامة من جهة اخرى لم يبق امام حزب الاستقلال غير تنفيذ قرار اللجنة العليا في تحييد الاشتراك في الانتخابات ، ولكن عدم اعلانها في المناطق الشاغرة حمل الحزب على التريث وترك المجال فسيحا لحملة تلك الصحف حملة مصطنعة وقبل اوانها !

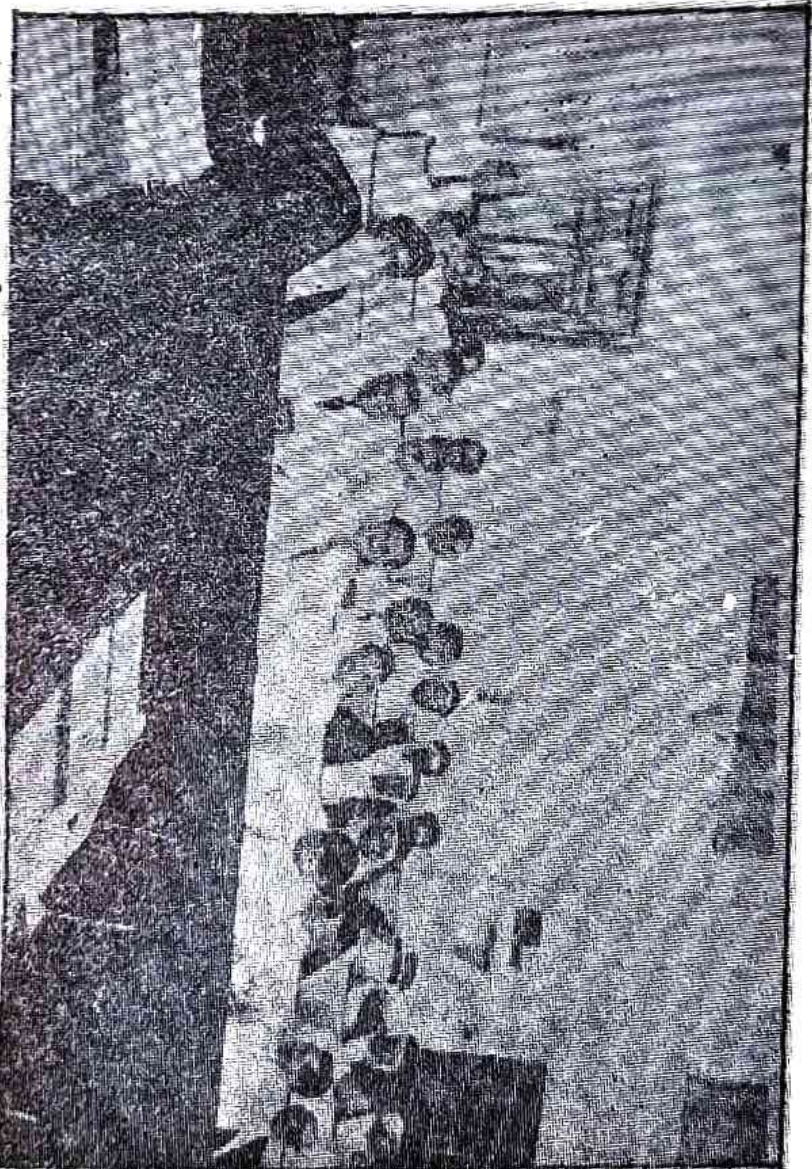
وجاء في (ايضاح) حزب الاستقلال ايضا قوله : « وقد فوجئنا باعلان الانتخابات في المناطق الشاغرة : فلم تتعجل باعلان قرار الحزب ، بل لبثنا تتداول الامر فلم نجد امامنا الا احد طريقين : فاما السلبية التي نجمت عقلا ومنطقا تعطيل الحياة الحزبية ، وهو أمر يتطلب بموجب نظام الحزب جمع المؤتمر العام لاتخاذ قرار بشأنه ونحن نعلم ان المؤتمر العام كاللجنة العليا للحزب لن يقر ذلك ، واما ان ندخل المعركة الانتخابية وتتحمل مسؤولياتنا

بدخولها - سواء اقرنا على ذلك غيرنا ام خالفنا فيه ، ولا سيما بعد فشل محاولتنا للوصول الى قرار شبه اجماعي بشأن المقاطعة العامة بل لقد فشلنا حتى باقناع اخواننا المستقلين بوجوب الانتظام في الحياة الحزبية ليكون الكفاح حديا منظما مثمرا .

واختتم حزب الاستقلال ايضاحه المطول بقوله : « ولا شك ان كل عاقل متجرد يقرنا على هذه السياسة التي لم تأت بمفاجأة لاحد . اما المغرض فليأكل الحقد قلبه ويفتت كبده . انك لا تهدي من احببت ، ولكن الله يهدي من يشاء » ! ودخل الحزب الانتخابات ، وفاز بعض اعضائه بمقاعد مجلس النواب ، اما حزبا الوطني الديمقراطي والجهة الشعبية فقد قاطع بعض اعضائهما الانتخابات . واحتدمت « المهاترات الصحفية » بين الحزبين من جهة وحزب الاستقلال من جهة اخرى لفترة ليست بالطويلة حول الانتخابات .. حتى حل المجلس النيابي وجمعت الاحزاب المعارضة صفوفها بعد ذلك ، لتتصارع من جديد مع السلطة !



صورة نادرة لبعض معارضي الحكومة الذين استقالوا جماعياً مع مؤيدي الحكم



موقف القوى القومية من وفاة الملكة عالية

اغتنمت القوى القومية في العراق ، وفاة الملكة عالية صباح يوم الخميس ٢١ كانون الاول ١٩٥٠ الموافق ١١ ربيع الاول ١٣٧٠ ، لتعلن تفجعها لموت الملكة (زوجة) الملك الشاب غازي - الذي قتل في ظروف غامضة - و (ام) الملك فيصل الثاني ، الذي كان لا يزال صبيا قاصرا ، وتحت (وصاية) خاله الامير عبدالاله !

وكان نوري السعيد قد شكل وزارته الحادية عشرة قبيل وفاة الملكة عالية بأشهر قليلة ..

وكانت (المعارضة) في مجلس الامة العراقي تهاجم وتندد بالوزارة القائمة ، بعد ان قدمت منهاجها ، الذي اعلن فيه نوري السعيد ان وزارته الحاضرة سيكون نصب عينيها وفي صميم اهدافها امران مهمان هما : البدء بالاعمار والاشغال ، وتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد !!

وشن ممثلو حزب الاستقلال في مجلس النواب حملة شعواء قاسية ضد نوري السعيد وسياسته في المجالين الداخلي والخارجي ، وحملوه مغبة ما يجري في العراق من امور بعيدة كل البعد عن (الدستورية) ، ومطالبين بالانتخابات المباشرة لتدعيم الحياة النيابية ، تدعيما يجعلها تركز على التأييد الشعبي ، وتعزيز السيطرة الشعبية على جهاز الحكم وتوجيهه لمنفعة الناس .

في هذه الاجواء السياسية التي كانت تهيمن على البلاد خلال تلك الايام ، قطعت اذاعة بغداد برامجها مساء يوم الخميس ٢١ كانون الاول ١٩٥٠ لتعلن البيان الصادر عن قصر الزهور في الساعة التاسعة والدقيقة العشرين من صباح هذا اليوم - الذي جاء فيه :

« كانت صاحبة الجلالة الملكة عالية المعظمة قد اصببت منذ عدة اشهر بورم من النوع السرطاني في اسفل البطن ادى الى انسداد في الامعاء فأجريت

لجلالتها عملية اولية مستعجلة لرفع هذا الانسداد اردفت بعملية ثانية وذلك بعد مرور ثلاثة اسابيع لاستئصال الورم ذاته الا انه تبين مع الاسف استحالة هذا الاستئصال بالمرّة نظرا لانتشار الورم الى جميع الاحشاء المجاورة وقد بذلت اقصى الجهود واستشير اشهر الاطباء لمعالجة جلالتها وانقاذ حياتها الغالية ، الا ان الارادة الالهية شاءت ان تفشل كل تلك الجهود والمحاولات وقد تحملت جلالتها آلام المرض ومتاعبه برباطة جأش وايمان صادق وكان صبر جلالتها باعثا للاعجاب ، وقد ساءت صحة جلالتها في الايام الاخيرة واستولى عليها الضعف والهزال تدريجيا الى ان اختارها الله لجواره ففاضت روحها الطاهرة صباح هذا اليوم المصادف ١١ ربيع الاول ١٣٧٠ و ٢١ كانون الاول ١٩٥٠ في الساعة التاسعة والدقيقة العشرين في سكيّنة وهدوء .

التواقيع : الدكتور دكسن فيرث ، الدكتور هاشم الوتري ، الدكتور كمال السامرائي ، الدكتور مهدي فوزي ، الدكتور هادي الباجه جي » .
ثم اذاعت محطة بغداد بعد ذلك البيانات التالية :

● « حدادا على انتقال حضرة صاحبة الجلالة الملكة عالية المعظمة الى جوار ربها فستنكس الاعلام في البلاط الملكي وفي جميع القصور الملكية لمدة اربعين يوما . واعتبارا من يوم الدفن سيعلن الحداد في البلاط الملكي لمدة ستة اشهر » .

● « سيقام مجلس الفاتحة على روح المغفور لها حضرة جلالة الملكة عالية المعظمة في البلاط الملكي لمدة ثلاثة أيام اعتبارا من يوم الغد الجمعة المصادف ١٩٥٠/١٢/٢٢ وستكون من الساعة الثالثة الى الساعة السادسة مساء في يوم الجمعة ومن العاشرة الى الثانية عشرة صباحا ومن الثالثة الى السادسة مساء في يومي السبت والاحد » .

● حوالي الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر اليوم شرف العاصمة بعناية الله تعالى بطريق الجو حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله المعظم ملك المملكة الاردنية الهاشمية وفي معية جلالتة حضرة صاحب السمو الملكي الامير نايف

وحاشيته الكريمة • وتشرف بالاستقبال بالمطار المدني كل من اصحاب المعالي
والسعادة وكيل وزارة الخارجية والوزير المفوض للمملكة الاردنية الهاشمية
وامين العاصمة ومتصرف لواء بغداد ومدير الشرطة العام والتشريفاتي السيد
عبدالرزاق الهلالي •

● وفي الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم نقل جثمان الملكة عالية من
قصر الزهور الى البلاط الملكي حيث سجي هناك • وكان محمولا بسيارة
اسعاف مقلقة ، سار وراءها رتل طويل من السيارات ••

وكانت الجموع على جوانب الشوارع التي مر بها الجثمان تقابله بالبكاء
والنحيب وعبارات التفجع التي تعبر عن اللوعة والالم •

وكانت الجماهير تهتف بمجدة زوجها الملك الشاب غازي الذي قتل غيلة
من قبل الانكليز واذنابهم في العراق •

● وكانت الصحف القومية ، وفي مقدمتها صحف حزب الاستقلال ،
والصحف الموالية لها ، قد صدرت صباح اليوم التالي (الجمعة) - مكللة
بالسواد ••

وكتبت جريدة (لواء الاستقلال) في عددها المرقم ١١٥٥ الصادر في
٢٢ كانون الاول ١٩٥٠ مقالا افتتاحيا تحت عنوان « في فقد الملكة الوالدة -
تجلى شعور الشعب النبيل » قالت فيه :

(ما كاد نبأ فقد صاحبة الجلالة الملكة عالية يذاع في الناس ، حتى
فاضت قلوب الامهات والفتيات بالحزن ، فتجاوبت اصدااء النحيب والبكاء ،
وارتسم الالم على وجوه الرجال والشباب ، وانطلقت عبارات التفجع تتردد
على ألسنة ابناء هذا الشعب الكريم ، فمن قائل « ذهبت رحمها الله من دار
الشقاء الى دار البقاء » واخر يتمم كئيبا : « لقد انتقلت من الصبر الى القبر » ،
وهكذا يسمو الشعور الصافي ، فيصبح هذا الشعب كله كتلة واحدة في
احاسيه تجاه المصيبة بفقد الملكة الوالدة •

ولم يعد سرا خافيا على احد ما تتحلى به الملكة الفقيدة من الصفات العالية ، وحدها على وحيدها الملك فيصل الثاني - ليكون جلالته اهلا لتحمل العبء الذي ينتظره ، فكانت له بعد فقد (غازي) - حبيب هذا الشعب - أما و ابا •

وفي سبيل (فيصل) تجشمت الملكة رحمها الله ، مشاق السفر والاقامة في جو غريب ، بعيدة عن الاهل والوطن وقد ألم بها المرض قبل عهد غير قصير من انكشاف حقيقته ، ولكنها كانت تؤثر عدم الاكثار من الشكوى ، وهي مشغولة البال بوحيدها ، حريصة على ان تلقاه باسمه ، وان يجدها مطمئنة •

وقد امتازت جلالتها (بحزم) نادر - كان يتغلب دائما على عاطفتها ، حتى تجاه جلالته فكانت تأبى ان تجاري رغباته في طفولته مجاراة قد تضعفه ، فعلمته ان يقدر مسؤولياته في الحياة ، وضربت في سلوكها وصبرها مثلا على هذا التقدير •

فلما اشتد المرض ، وانكشف خطره ، ولم ينفع العلاج فيه ، فاقضى ان تعود الى الوطن ، اصبح همها في (فيصل) عظيما ، وانشغالها به رغم مرضها مفرطا ، فلا تكاد تنقطع عن السؤال عنه ، ومناشدته العناية بتشقيف نفسه ، والتأكيد عليه بأن يكون (عالما) وبأن يذكر ان ذلك مما يقتضيه مقامه الملكي ، ولم تكن طلباتها المتكررة طيلة مدة مرضها لرؤية جلالته لتستهدف شيئا اكثر من الاطمئنان الى اصغاء جلالته لأمنيته بأن يكون شديد الحرص على ارتشاف مناهل العلم ، وكان ترديدها اسم (فيصل) والسؤال عنه حتى بعد منتصف الليل أمرين اعتيادين خلال هذه الفترة التي قضتها وهي بين الموت والحياة •

وقد اظهر جلالته كذلك في هذه الفترة العصبية جلدأ منقطع النظير، فكان صابرا صامدا يواصل الدرس ، ولا يكاد يبدي من قلقه شيئا ، وكأنما اراد ان يبرهن للوالدة الراحلة على مدى قوة تصميمه وصحة عزمه على ان يلبي رغبتها حتى في ساعات المحنة ولحظات القلق على حياتها •

لقد كان وقع حادث مرض جلالته شديداً على أبناء الشعب عامة ، فكيف بوقعه على اسرتها الملكية الكريمة ، التي كانت تنظر اليها كذلك على أنها (أم) الجميع ، بل كانت والدتها نفسها تردد من قبل : « ان عالية أمكم من بعدي » . وكان موضع الاعجاب ما تحلى به صاحب الجلالة فيصل الثاني من الشجاعة بكتف ألمه ، وتغليب جلده ، الله نسأل ان يلهم الجميع الصبر ، وان يمنح الملك الفتى القدرة على تحمل المصاب بالعزم الذي اظهره على تقبل قدر الله طيلة مدة مرض والدته .

لقد مضى نحو ثلاثين سنة على تأسيس الحكم الوطني وقيام العرش الهاشمي ، وقد رأى العراق خلال هذه الفترة ادواراً مختلفة من رفاه وضيق ، وأمل وألم ، وتعاقب على العرش : فيصل الاول فغازي ففيصل الثاني بوصاية خاله الامير عبدالاله .

وهاهي الامال والالام كلها تتزاحم على حياة العراق ، ويشارك فيها الشعب شعور العائلة المالكة ، فهذا الحب ، حري بأن يخلق الرجاء في مستقبل اكثر إطمئناناً ، واقل ألماً ، وان يلهم صاحب الجلالة العزاء والسلوان . ان هذا الشعب الكريم الوفي الذي ثار على الاحتلال الاجنبي ، ورفع على هامته معتزاً بفيصل الاول ، ثم بكاه عند فقده ، وندب حظه لفقد غازي ، وفجع بملكته الوالدة أم فيصل الثاني .. هذا الشعب الكريم يرجو مخلصاً ان يلهم الجميع الصبر - وان يحقق الاماني الجسام) .

وكتب الاستاذ سلمان الصفواني - صاحب جريدة « اليقظة » البغدادية المسائية ورئيس تحريرها - وهي من الصحف القومية الموالية لحزب الاستقلال مقالا نشره في العدد الصادر في ٢٣ كانون الاول ١٩٥٠ - واعاد نشره في ٢٨ كانون الاول - بناء على طلب القراء - تحت عنوان : « في جنان الخلد - لقاء وحديث » قال فيه :

وقف « الملاك » الحاجب امام الملك في ساعة مبكرة من النهار ، وعلى فمه ابتسامة مرحة ، اجتذبت التفاتة الملك اليه ، وكان في هذه الالتفاتة معنى السؤال :-

— « ما وراءك يا حاجبي الامين ؟! » فأحنى الملاك الحاجب رأسه الى الامام ، احتراما وجلالا ، وقال : —

— « بشرى يا مولاي ! »

فاتسعت حدقتا الملك ، وشيع محياه بالبشر ، وقبل ان يطلب الملك الى حاجبه اعلان هذه البشرى — اشار الملاك الحاجب ، الى الموكب الوئيد ، المهيب ، القادم .

فنظر الملك بلهفة المستطلع الى الموكب الحاشد ، والجموع المتدفقة ، والاعلام الخفاقة ، وقال لحاجبه بدهشة : —

— « ما هذا الذي أراه ؟! »

فقال الحاجب بهدوء واطمئنان : — « انه موكب الملكة يا مولاي ، وهاهي ذي الملكة في موكبها التاريخي العظيم ، قادمة عليك ، وهي بشراي اليوم اليك » .

فوثب الملك من مكانه ، منتصب القامة ، مرتديا بذلة « المارشالية » ، وما كاد يصدق ما سمعه ، الا والملكة تتهادى بين ذراعيه ، فضمها الى صدره ، والتقى اقلبان الكيران اللذان طال فراقهما (١٢) عاما ، وانهمرت من العينين الملكيتين دموع ممزوجة بالفرح والأسى . واشير الى الموكب الحافل بالرجوع الى حيث أتى ، ليخلو المكان الى الملكين الحبيين .

سأل الملك الملكة ، عما حدث لامته في غيبته ، وعن فلذة كبده ، وقرعة عينه ، وعن أسرته ، وحاشيته ، و « هواياته » وعن كل شيء يتعلق به ، ففصت الملكة بريقها ، وتلعثمت في جوابها ، وقالت بلهجة متهدجة ، وحسرة متوقدة : —

— وماذا تحب ان تعرف يا ابن العم ؟ ليتك لم تسألني وتخرجني ! » .
أما فلسطين التي كنت تحرص على عروبتها ، وتضحي براحتك في السر والعلن من أجلها ، فقد اسلموها الى اليهود ، لقمة سائغة ، وغنيمة هينة ، بعد تشريد مليون من اهلها عنها ، وبعد ارتكاب اعظم الفضائع فيها .
و (الاسكندرونة) و (الاهواز) وغيرها من البقاع العربية التي نذرت نفسك

لانتقادها وتحريرها ، وجمع شملها ، لم يعد لها ذكر في قاموس السياسة العربية ! » •

قال الملك ، وقد اخذ الالم منه كل ما أخذ : —
— « لقد سمعت بأن العرب قد ألفوا لهم (جامعة) بأسمهم ، فماذا فعلت ازاء هذه الكوارث اذن ؟ » ، فقالت الملكة : —
— « كانوا يجتمعون ، ويقىمون المآدب ، ويتبادلون الخطب ، ويتبارون في التصريحات ، ثم يفرقون ، لينقضوا ما ابرموا ، ويهدموا ما بنوا ، حتى صاروا سخرية الساخرين ! » •
ساء الملك ما سمعه ، فوضع رأسه بين كفيه حزينا ، مكتئبا ، بيد ان الملكة — وهي أعرف الناس بما يحمله الملك بين جنبه من روح عظيم — استدركت قائلة : —

— ولكن البركة يا مولاي في شعبك المخلص الوفي ، فلقد احبك اعظم الحب ، ووفى لك اعظم الوفاء ، وبكاك يوم رحيلك عنه بدم القلوب بدل الدموع ، مما لم تشهده عاصمة ملكك من قبل ، في تاريخها الطويل ، وشعبك هذا دائم التفكير فيما كنت تفكر فيه ، والعمل لتحقيق ما كنت تعمل له ، وان صورتك ارائعه لفي كل بيت ، وذراك ملء كل قلب ، وفتونك وحماسك ، وايمانك بحق امتك ، أهزوجة الشباب ومضرب الامثال » •
فهذه هذا عن نفس الملك قليلا ، والتفت الى الملكة سائلا : —
« ووحيدنا كيف حاله ؟ »

واثارت الذكرى لواعج الشجن في قلب الملكة الرقيق ، فاغرورقت عيناها بالدموع ، وأجهشت بالبكاء ، واستندت رأسها الى صدر الملك ، كالخائفة المذعورة ، وصرخت من فرط تأثرها : —
« لك الله يا فيصل ! »

وذعر الملك من رأى الملكة على هذا الحال ، فألح في السؤال عن فلذة كبده ، وهنا ادركت الملكة ، انه قد خانها الصبر والجلد ، وطفى عليها الحزن والكمند ، فظهر عليها ما لم ترد ان يجزع له الملك فقالت : —

— « ان فيصلا بخير ، ولا خوف عليه يا مولاي ، انه بين رعاية ومحبة
شعبه له ، فله من كل عربي أب ، ومن كل عربية أم • وقد سهرت يا مولاي
على تربيته ، وتأهيله لتحمل مسؤولياته ، وقد كنت حريصة كل الحرص على
البقاء الى جانبه اكثر مما بقيت ، حتى يبلغ أشده ويستقيم عوده ، وكنت أمني
نفسي بأن أضع بيدي تاج ملكه على رأسه ، ولكن الله اراد ان يحمله تبعه
الاعتماد على النفس قبل الآوان ، كما اعتمدت انت على نفسك من قبل » •
وأحس الملك بان نفس الملكة مترعة بالهموم والمتاعب ، وان جوانحها
تطفح بالاشجان والاحزان • فلم يشأ ان يدمي قلبها بلواعج الذكرى ، واكتفى
بما سمع ورأى ، غير انه قال وقد لمس من شعبه الحب والوفاء :

— « ليتني أعود الى شعبي لخدمه اكثر مما خدمته ، واجزيه حبه لي
باغظم منه ، ليتني أعود مرة ثانية الى شعبي المخلص الوفي ، لاجعل منه
(بروسية) العرب ، فيقود الامة الى الوحدة ، والحرية والرفاه والمجد • ان
هذه امنيتي واماتني في عنق خلفي وخليفتي » •
وبينما كان الملكان الحبيبان في حديثهما الشهي ، الشجي — كان صوت
متهدج تخنقه العبرة ، يسري في مسامعهما مسرى النسيم العليل فيردد البهو
صداه :—

— « وداعا أبوي العزيزين ، واعاهدكما الله ان اكون عند حسن ظنكما
بي ، في خدمة هذا الشعب ، والسير به قدما ، لتحقيق أمانني امتنا الكريمة » •
فوجم الملكان : غازي وعالية وتهامسا بقولهما :
— « آه .. هذا صوت فيصل العزيز ! »
ولكنهما لم يستطيعا غير القول :
« وداعا ولدنا الحبيب »

ثم رفعوا كفيهما الى السماء بالدعاء : — « حرسك الله ورعاك ، وبارك
فيك » •

ثم أسدل الحجاب ، ووقف الحراس على الابواب وطافت اغفاءة على
عيني الملكين الحبيين وغشتها نومة هادئة سعيدة !

● واقامت القوى الوطنية والقومية في الكليات والمعاهد العالية بمناسبة أربعينية الملكة عالية حفلة تأيينية في قاعة الملك فيصل (قاعة الشعب حالياً) ، وقد تولت وزارة المعارف في حينه تنظيم هذا الاحتفال والاشراف عليه . ورتب منهاج الحفل على ان ينوب عن كل كلية او معهد عال احد طلابها .
ورشح عدنان فرهاد - الطالب في كلية الحقوق آنذاك - واحد العناصر القومية في حزب الاستقلال - ممثلاً عن (الحقوق) لألقاء قصيدة بهذه المناسبة ، كما رشح آخرون عن الكليات والمعاهد العالية الاخرى .

وفي اليوم المحدد لاقامة هذا الحفل التأييني ، فوجيء المحتفلون الذين كان قد وزع عليهم منهج الاحتفال بالغاء اسم الشاعر عدنان فرهاد من المنهاج . وقد احدث هذا (التصرف) ردود فعل عنيفة لدى الحاضرين ، وقد بادر عدد كبير منهم بالاخص طلاب كلية الحقوق الى ترك قاعة الاحتفال عندما تقدم وزير المعارف خليل كنه لألقاء كلمته التأيينية . وكان الامير عبدالاله ورجال الدولة حاضرين هذا الاحتفال ، مما اثار انتباههم !!

ويبدو ان سبب منع قصيدة الاستاذ فرهاد من القاها في هذا الاحتفال ، لأتسامها بطابع العنف ، ومهاجمة الاوضاع السياسية ورجال الحكم آنذاك ، ولأن نقلها في اذاعة بغداد كان على الهواء مباشرة .

وهذه مقتطفات من تلك القصيدة :

أَياماً أَعْدَدْتُ أُمَ سَنِينَا	وَدَهْرًا أُمَ أَخَاطِبِ أَرْبَعِينَا
وَشَعْرًا مَا أُرْتَلُّ أُمَ دُمُوعًا	وَالْحَانَا أُرْدَدُّ أُمَ شَجُونَا
يَمِينُ اللَّهِ لَا أَدْرِي وَعَيْنِي	تَسْحُ مِنْ الْأَسَى دُمْعًا سَخِينَا
أَنُورًا مَا أَشَاهِدُ أُمَ ظِلَامًا	وظنًا مَا أَفْكَرُ أُمَ يَقِينَا
كَأَنَّ النَّائِبَاتِ وَقَدْ تَوَالَتْ	أُرْتَنِي مِنْ عَجَائِبِهَا فَنُونَا



لِحَا اللَّهِ الْمَنِيَا كَمْ سَقَتْنَا	كُؤُوسًا بِالمَصَائِبِ قَدْ مَثِينَا
إِذَا فَتَشْتَ أَظْهَرْنَا مَلِيًّا	فَلَا تَجِدَنَّ بِهَا إِلَّا طَعُونَا

أيا غازي وهل نساك يوماً
سيبقى نورك الهادي سراجاً
وما زلنا لعهدك ذاكريننا
نسير بهديه في العالمينا

أيا أم المليك وفي فؤادي
ألا بالله بشيها لغازي
وقولي ان شعبك بات يشكو
وان مواطناً قد كنت ترعى
غدت نهياً واهلؤها حيارى
وان مجالفاً قد كنت ترجو
وان عصاةً تشري رضاهُ
يخطون الأسار لنا لنحيا

سجون جئت أطعمها شجوناً
وبشيه التلهف والحنينا
وقد ودعته ذلاً وهواناً
أمانيهما ، وتقصي الطامعينا
وساستها بغي سادرونا
لنا من أسره فرجاً مئينا
ولو باعت له الوطن الثميناً
طوال الدهر فيه مكبلينا

وإن حدثته عما تعاني
فبشيه الدموع أسيّ وقولي
لقد ضاعت فلسطين وأمس
ولولا مطمع جشع ودمع
لما ضاعت فلسطين ورحنا

فلسطين ويلقى اللاجئيننا
له إنا غدونا يائسينا
بنوها في الديار مشردينا
كذوب صبّه المتآمروننا
بذلك تندب الشرف المهينا

أيا أم المليك ولست ممأ
وحاش الشعر ، بل حاشاي يوماً
فأن افصحت عن حزني يوم
فلمست بمنشد إلا شعورا

يحثون القرائح كاذبيننا
بأن أغدو من المتزلفينا
به يزجي القريض الشعارونا
يقض بصدق المتشاعرنا

* * *

المتظاهرون في بغداد ينادون لأول مرة :
بسقوط الملكية وبحياة الجمهورية !

في ١٢ تموز ١٩٥٢ شكل مصطفى العمري وزارته ، بعد استقالة وزارة نوري السعيد الحادية عشرة ، وبعد ان شرّعت الوزارة المستقلة لائحة تعديل قانون الانتخاب !

وكانت الرغبة في اجراء الانتخابات بموجب التعديل الجديد ، عامة وشديدة .. وكان كتاب استقالة نوري السعيد صريحا في وجوب (اختيار حكومة لتقوم باجراء الانتخابات) !

وقد استدعى الوصي عبدالاله رؤساء الوزارات آنذاك ، وسألهم اراؤهم في الوزارة التي يجب ان تضطلع بهذه المهمة ، وهل تكون ائتلافية أم حيادية؟! فاجمعت الكلمة على ان تكون هذه الوزارة محايدة ، وتترك للوصي اختيار رئيس الوزراء ..

فرشح نوري السعيد كلا من عمر نظمي او مصطفى العمري .. ولما شعر الوصي بأن الاول اكثر تأثرا بأراء نوري السعيد واكثر امثالا لأوامره وتوجيهاته ، عهد الى مصطفى العمري ، الوزير بلا وزارة ، في الوزارة المستقلة ، بتأليف الوزارة المنتظرة !

وقد أعلنت الحكومة الجديدة - التي شكلها مصطفى العمري - في منهاجها الوزاري : السعي لتأمين الاستقرار والامن والنظام في البلاد ، واجراء الانتخابات النيابية وفق القوانين المرعية والحياد في اجرائها ..

بدأت الوزارة العمرية عملها وسط ظروف عربية جديدة ، اتسمت بقيام ثورة يوليو في مصر (٢٣ تموز ١٩٥٢) التي اجبرت الملك فاروق على التنازل عن العرش ، وما تبع ذلك من تغييرات سياسية واجتماعية ، اضافة ما حدث من تطورات سياسية هامة في لبنان ، حيث دعت بعض الاحزاب السياسية اللبنانية الى الاضراب العام والتمرد على رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي اضطر

الى ترك الحكم ، فأثرت هذه الاحداث على الحركة الوطنية في العراق ، التي اخذت تناقشها ، وتستخلص العبر والدروس منها ..

فكتبت جريدة « الجبهة الشعبية » مقالا افتتاحيا بعنوان : « أتخطوا بمصائر غيركم » ، قالت فيه : « ان على حكام الاقطار العربية ان يتخطوا بمصائر غيرهم ، وان يقلعوا عن سياسة النهب والسلب والاستبداد والاستهانة بنضال الشعوب » .

وكتبت جريدة « الاهالي » مقالا استعرضت فيه تطور الاحداث في مصر وايران ، وذكرت بان الاقطاع والثراء الفاحش ، لن يتمكن من اعادة تثبيت اقدامهما في مصر وايران بعد الضربة التي وجهت اليهما ، وطالبت بالقضاء على الاقطاع الذي خلق فسادا عاما اصبح طابع الحكم في العراق » .

واتسعت حركة المطالبة بالاصلاح الدستوري في ايام وزارة مصطفى العمري ، فاخذت الاحزاب السياسية وصحفها تنتقد النظام السياسي ..

فكتبت جريدة « لواء الاستقلال » في عددها الصادر في ٢٦ ايلول ١٩٥٢ مقالا افتتاحيا بعنوان : « الدستور العراقي واساليب الحكم في العراق » هاجمت فيه الطبقة الحاكمة واساليبها التعسفية المنافية للدستور في مقاومة الحريات العامة .

وذكرت في مقال آخر نشر في ٨ تشرين الاول ١٩٥٢ ، ان الانتخاب المباشر هو حجر الزاوية في كل اصلاح دستوري ، كما طالبت بالغاء المعاهدة العراقية البريطانية باعتباره مطلبا شعبيا اساسيا ، والوقوف على الحياد في الصراع الدولي ..

قررت المطالبة بالاصلاح الداخلي ، والانتخاب المباشر ، بين الاحزاب السياسية العلنية (الاستقلال ، الوطني الديمقراطي ، الجبهة الشعبية) ، والفئات العامة في الميدان السياسي (انصار السلام والمحامون وغيرهم) ، فعقدت لقاءات بينها من اجل وضع صيغة للعمل الجبهوي ، واتباع اساليب موحدة في مقاومة السلطة .

والظاهر ان هذه الجهود فشلت في تحقيق الاتفاق ، فقدم كل حزب مذكرة مستقلة عن الاوضاع العامة الى الوصي في ٢٨ تشرين الاول ، عدا حزب الامة الاشتراكي - جماعة صالح جبر - فقد وجه مذكرته الى مصطفى العمري رئيس الوزارة مباشرة !

وقد كانت مذكرة حزب الاستقلال شديدة اللهجة ، استعرض فيها اوضاع البلاد العامة ، وحمل سياسة البلاط مسؤولية ترديها ، ومن جملة ما جاء بخصوص تعديل القانون الاساسي ، هذه الفقرات :

« وجوب تعديل القانون الاساسي تعديلا جوهريا ، تثبت فيه حقوق الشعب تثبيتا صريحا واضحا ، بحيث يتمتع على الملك بصفته الرئيس الاعلى للدولة غير المسؤول عن الحكم ، المداخلة بشؤون الحكم ، وتثبيت قاعدة (الملك يسود ولا يحكم) و (الغاء حق اقالة الوزارة) و (الغاء مبدأ تعيين اعضاء مجلس الاعيان) ، والنص فيه صراحة على ضمان حرية الانتخابات » .
واصدر حزب البعث العربي الاشتراكي نداءً الى الجماهير العربية ، طالب فيه الغاء معاهدة ١٩٣٠ ، وتوحيد الجهود للنضال من اجل التخلص من شرورها ، وأدان تعاون السلطة الحاكمة مع الاستعمار ، ودعا الشبيبة العربية للنضال في سبيل وحدة العرب وحريتهم ، وفي سبيل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الجديد .

ولم يشذ عن هذا الاجماع الشعبي المطالب بالاصلاح ، سوى حزب الاتحاد الدستوري - جماعة نوري السعيد - الذي شن حملة عنيفة شعواء على مطالب الاحزاب ، بزعم انها غير دستورية ، وان مجلس النواب هو المختص وحده بالبت فيها !!

اجاب الوصي على مذكرات الاحزاب ، واعترف في جوابه بوجود الفساد في البلاد ، وادعى بوجود عناصر الخير والصلاح من ذوي الحكمة والدراية التي تقاوم عناصر الشر وتقضي على الفساد . وزعم انه يشارك الاحزاب الرأي ويريد الاصلاح والتقدم والخير والرفاه للبلاد ، ويرغب في اجراء انتخابات

حرة بدون اي ضغط او تأثير على اي من الناهخين ، وان يتألف المجلس من نواب يمثلون الامة تمثيلا صحيحا ، وتأليف حكومة مسؤولة امام المجلس يكون باستطاعتها التقدم اليه بالتشريعات النافعة حسب احتياجات المملكة ، سواء اكانت مما ذكر في مذكرات الاحزاب او غيرها بالطريقة الدستورية !!..

عقبّت الاحزاب على جواب الوصي ، فكتبت جريدة « لواء الاستقلال » مقالا افتتاحيا بقلم محمد مهدي كبة - رئيس حزب الاستقلال - بعنوان : « دكتاتورية الحكم في العراق » انتقد فيه بعنف موقف السلطة واساليبها التي لا يمكن اعتبارها اساليب ديمقراطية نيابية يسود فيها حكم الشعب » .

وكتبت جريدة « الاهالي » مقالا اوضحت فيه ان الوصي لم يعط اهمية، لما قدمته الاحزاب من مقترحات ، ولم يدرس مذكراتها دراسة كافية ، بحيث تم الرد عليها خلال اربع وعشرين ساعة ، بل أقل من ذلك !!..

ووصفت جريدة « الجبهة الشعبية » كتاب رئاسة الديوان بأنه مطبوع بطابع الارتجال ، في الوقت الذي كانت فيه مذكرات الاحزاب مدروسة دراسة دقيقة ، بحيث عرضت كل جملة من جملها على ميزان النقد والتمحيص .

اصدرت الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية - بعد ذلك - بيانات اعلنت فيها مقاطعتها للانتخابات ، وهاجمت سوء الاوضاع الداخلية ، وعدم الاستجابة للمطالبة باصلاح نظام الانتخابات ، وتدخل السلطة فيها لصالح مرشحها ، واعلنت ان اجراء الانتخابات امر متعذر في ظل الحكم البولييسي والسجون والمعتقلات . وان الصراع بين الشعب والسلطة الحاكمة سيكلل بالنجاح ، لان الشعوب اذا ارادت الحرية ، فلن يقف في طريقها حائل ، ولن تعترضها عقبات ..

دفع تأزم الوضع الوصي عبدالاله الى الدعوة لعقد مؤتمر في البلاط الملكي مساء يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ حضره رئيس الوزراء مصطفى العمري وعدد من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الاحزاب السياسية ورئيس الديوان الملكي .

افتتح الاجتماع من قبل الوصي ، الذي حاول تبرئة نفسه مما اسند اليه من سوء الاوضاع والاثراء الفاحش !!

ثم تكلم رؤساء الوزارات السابقون على وجوب ابقاء نظام الانتخاب غير المباشر ، لزعمهم ان مستوى الرأي العام لا يتحمل ذلك !!

اما رؤساء الاحزاب فقد شددوا على اهمية الانتخاب المباشر ، عدا نوري السعيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري !

وحدث اثناء هذا الاجتماع مناوشة ومشادة كلامية بين الوصي وطه الهاشمي - رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة - انفض بعدها الاجتماع في جو ساده توتر الاعصاب والانفعال الشديد !!

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى العمري على قبول مبدأ الانتخاب المباشر في ٦ تشرين الثاني وتشكيل لجنة تضم فريقا من كبار علماء القانون والادارة ، على ان يساهم فيها ممثلون من الاحزاب لتقوم بانجاز لائحة قانون الانتخاب المباشر ووضعها امام البرلمان القادم للتصديق .

وكان فائق السامرائي - نائب رئيس حزب الاستقلال - قد استشار العلامة القانوني الضليع الاستاذ عبدالرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة المصري حول هذا الموضوع ، حيث قال بجواز استصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب اثناء حل المجلس .

وفي ١٧ تشرين الثاني ، طلب مصطفى العمري رئيس الوزراء من الاحزاب تعيين ممثلين عنها في هذه اللجنة ، فرفضت ، عدا حزب الاتحاد الدستوري ، وابلغت السيد العمري ، بان مقاطعة الانتخابات ستستمر حتى تتم على اساس جديد ، واقرحت اصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشرا مع توفر الضمانات لحرية الانتخابات .

واوضحت جريدة « لواء الاستقلال » في عددها المرقم ١٧٣١ الصادر في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٢ بأن هناك طريقين ، لا بد من اختيار أحدهما : فأما الاعتراف الصريح بحق الشعب في الاصلاح وتلبية مطالبه ، وفي مقدمتها

مطلب الانتخاب المباشر مع جميع الضمانات لتأمين انتخابات .. واما تحمل مسؤولية معاكسة الشعب بصراحة وجرأة . وفي الحالين يصبح تنحي مصطفى العمري عن المسؤولية امرا محتوما ، لانه لا يملك القدرة على المضي في هذا التحدي من جهة ، ولا يتمتع بثقة الناس في امكان تفهم المطالب الشعبي واحترام الحريات العامة من جهة اخرى .

في هذا الجو المتوتر الملهب .. حدثت حادثة كلية الصيدلة والكيمياء ، واضرب طلاب الكلية عن الدوام ، واعتصامهم في بناية كليتهم ، احتجاجا على تعديل كانت العمادة قد ادخلته على نظام الكلية ، فاعتبر الطلاب ذلك التعديل مجحفا بحقوقهم ..

ثم اتسع هذا الاضراب ، وشمل عددا من الكليات الاخرى ، وتطور الى مظاهرات صاخبة ، نمت وسرت الى المدن الاخرى ، ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين ورجال الشرطة ، وسقط فيها الكثير من الجرحى وبعض الشهداء . وقد اخذ المتظاهرون في بغداد المبادرة ، وسيطروا على الشوارع ، بالرغم من الاجراءات المشددة التي اتخذتها حكومة مصطفى العمري .. وقد تبني المتظاهرون شعار الانتخابات المباشرة ، وسقوط الخونة من رجال السلطة ، وتحقيق المطالب الوطنية .

وبلغت المظاهرات في بغداد ذروتها يوم ٢٢ تشرين الثاني ، حيث تنادى طلاب مختلف الكليات والمدارس ، وكذلك شباب المنظمات الاخرى الى التظاهر ، وامتلات بهم شوارع العاصمة ، واكتظت الساحات العامة ، وتعددت الاشتباكات في مناطق مختلفة ، وعجزت السلطات الحكومية عن السيطرة على الموقف الملهب !

وفي هذه المظاهرات التي قامت في بغداد ، ترددت هتافات - لأول مرة في تاريخ العراق الحديث - تطالب بسقوط النظام الملكي وبحياء الجمهورية . واصدرت حكومة مصطفى العمري بيانا رسميا حول هذه المظاهرات ، نشر في الصحف البغدادية الصادرة صباح ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ جاء فيه :

« في صباح هذا اليوم قامت جماعة من طلاب المدارس بمظاهرة ، اندس بينهم بعض المتطرفين ، وكان قسم منهم يحمل المسدسات والآلات الجارحة ، فخفت الشرطة المجردة من السلاح الى تفريق المتظاهرين صيانة للأمن وحفظا للنظام ، إلا ان المتظاهرين هاجموهم فجرح ٣٨ من الشرطة و١٤ من الاهلين ، بينهم قتيل واحد !

لقد حرصت الحكومة كل الحرص على تفادي كل ما يعكر صفو الامن ، ويقلق الراحة العامة ، وانها إذ تأسف لما وقع ، ترجو ان ينصرف كل الى اعماله حفظا لمصلحة البلاد وتأمين الطمأنينة والاستقرار !

وأرتأى المسؤولون في وزارة المعارف (التربية) ايقاف الدراسة في المدارس والمعاهد العالية عسى ان يحول ايقافها دون تجمع الطلاب وتجدد المظاهرات .

وتطور موقف الطلبة من الجانب العلمي الى الجانب السياسي ، فأصدرت رابطة الشباب القومي - التي كانت تنتظم في مكاتب الشباب القومي ، والتي كان مركزها العام في الحيدرخانة ببغداد - بيانا نشر في جريدة «اليقظة» في عددها الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ ، جاء فيه :

« ان تنكر الفئة الحاكمة للمطالب الوطنية ، لدليل قاطع على الذهنية الرجعية المسيطرة على عقلية المسؤولين ، وهي محاربة كل ما من شأنه اصلاح الاوضاع القائمة ، والقضاء على الفساد المخيم على الشعب بوحى من مصلحة الاستعمار . لذا فاننا طلبة المعاهد العالية نعلن اضرابنا عن الدوام بصفتنا الطليعة الواعية في الوطن العربي ، حتى تستجاب مطالبينا التي تنحصر في الامور التالية :

١ - وجوب الاخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات القادمة .

٢ - القيام بالاصلاحات الداخلية الآنية اللازمة لصيانة الحريات العامة ومواكبة التطور العلمي .

وفي حالة عدم استجابة المسؤولين ، سنلجأ الى الاساليب التي تفهمها
«الفئة الحاكمة» •

عندئذ •• لم ير مصطفى العمري - تجاه هذه الاوضاع السياسية
الخطيرة ، والمظاهرات الدموية الصاخبة التي اجتاحت بغداد والمدن العراقية -
إلا ان يقدم استقالة وزارته •

وأعلنت اذاعة بغداد مساءً نبأ استقالة وزارة مصطفى العمري ، وتكليف
رئيس اركان الجيش نور الدين محمود بتأليف الوزارة الجديدة •

فاذا باصوات هادرة تنطلق من حناجر المتظاهرين بغداد : « تسقط
الملكية - ولتحيا الجمهورية » •

لقد روع الوصي عبدالاله عند سماعه هذه الهتافات ••

واصاب الفزع والهلع اقطاب ورموز ذلك العهد ••

ونامت بغداد تلك الليلة ، وفي شوارعها وأزقتها صدى لذلك الهتاف

المدوي : « تسقط الملكية •• تحيا الجمهورية » ••

وظل الهتاف يتردد صدهاء بقوة في أذهان الناس طيلة سنوات ، حتى

صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ •• حيث زالت الملكية ، وأقيمت الجمهورية •



**مناقشة اضراب عمال نفط البصرة
في مجلس النواب العراقي !**



في جلسته الخامسة التي عقدها مجلس النواب العراقي ضحى الثلاثاء ٢٢ كانون الاول ١٩٥٣ ، تليت الاوراق الواردة فكان من بينها عدد من الاسئلة حول اضراب عمال شركة نفط البصرة وتعطيل الصحف واعلان الاحكام العرفية .

تلى طلب السيد عبدالرزاق الشихلي - نائب بغداد - حول تأليف لجنة نيابية للتحقيق في اضراب عمال النفط . وقد طلب الدكتور عبدالجبار الجومرد نائب الموصل - الكلام حول النظام الداخلي - فدعا الى طرح الثقة بالوزارة لان موقف الاكثرية غامض وقال : اذا كانت الوزارة غير مؤيدة لا يجوز لها الكلام .

ثم تكلم رئيس الوزراء - الدكتور محمد فاضل الجمالي - فقال : يعلم الناس والنواب الكرام جميعا ان هذه الوزارة بدأت عهدا في جو من الصفاء والعمل على تهدئة الخواطر وجمع الكلمة . وبقينا نعامل الناس والصحافة والمنظمات بالحسنى . وسنستمر على ذلك وهذه خطة لن نحيد عنها ، وانما على عاتق الحكومة مسؤولية عظمى لن تتردد لحظة في تحملها على الوجه الاكمل ، وهذه المسؤولية هي المحافظة على الامن وصيانة ارواح الناس وممتلكاتهم . . . ! ثم قال : ان الحكومة بدأت في معاملة العمال معاملة الاخ الكريم الذي يجب ان ترعى حقوقه ، وقد باشرت بوضع مشاريع لرفع مستوى العامل ، واؤكد ان اكثرية العمال قابلوا سياسة الحكومة هذه بقلوب صافية ، انما هناك عناصر سوء هدامة وأيدٍ اجنبية خائنة تندس بين العمال وتوجه بعضهم الى ما لا تحمد عقباه . وفي الوقت الذي تضع الحكومة مشاريع الترفية عن العمال فانها غازمة على حمايتهم من هذه التدخلات الضارة ، ونحن نعلم ان هناك اصابع عدائية تريد ان تبث الفوضى والقلق ، ان الحكومة لن

تسمح لهؤلاء الضارين العابثين ان يقلقوا راحة الشعب الاجتماعية والاقتصادية...!

ثم قال : لم يكن ما قامت به الحكومة في البصرة سوى واجب بسيط كانت تهدف به الى حماية الناس من تعديات الذين يريدون مصادرة حريات الناس ومصادرة حريات العمال وما الاحكام العرفية التي اعلنتها الحكومة سوى تدبير وقائي مؤقت . وهذا التدبير المؤقت قد اصبح مانعا لاستمرار الفوضى . واصبح مانعا للاستهتار بحريات الناس وممتلكاتهم . ان الحكومة عاملة بكل اهتمام على معالجة اوضاع العمال والنظر في حقوقهم ومطالبهم المشروعة ، وليس هناك في البصرة ما يستدعي التحقيق لان الامور فيها واضحة . لان الطلب لا ينطبق على المادة ١٢٣ من النظام الداخلي للمجلس ، اذ لم تقع حوادث سياسية او ادارية تعرض البلاد للخطر ، بل بالعكس انه لو لم تقوم الحكومة بالتدابير السريعة لكانت البلاد تتعرض للخطر ، ولا يسعني الا ان اطلب رفض هذا التحقيق ويؤسفني ان نسمع في بعض ماورد فيه من عبارات (ان الحكومة تعتبر الناس خرافا) ، انا نحترم الناس ، وحماية الناس وخدمتهم . ان الفوضويين والهدامين هم الذين يريدون سوق الناس كالخراف .

وبعد ان انهى رئيس الوزراء الدكتور الجمالي كلامه ، طلب السيد صادق البصام الكلام فقال رئيس المجلس انه في الاستيضاح لا يعطى الكلام للنواب ، وانه ليس لطالبي الكلام ان يتحدثوا عن النظام الداخلي . فتكلم السيد البصام وقال : ان الوزارة منذ افتتاح المجلس حتى يومنا تعتبر غير دستورية ، ولا تستند في حكمها على ثقة برلمانية ، وكل تصرفاتها باطلة . واعتبر جميع الاجراءات بالنظر لاحكام القانون الاساسي باطلة . وتكلم رئيس المجلس فقال : ان الثقة بالحكومة تقع في حالتين ، اذا طلبت الحكومة ، والثانية عند تقديم الاستيضاح ، وبظري ان التصويت على اللوائح يعتبر بمثابة ثقة بالحكومة .

وقال السيد عبدالرزاق الحمود - نائب البصرة - ان اعطاء الكلام لرئيس الوزراء حول اقتراح السيد الشيخلي سابق لاوانه ، وكان الاخرى ان يناقش الاقتراح من النواب ثم يتكلم رئيس الوزراء .

فرد عليه رئيس المجلس بان قراءة الاقتراح تعتبر عرضا على المجلس .
وتكلم السيد عبدالرزاق الشيخلي فقال : لسنا بلهاء الى الحد الذي يتصوره رئيس الوزراء فيحاول تغطية الحقائق بغطاء شفاف يرى ما تحته حتى العميان . ولسنا جناء ، يستطيع رئيس الوزراء ان يخيفنا بقوله (هدامون او مخربون او فوضويون) هذه التعابير المبتذلة التي صارت سلاحا بيد المسؤولين يتذرعون به لاسدال الستار على كل حادث يروع البلد ، ويمس حقوق المواطنين .

ونحن هنا نواب الامة نتحدث بلسانها ، ونعبر عن آمالها وامانيها ، ونعرب عن سخطها ورضاها ، وليس من قوة في الدنيا يمكن ان توقفنا او تخيفنا ، فلنا وحدنا الحق في تقرير ما اذا كانت الحكومة قد اخطأت او اصابنا في اعمالها .

وليس في العالم كله قانون يمنح الحكومة حق قتل الناس بالجملة ويعصمها من الحساب ، بمجرد ان تزعم انها قتلت هدامين مخربين ؛ هذه التعابير المبتذلة التي صاحبت المستبدين والطغاة ، فقد كان الناس فيما سبق يساقون الى الموت بتهمة الالحاد والزندقة في زمن العباسيين ، وبتهمة الشيوعية في زمن الأمويين ، وبتهمة النازية قبل عشر سنوات ، وبتهمة الشيوعية اليوم ، كل ذلك من مخيلات الحاكمين الطغاة ينسجونه للتخلص من العناصر التي تطالب بحقوقها ، وتلح في هذه المطالبة .

ان خلافات الرأي والمبدأ لا تحل بالرصاص ، وان الارهاب لا يؤدي إلا الى المقاومة حيثما كان .

والاحرار لا يتمردون ، انما الذي يتمرد هو العبد المضطهد ، وليسمح لي رئيس الوزراء ان اعرف له من هم الهدامون ..

الهدامون : هم اولئك الذين يحمون مصالح الانكليز وسواهم من المستعمرين ، ويسمحون لهم بالسيطرة على البلاد ومواردها، وانتهاب كنوزها، وامتصاص دماء ابنائها لا الذين يطالبون بحق من حقوقهم الشرعية البسيطة..

الهدامون هم اولئك الشذاذ الذين خرجوا على انسانياتهم وراحوا ينشرون الفساد بين الناس ، ويسطون على اموالهم واعراضهم ، ويبدرون بذور التفرقة بينهم لا العمال الذين يطالبون بزيادة بضعة قروش على اجورهم ، يتعيشون بها هم وعوائلهم .. ألم يسمع رئيس الوزراء باضراب مئات الالاف من العمال في بريطانيا مطالبين بزيادة اجورهم ؟ .. فهل قابلتهم الحكومة البريطانية بالرصاص والتقتيل ، كما فعلنا نحن هنا ؟!!

الهدامون المخربون هم أولئك الذين يحجمون عن الاستجابة الى مطالب المواطنين الشرعية والحكومات الصالحة - يا حضرة رئيس الوزراء - هي الحكومات التي ترتفع على اكتاف الناس ، وتمثلهم تمثيلا حقيقيا ، فتجعل من واجبها رعاية مصالح المواطنين ، وقرار النظام بينهم ، وتوفير اسباب الحياة لهم ، والاستجابة الى حقوقهم التي تزداد يوما بعد يوم كلما ازدادت حاجاتهم المادية . هذه الحكومات هي الصالحة . فهي لا تعتمد ابدا على اساليب الخداع والتعمية وقتل الناس بالجملة .

اما الحكومات غير الصالحة ، فهي التي تعتمد الى القوة والبطش والخداع والتعمية واختلاق التهم لتبرير افعالها ، وادامة سيطرتها ، واستئثارها بالحكم . واتم هنا غير جديرين بان تكونوا حكومة صالحة تصرف امور الناس ، فما عليكم إلا ان تتخلوا عن الحكم .

دعوني الان ارجع الى المطلب الذي طلبه هؤلاء العمال والذي من اجله لجأت الحكومة الى القتل والبطش .. فما الذي اراده العمال ؟ .. أرادوا زيادة متواضعة في الاجور فماذا كان جواب الشركة ؟ .. لقد رفضت هذا المطلب . ولماذا رفضته الشركة ؟ .. لان فيه بعض الضرر المادي عليها ،

وراحت تتدّرع بمستوى الاجور والجد الادنى الذي فرضه وزير الشؤون الاجتماعية .. واحب ان اسأل وزير الشؤون الاجتماعية من اين جاء بهذا الاجر الادنى ؟ .. وكيف توصل الى تحديده بمائتين وخمسين فلسا في اليوم . وأود ان اسأل الوزراء : من منهم ، ومن خدمهم يستطيع ان يعيش بهذا المبلغ الزهيد ؟!

انه لمن العار والخزي ان نقبل بهذه الاوضاع . ولماذا لا ينطبق هذا المستوى من الاجور على الانكليز الموجودين في الشركة ، والذين يعيشون في افخم الدور ، ويستمتعون بأحسن ما تكون الحياة عليه ؟ .. واتم تعرفون هؤلاء ومن يكونون ؟ .. ألم يكونوا موظفين في الشركة قبل الحرب ، ثم حكموا البلاد ابان الحرب ، فكانوا السادة المسيطرين على شؤونها ؟!

فاذا كان في هذا البلد هدامون ومخربون وايدٍ اجنبية ، كما قال رئيس الوزراء ، فلماذا لم يبادر الى القاء القبض عليهم ، وسوقهم الى المحاكمة ، دون اللجوء الى القتل بالجملة ؟ ! .. وكلم يتحمل هذا البلد وزر الاحكام العرفية من اجل فئة ضئيلة كما جاء في بيان وزير الداخلية ، فتعرض الحريات كافة الى هذا الارهاب ، وتصادر الحقوق جميعا ؟!

وختم السيد عبدالرزاق الشихلي كلامه قائلا : واما بشأن اقتراحي تأليف لجنة برلمانية للتحقيق في هذا الحادث ، فمع اني لست من فحول رجال القانون فأني اعرف شيئا يسيرا عن القانون ، واني حين تقدمت بهذا الطلب لاحظت احكام المادة ١٢٣ من النظام الداخلي لمجلس النواب ، التي نصت على امكان تأليف لجنة نيابية للتحقيق عند وقوع حوادث هامة او اعمال ادارية تعرض حالة البلاد الاقتصادية والسياسية الى خطر ، او تخل بحرية الافراد ، فارجو من زملائي النواب ان يوافقوا على هذا الاقتراح لكشف الحقيقة ، ويمارس المجلس حقه في الرقابة على السلطة التنفيذية .

وتكلم السيد صادق البصام - نائب بغداد - فعلق على كلام رئيس الوزراء ثم قال : لقد اعلنت الحكومة بانها دائبة على فسح المجال للسياسة

وللشعب بان يمارس حرياته ثم عادت في عملية بسيطة وكما يقال زوبعة في فجان ، حينما طالب العمال بتطبيق قانون العمل ، عادت الى اعلان الاحكام العرفية ، ولا ادري هل يوجد بلد في العالم تجرف اكرثيته الشعبية بتيار عناصر هدامة او شيوعية ؟ .. فاذا قام رهط من العناصر الهدامة ، فما ذنب الشعب ؟ مع العلم ان المحاكم تستطيع ان تفرض اقصى العقوبات عليها .

لا ادري ماهي المسوغات لاعلان الاحكام العرفية ، بعد ان اعلن ان الحالة عادت الى مجراها الطبيعي بدخول الجيش ، وذلك باعتراف الحكومة نفسها فاعلان الاحكام العرفية ليس له ما يبرره ، لان شراذم اعترفت الحكومة في بيانها بانها شيوعية قليلة !!

رئيس المجلس - مقاطعا - هذا هو موضوع .. موضوعنا الحوادث ، غير الاحكام العرفية !

البصام - مستمرا - يعني ماتكلم عن الاحكام العرفية ؟!

رئيس المجلس : الموضوع طلب تحقيق عن اسباب الحوادث .

البصام : زين .. ارجو من المجلس ان يقطع دابر هذه الفتنة ، فتنة اعلان الاحكام العرفية بين حين واخر ، فيوافق على اجراء تحقيق نيابي لوضع خطة معينة انني الح على المجلس ان يوافق على الطلب حتى نضع حدا لهذه المهارات وسفك الدماء .

وتكلم السيد عبدالرزاق الحمود - نائب البصرة - فقال : ان عمال فقط البصرة طالبوا بحقوق لهم ، وان الاضراب قد صاحبه الاخطاء من العمال ، والحكومة ان تعالج الوضع في نطاق التشريعات الاعتيادية .. هناك قوانين عقابية خاصة لمعالجة مثل هذا الوضع ، فلدى الحكومة قانون صيانة الامن في الاضراب . وقد منح الحكومة صلاحيات واسعة تستطيع ان توقف المتجاوزين وتقدمهم للمحاكمة . وقد تضمن اجراءات استثنائية اخرى منها حق الابعاد والنفي ، وهذا القانون ولعل الحكومة لا تدري بوجوده او تدري

وتعتبره غير كافٍ ، هو في الواقع قانون كاف وقام فعلا حاكم التحقيق بتوقيف
مائة شخص بموجبه .

ثم قال : ان بيانات الادارة العرفية قد تجاوزت الحد ، فقد اقتضى الامر
الى توقيف قانون الخدمة القضائية بحيث يستطيع قائد القوات ان يطرد
الحاكم كما يطرد الفراش ، ان الاحكام العرفية تسيء الى سمعة العراق في
الخارج والداخل ، وقد جرح المواطنون ، ويستبان من بيانات القيادة
العسكرية بصدد الاعتداءات على ممتلكات الاجانب وشركة النفط في البصرة ،
ان الاحكام العرفية لم تعلن الا لحماية الشركة .

ثم ختم كلمته بالمطالبة بالغاء الاحكام العرفية .
وتكلم بعده الدكتور عبد الحميد الهلالي ، فتحدث عما رافق اعلان
الاحكام العرفية من ملابسات .

ثم قال : ليس من المنطق ان تتوسع الاحكام العرفية لكل حادث ، لانها
اصبحت الشكل المميز لنظام الحكم في العراق .

واعقبه الدكتور عبد الجبار الجومرد ، فقال : بعد أن تكلم أهل مكة عن
شعابها لم يبق لي الا حديث قصير عن هذا الحادث : عمال طلبوا حقوقهم ،
وهم في شركة غير عراقية تعمل في العراق بموجب اتفاقية ومن حقهم ذلك ،
لان الاجور قليلة ولا تكفي ..

واستشهد الدكتور الجومرد في كلمته بقول احد الشعراء :

لأن البئر ، بئر ابي وجدي

وبئري ، ذو حفرت وذو طويت

ثم قال : ان الحكومة اتخذت طرقا اقسى بكثير جدا مما كان يجب عليها
ان تتخذها ..

واضاف يقول : ليس هناك خراف في الشعب العراقي .. قد يقال هناك
خراف عندما تسفك الدماء ، في الوقت الذي كان يمكن عدم سفكها .

ان مجرد ان يطير طير في الشمال ، او يظهر ذئب في الجنوب ، تعلن حكومتنا الاحكام العرفية .

ان حكوماتنا اشبه بمن (اذا صوت العصفور ، طار فؤاده) .
واضاف : انه لم يكن هناك حاجة لاقحام الجيش واعلان الاحكام العرفية والمحاكم وضرب الرصاص .
لم كل هذا ؟؟!

في اللاذقية ضجة .. مع ان هناك محاكم وشرطة !
أتنا عشر مرة اعلنت الاحكام العرفية في مدة تسع سنوات ، والدولة عمرها ثلاثون سنة !

ان لدى الحكومة قوة ولكن هذه هي قوة الشعب اعطيت امانة للحكومة !!

ثم تكلم الدكتور الجومرد عن تعطيل الصحف ، وقال : ان الصحف هي التي توجه الرأي العام ، وان خنقها يعني خنق حرية الرأي العام ، وان ثمانية عشر وزيرا لا يستطيعون توجيه البلد بدون وجود رأي عام .

ثم قال : يجب تأليف لجنة للتحقيق ، لكي لا يقال غدا : انه يجوز في العراق للابس ثياب الجيش والشرطة ان يقتل الناس ولا يحاسب !!

واعقبه في الكلام السيد شاكر ماهر الكنعاني - نائب سامراء - فقال :
ان هناك سببين لاعلان الاحكام العرفية ، الاول محافظة حقوق شركة النفط ، والثاني تغطية الفشل الذي جابهه المسؤولون في ندوة البرلمان وخارج ندوة البرلمان .

وهنا قاطعه رئيس المجلس طالبا منه حصر كلامه في موضوع لجنة التحقيق .

وختم السيد شاكر ماهر كلامه مطالبا اجراء تحقيق تتولاه جهتا اليسار واليمين .

وتكلم بعده السيد سالم باشعالم نائب الموصل فقال : اني اطلب من
رئيس الوزراء بيان الايدي الاجنبية الهدامة التي تكلم عنها للمجلس •

ولكن رئيس الوزراء لم يجب على ذلك •

وطرح رئيس المجلس السيد عبدالوهاب مرجان - بعد ذلك - اقتراح
السيد عبدالرزاق الشихلي على التصويت بطريقة تعيين الاسماء فرفض باغلبية
٦٩ ضد ٣٤ صوتا •

* * *



الدكتور عبدالجبار الجومرد

لماذا هاجمت المعارضة وزارة المدفعي ؟!
وكيف دافع المدفعي عن وزارته عام ١٩٥٣ ؟



اثر الانتفاضة الشعبية العارمة ضد وزارة نورالدين محمود ، تلك
الانتفاضة التي تميزت بالعنف الشديد ضد السلطة القائمة ، والتلاحم القوي
بين القوى الوطنية والقومية ورفع شعارات تطالب بالاصلاح الجذري في كافة
نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والهتاف لأول مرة بسقوط
النظام الملكي ، والمناداة بالجمهورية ، اضطرت تلك الوزارة التي يرأسها رجل
عسكري الى استخدام الجيش في القضاء على الانتفاضة . وشن رجال
الاحزاب والعناصر الوطنية حملة قاسية على تلك التصرفات ، كما حملت
الصحافة العربية المتحررة والغربية الحرة ، هي الاخرى على هذه الاساليب
الدموية في اسكات الرأي العام العراقي ومطالبته المشروعة بالحديد والنار !

عندئذ لم ير الفريق نورالدين محمود ، بدأ الا وان يتقدم باستقالة
وزارته الى الامير عبدالاله الوصي على العرش ، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ .

عهد الامير عبدالاله الى نصرة الفارسي عضو مجلس الاعيان بمهمة تأليف
وزارة جديدة تخلف الوزارة المستقيلة .

اتصل الفارسي كما يقول شيخ المؤرخين العراقيين الحسني في كتابه
« تاريخ الوزارات العراقية » بعدد من السياسيين ليشاركونه تحمل المسؤولية
في العهد الجديد ، فلم يجد من يلب طلبه هذا لا من الاكثرية النيابية في المجلس
الجديد ، ولا من غيرهم من اقطاب المنظمات السياسية غير الممثلة في هذا
المجلس ، وكانت حجة الاولين : ان يتولى المسؤولية صاحب الاكثرية البرلمانية .
وكانت حجة الاخرين : ان هذه الاكثرية البرلمانية قد تقلب للسيد الفارسي
ظهر المجن في اية ساعة ارادتها ، فيكون مصير وزارته كمصير وزارة علي
جودت الايوبي الثانية ، التي لم تعمر في الحكم اكثر من خمسين يوما ، فكان

لزاما عليه والحالة هذه ان يعتذر عن هذا التكليف . فلما قدم اعتذاره ، كلف
الامير عبدالاله جميل المدفعي بتشكيل الوزارة الجديدة .

وقد ارتوي تأليف الوزارة الجديدة من بعض الشخصيات البارزة ،
من ساهم في تأسيس كيان الدولة الحديث ، ومن وزراء اخرين من اصحاب
نوري السعيد ، لضمان بقاء الوزارة في الحكم مدة معقولة . كما ان نوري
نفسه قبل ان يكون وزيرا للدفاع في الوزارة الجديدة ، فكان الرئيس الفعلي
لها !

ألف جميل المدفعي وزارته السادسة في التاسع والعشرين من شهر كانون
الثاني ١٩٥٣ .

وفي الجلسة الثانية من الاجتماع الاعتيادي لسنة ٥٢ - ١٩٥٣ لمجلس
النواب التي عقدت في الساعة العاشرة والدقيقة (٤٥) من صباح يوم الاثنين
الموافق الثاني من شهر شباط ١٩٥٣ برئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي ،
طلب جميل المدفعي رئيس الوزراء الكلام فاعطي له فوقف ليقول :

سادتي يسرني ان اتهمز هذه الفرصة لاقدم الى المجلس العالي وزارتي
التي تشرفت بتأليفها . وكنت اود ان اوضح ما تهدف اليه من اعمال بمنهاج
مفصل ضاف ، غير ان ضيق الوقت من جهة ، وقرب موعد تقديم الميزانية من
جهة اخرى قد جعلنا على ان نكتفي بتلخيص اهدافنا بما يأتي :

١ - المحافظة على الامن والقضاء على الفساد حتى يستتب الاستقرار
وتطمئن النفوس في البلاد .

٢ - بذل الجهود للقيام بالاصلاحات العامة المفيدة التي تحتاجها البلاد
على اساس تقديم الاهم على المهم ، وذلك باستخدام الامكانيات المالية المتوفرة
لدينا لحسن الحظ .

٣ - تحكيم القانون ، وتوطيد اركان العدل في جميع الامور .

٤ - تحري انجع الوسائل الكافلة للترفيه في امر معيشة الشعب .

اما التفصيلات والايضاحات فسنقدمها مع الميزانية العامة والميزانيات الاخرى ، وذلك في اقرب وقت ممكن . واملّي وطيّد باننا عندما سنتقدم بتلك الميزانيات ، سنحصل على التوجيهات التي سنتقبلها بكل عناية وترحاب ، اذ بتآزرنا الوثيق سوف نتغلب على مشاكلنا ان شاء الله ، والسلام عليكم .»

(ضرب على المقاعد بطلب الكلام)

اعطي الكلام الى نائب بغداد (الاعظمية) اسماعيل الغانم ، فوقف يقول :

معالي الرئيس حضرات السادة ... دعي هذا المجلس ودعيت معه وزارة جديدة بعد ان استقالت الوزارة السابقة التي جاءت في ظروف خاصة احدثها اناس معروفون . سادتي ان الاضطرابات التي وقعت في تشرين الثاني الماضي سببها الساسة الذين تداولوا الحكم من سنة ١٩٤١ حتى اليوم ، فقد ظلوا يصمون آذانهم عن مطالب الشعب ، ويتجاهلون حقوق الامة ، ويعملون بوحى من مصالحهم ، حتى آل الامر بالناس ان يؤسوا هذا اليأس الفظيع من انصلاح الحال . لقد تقدم الشعب ذهنيا ، تقدما محسوسا واضحا ، واصبح رجل الشارع يدرك ان الامم قطعت اشواطا في مختلف مجال التقدم ، عدا العراق فانه ظل يعمه في بيداء من التأخر والفقر والجوع والامراض والتفسخ، ولهذا فان من يستقرىء حوادث التاريخ منذ ١٤ عاما ويأتي لهذه البلاد يرى ان مالا يقل عن عشر انتفاضات ، اي عشرة حوادث ثورية وقعت في هذه البلاد ، فلماذا وقعت؟! .. ليس من طبيعة الناس الايغال في الاجرام ، وليس من سجايا هذه البلاد الاستمرار على الشعب والثورة ، ولكن العوامل المستمرة هي التي ادت الى هذه الاضطرابات والانتكاسات والتخريبات وقتل النفوس . فمن هو المسؤول؟! .. سيقول الحاكمون ان التحريض هو الذي ادى الى ذلك ، كلا ليس هناك تحريض او تحريك ، بل هناك ساسة وطنيون شرحوا للامة عواقب الجمود والخطط الموضوعة لتأخر البلاد والمطبقة بعناد واصرار ، فما كان من رجل الشارع الا ان ثار وستبقى هذه الثورات قائمة

طالما بقي واضعوا اسس السياسة مصرين على خططهم العوجاء . ليس فينا سادتي من لا يأسف على ضياع الارواح البريئة من جانب الشعب ، او من جانب الشرطة والجنود ، ولكن فقدان المسؤولية السياسية ، وترك الحبل على الغارب لبعض الجماعات في الحكم ، هو الذي ادى وسيؤدي الى استمرارها . يتساءل الناس : كيف تألفت الوزارة السابقة ؟ ومن هو المسؤول عن ذلك ؟ انا لا اقصد مس الجيش بهذه الكلمات ، فهو الرمز المقدس الذي ظل محافظاً على هذه السمعة طيلة الزمن الذي مضى على تأسيسه حتى اليوم ، ولكن القصد من هذا الكلام هو توجيه المسؤولية عما وقع ، على الذين رفضوا مطالب الشعب العادلة بعنادهم الممقوت ، وتنبه الامة الى ضرورة عدم بقاء هؤلاء الساسة يتوارثون الحكم جيلا بعد جيل . ويسرني لو تفضل فخامة رئيس الوزراء فابان عن رأيه في الاحكام العرفية القائمة بعد ان زالت الاسباب التي اعلنت من اجلها ؟ لقد اعيد الامن الى نصابه ، واستقرت الامور ، ولكن الاحكام العرفية لا زالت باقية ، والحريات مكبوتة ، والاحزاب السياسية معطلة ، والصحف مصادرة وملغاة امتيازاتها ، فلماذا يبقى هذا الحال هكذا . كنا نتظر من فخامة رئيس الوزراء ان يدلي برأيه في هذا الشأن ولكننا نراه قد سكت ، فهل هناك خطة لحكم البلاد حكما عرفيا طويل الامد ؟ اني اتساءل عن هذا واريد الجواب .

سادتي ، هذه كلمتي اوجهها اليكم تعقيا على الارادة الملكية السامية بتأليف الوزارة الجديدة ، وارجو من فخامة رئيس الوزراء ان يدلي سريعا بجواب حول الاحكام العرفية وتعطيل الصحف ، ومستقبل المنظمات . فهل انا نعيش في دولة دكتاتورية ، أم انا نتمتع بدستور وبرلمان واطعمة ١٤ .

وبعد ان انهى اسماعيل الغانم ، نائب الاعظمية كلمته اعطي الكلام الى علي كمال ، نائب السليمانية ، الذي وقف ليقول :

سادتي حينما نستقبل بسرور بالغ هذه الوزارة التي تضم عددا من رجال ذوي اسماء ضخمة فخمة وماض مجيد ، يقضي لنا الواجب ان نودع الوزارة

السابقة بخير ، لانكم كما تعلمون ان الوزارة السابقة اتت الى الحكم في ساعات حالكة السواد ، ولولا تمسكها بالشجاعة والحزم لانت الفتنة على العاصمة ودمرت البلاد وقاست المملكة احوالا وويلات اكثر مما قاسته القاهرة في العام الماضي . ولا شك ان هذه الاعمال كانت صنعة يد الفوضويين المشاغبين الذي لا يستقر لهم قرار في جو هادي .

واخذ علي كمال نائب السلیمانیة یکیل المديح للامير عبدالاله « الذي لم یفقد شجاعته وثقته بنفسه في تلك الساعات السوداء في تاريخ العراق ، وفي تدابير الصائبة التي اوصلت سفينة البلاد الى ساحل السلامة » . وختتم كلامه قائلا : « ارجو من الوزارة الحاضرة ان تجعل الخطوط الرئيسية لمنهجها الوزاري تستهدف تطبيق الامور التي وردت في البيان الحزبي الذي القاه احد اقطابها فخامة نوري السعيد قبل حل الاحزاب لان الانتخابات التي جرت والتي انبثق منها هذا المجلس العالي على ما اعتقد اثبتت ان اکثرية الشعب الساحقة تدین بالولاء لتلك المبادئ السلیمة ، ولا ترضى عنها بديلا . والسلام علیکم » .

وبعد ان انهى علي كمال كلامه الذي انصب على تأييد الوزارة الجديدة وکیل المديح لعبدالاله ولنوري السعيد ، اعطي الكلام الى محمد رضا الشيبی نائب بغداد فوقف ليقول :

لا بد لي قبل كل شيء من القول باننا كنا معارضين وسنبقى معارضين في هذه القاعة ، ولكننا لسنا معارضين للمعارضة ، وطالما فضلنا راحة الضمير على البقاء في الهيئات النيابية فنحن معارضون لكل سياسة هوجاء غاشمة ، معارضون لكل سياسة تستهدف المنافع والمغانم والدسائس والمؤامرات والاستتار بالحكم ، كما اننا سنكون مؤيدين لكل سياسة تستهدف الاصلاح تستهدف العمل والانتاج تستهدف العدل الى غير ذلك . لقد اجتازت البلاد في هذه الظروف والسنوات الاخيرة مراحل سياسية عصبية ، لا ابالغ اذا قلت انها مراحل شاذة غير طبيعية ، والا فلماذا هذه الاضطرابات ؟ ولماذا هذا

القلق ؟ ولماذا تؤلف الحكومات تلو الحكومات ، ثم يزج الجيش في السياسة بينما لم يكن هناك اي سبب مبرر لزج الجيش في معممات السياسة مع وجود احزاب سياسية وهيئات سياسية معترف بها ؟ فهل كانت هذه الاحزاب الوطنية مؤلفة من غير ابناء البلاد ؟ وهل كانت مطالبهم مطالب غير معقولة ؟ فلماذا لا يجربون العناصر التي تألفت منها الاحزاب السياسية ولو مرة واحدة في ادارة دفة السياسة العامة في البلاد ؟ ولماذا تحرم الامة من خبرة ابناءها الاكفاء ؟ حكومة بعد حكومة • ووزارة بعد وزارة ؟! لقد ادى ذلك اي ادى هذا النوع من الاستئثار بالحكم الى هذه النتائج المؤسفة ، ونحن نعلم بواعثه وعوامله ، وهو ان البلاد مغلوبة على امرها ، وان الاجنبي الغاشم يتدخل في شؤونها وانه يلتزم فريقا معينين من الناس ويفرضهم فرضا على البلاد ، ويناھض كل فئة واعية لها اراءها المحترمة وتفكيرها السياسي الناضج منذ زمن طويل الى يومنا هذا • لقد انشطرت البلاد مع بالغ الاسف بسبب هذه السياسة الى شطرين والى جيلين • نحن الجيل القديم الذي ينهج هذا النهج في السياسة يقف تجاهنا جيل واع حديث ، تفكيره وأراءه ومناهجه تختلف كل الاختلاف عن تفكيرنا نحن ابناء الجيل القديم الذي اشغلنا المناصب مرارا كثيرة ، والذين ايننا ان تفسح المجال في اغلب الاحيان لغيرنا ، او ان نعد اناسا لاشغال هذه المناصب فيما اذا انتهى امرنا • جيل واع يفكر بالتقدم والنهوض والترقي والاصلاح والعمل والانتاج ، يقاوم ويناھض ويكافح طول الخط • وجيل اخر سار على منهاج قديم فأدى الى ما نحن فيه من هذه الشكوى العامة من هذا المستوى المنحط في المعيشة ، من هذا الفقر ، من هذا البؤس ، من هذه الحالة العامة السيئة ، ونحن كما يبدو لنا لا نزال مصرين على ان تكون الشقة بيننا نحن ابناء القديم وبين هذا الجيل الواعي الناشيء شقة بعيدة واسعة لا تفكر في تقريبها ، وهذا الامر لا يتفق مطلقا مع المصلحة العامة • لقد سرنى فخامة الصديق رئيس الوزراء ان يقول في مستهل كلامه انه يريد المحافظة على الامن وتطهير البلاد من الفساد ولكن لم يسرنى ان يكون كلامه

على درجة بعيدة من الغموض . فما هي العوامل التي تؤدي الى الاخلال بالامن احيانا ، والى الاضطرابات ، وما هو معنى الفساد ؟ اصبحت لكلمة الفساد مدلولات شتى ، اصبحت لها مدلول معين في اذهان بعض القوم ، بينما للفساد مدلول اخر في اذهان اصدقائنا من الحاكمين . والحقيقة ان الفساد متغلغل في جميع نواحي الحياة في البلاد ، وكما قلت اولا ان من اهم بواعثه وعوامله تغلغل النفوذ الاجنبي وهو لا يتغلغل من تلقاء نفسه . النفوذ الاجنبي لا يتغلغل الا اذا اردنا ان يتغلغل ، وان يتمكن في البلاد ، وقد اردنا ذلك والتاريخ اعدل شاهد على ما نقول . واذا اردنا اصلاحا ، فلنقطع دابر هذا النفوذ ، ولكن كيف نقطع دابره ؟ ايمكن ان نقطعه ونحن على هذه الحالة من الاتشفاق والانقسام والاثرة والانانية ، ومن وجود جماعات متباينة تضرب بعضها بعضا ، ويسعى بعضها الى اهلاك البعض . لا يمكن بحال من الاحوال ان نستأصل دابر هذا النفوذ ما لم تكن لنا سياسة غير هذه السياسة ، سياسة ترمي الى توحيد الصفوف توحيدا حقيقيا ، والى اعطاء كل ذي حق حقه ، والى الاصغاء الى مطالب الشعب العراقي الذي اعربت عنه احزابه الوطنية مرة بعد اخرى ، ولكن هذه الاحزاب كان نصيبها الحل ، ونصيب صحفها التعطيل والغاء امتيازاتها ، وكان مصير الحرية حرية الفكر والقول والخطابة ما تعلمون ، ويؤسفني انني لم اجد في بيان فخامة الرئيس ما يشير الى ذلك . لقد كان نصيب الزمرة الواعية في هذه البلاد لأمر البلاء في هذه المراحل السياسية الهوجاء التي اشترت اليها وافرا ، فكل العناصر التي تتحلّى بالوعي والادراك اضطهدت ، حتى طلاب المعاهد العالية والكليات جرى عليها ما جرى من التعقيب واتهموا بشتى التهم واكثرهم فيما اعتقد ابرياء من ذلك .

وختم محمد رضا الشيباني كلامه قائلا : « وكل ما ارجوه ان يرفع هذا الحيف العظيم واكتفي بهذا راجيا من فخامة رئيس الوزراء ان يرفع كابوس الاحكام العرفية عن البلاد » .

واعطي الكلام بعد ذلك الى عبدالرزاق الحمود نائب البصرة فوقف

ليقول :

سادتي يتبادر لذهن كل عراقي يتلو قائمة اسماء هذه الوزارة ان العناصر المحافظة قد حشدت قواها ، و نظمت صفوفها لتدعيم مركزها ، والرجوع به الى عهد ما قبل الوثبة الاولى واذا ما تلا اي عراقي هذه الاسماء يجد ان بعض هؤلاء السادة هم الذين كتبوا يمينهم تاريخ العراق السياسي الحديث او معظمهم ، وهذا التاريخ فيه صفحات غير مشرفة بل فيه صفحات قاتمة فيه امور تثير الاسى وتحز في النفوس ، فاذا كان هؤلاء السادة خلال اكثر من ثلاثين عاما لم يستطيعوا ان يحققوا مصلحة او نفعا للبلاد فهل من المتوقع ان يستطيعوا خلال فترة حكمهم هذا ان يقوموا المعوج ، ويصلحوا ما قد فسد . اني ضعيف الامل والرجاء ان على الساسة في هذه الايام ان لا يفكروا في ارضاء المجلس ، وانما عليهم ان يحسبوا لرجل الشارع كل حساب ، لانه اذا انفجر الشارع فانه سيكون كالبركان يعصف بالصالح والطالح . . . سادتي ان الكتاب يقرأ من عنوانه ، وان سياسة هذه الوزارة لا يمكن ان تكون الا لغرض تجميد الوضع السياسي وابقاء ما كان على ما كان والمحافظة على الوضع الراهن . وهذا الاتجاه فيه مخاطر ومحاذير ، فعلى الساسة ان يفكروا ملياً لمعالجة الاوضاع معالجة جذرية من شأنها ان تقضي على المفاسد وتصلح المعوج . . . »

ثم اعطي الكلام بعده للدكتور عبد الجبار الجومرد نائب الموصل ، فوقف ليقول :

سادتي ان شيئاً واحداً يدعوني الى الحديث هذا الشيء هو فكرة لا تعرض على كل خاطر في تشكيل هذه الوزارة بالقابها الفخمة ، كما قال نائب الحكومة السابق ، توحى لي بان الذوات المحترمين الذين اشتركوا في هذه الوزارة ، وفيهم من استطيع ان اقول عنه بانه من اساتذة المدرسة السياسية القديمة . واقصد بكلمة المدرسة معناها العلمي ، اي الذهنية السياسية التي ادارت دفة شؤون الدولة او شؤون المملكة خلال هذه الفترة في الحكم الوطني ، هذه المدرسة القديمة مع احترامي لاساتذتها احتراماً

شخصيا ، لا يتعلق بالسياسة ، استطيع ان اقول انها كانت في كل هذه الفترة و انتهت وهي فاشلة وسبب فشلها هو عدم التطوير مع النظريات السياسية الحديثة ، وعدم تتبعها للوعي الصحيح ، مما سبب كل هذه الكوارث واقصد الانتفاضات الشعبية •

هذه الوزارة تذكرنا بالوزارة المستقيلة التي كان تشكيلها لا يخلو من العجب ، تلك التي جاءت على اثر حادث خطير ، اخطر من ان ينظر اليه نظرة عابرة حادث اقل ما يقال عنه انه انتفاضة شعبية ، سواء اراد مؤازروها ان يقولوا كل خير عنها او اراد خصومها ان يصبغوا لونها بالذي يريدونه ، هي انتفاضة شعبية تدل وتشير هي واسبابها الى فشل سياسة المدرسة القديمة ، اذ لولا هذا الفشل لما كانت هذه الانتفاضات سواء كانت شعبية او غير شعبية . واخيرا فان هذه الحكومة المحترمة التي نجابها باسمائها الضخمة اخر دليل على ان الذهنية الحاكمة يجب ان تتطور ، او ان تنتحي عن الحكم ، لئلا تسيء الى البلاد اكثر من هذا •

ثم تكلم بعده حسن عبدالرحمن نائب البصرة الذي قال :

حضرات السادة مقياس الحكم الصالح في اي بلد من البلدان هو ان يكون الحكم برضى الشعب مستمدا من قناعته بان الحكم انما يفكر في محن الشعب ومشاكله وانه اي الحاكم غير منصرف الى التفكير بامور لا علاقة لها بمحن الشعب ومشاكلهم ، اذا اردنا ان نبدي الرأي في الوزارة الحاضرة فاننا نبديه على ضوء هذا المقياس •

واخذ نائب البصرة حسن عبدالرحمن يعدد المحن والمشاكل التي يعاني منها الشعب باستطراد وتفصيل • وختم كلامه بالقول : « ان من واجب كل نائب ان يعارض ، حتى يرى اصلاحا والا فالسكوت حث باليمين الذي اقسماه (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) » •

وتكلم بعده الدكتور عبدالرحمن الجليلي نائب الموصل منتقدا الاوضاع السائدة في البلاد ومعددا المساويء واستغلال النفوذ من قبل رجال السلطة ،

وختم كلامه قائلا : « ولسنا من الذين يريدون المعارضة للمعارضة ، وستجد الحكومة لو قامت بعمل نعتقد بصلاحه ستجد منا كل تأييد وتشجيع » .

ثم اعطى الكلام بعده الى احمد النقيب نائب البصرة فانتقد هو الآخر الاوضاع العامة في البلاد ، وهاجم سياسة البذخ على المشاريع وعلى مجلس الاعمار . ثم انتقل بالحديث الى قضية فلسطين وكيف شرد ابناء فلسطين من وطنهم « وجعلناهم بلا مأوى ومسكن وبلا شرف » !

ثم توالى في الكلام بعده : توفيق السمعاني ، نائب الموصل ، عبد الحميد الهلالي ، نائب البصرة وعبدالرزاق الشихلي نائب بغداد ومحمد مشحن الحردان ، نائب الدليم . منتقدين بعض الاوضاع ، ومطالبين باصلاحها وبعد ان لم يبق الكلام لاحد من النواب . طلب رئيس الوزراء جميل المدفعي الكلام ليعقب ويرد على المنتقدين ، فاعطى له ، فوقف ليقول :

سادتي جلستنا اليوم هي حقا مباراة خطائية حماسية رائعة ، ربما كسب قصب السبق فيها معالي زميلي المحترم الشيخ محمد رضا الشبيبي الذي طالما زاملني في كل وزارة الفتها ، وكان لاراء معاليه النصيب الاوفر في ارشادي . سادتي عرضت بان بياني هذا المقتضب لم يكن منهاج وزارة مفصل ، واشرت الى البحث الطويل الصريح الواضح سوف يكون عندما تتقدم بميزانيتنا ، وهي سوف تقدم في الايام القادمة .

تفضل الاخ اسماعيل الغانم وقال ان الثورة والشغب التي حصلت في البلد احداثها سياسيون مغرضون ، اما انا فاعتقد غير ذلك ، واقول بانه احداثها اناس بدافع مبادئهم الهدامة ، بحيث اخرجوا الامر من ايدي الاحزاب ولم يبق في الميدان ما يمكن ان يقضي على الثورة ، الا ان يتدخل الجيش ، ويحافظ على النفوس ، واموال الناس التي كانت وشيكة النهب والسلب ، واستطرد الاخ بقوله انه يتوقع ثورات وانتفاضات طالما الحكومات ، حسب رأيه لم ترض الشعب . فاعتقد ان كل الحكومات حسب رأيه لم ترض الشعب وارضائه ، وقد يكون هناك اختلاف فيما بينها في كيفية ادارة دفة البلاد ،

وبالنتيجة كلها عاملة في سبيل رفاه الشعب واسعاده ، كما وقد يكون هناك بعض التقصير والنقص وهذه الامور لا يخلو منها بشر . اما الانتفاضات التي تقع رغم كل ما تبذله له الحكومة من جهد ، فان الحكومة قادرة على قمعها حفظا لسلامة البلاد وحقوق الناس واموالهم وارواحهم واستقرارهم .

يسأل بعض الاخوان عن مدى دوام الادارة العرفية فاني اطمئن الاخوان بانه عندما نجد انتفاء الاسباب ولم تبق ضرورة لدوامها ، وسوف ننظر في الغائها ، كما وسننظر في امر الاحزاب والجرائد الملغاة امتيازاتها على هذا النحو .

تهجم السيد عبدالرزاق الحمود نائب البصرة على الساسة القدماء ، فاني اطمئنه ان الساسة القدماء هم الذين وجدوا المجالس النيابية ، واصبح فيها من امثاله نوابا نسمع لاقوالهم وخطبهم الان بكل رحابة صدر ، وهي نعمة من نعمه تعالى يجب ان نذكرها .

وتكلم الاخ عبدالجبار الجومرد وتهكم نوعا ما على الالقاب الفخمة الضخمة نحن لم نسبغ على انفسنا هذه الالقاب الضخمة ، وانما هو امور جرت عليها الدول واستعملتها وقد لفظها الاخ علي كمال دون ان يأخذ موافقتنا على استعمالها ، ونحن نحتج عليه ... (ضحك من قبل بعض النواب) لعدم اخذه موافقتنا بذكرنا ، وهذا لم يكن قصورنا (ضحك) .

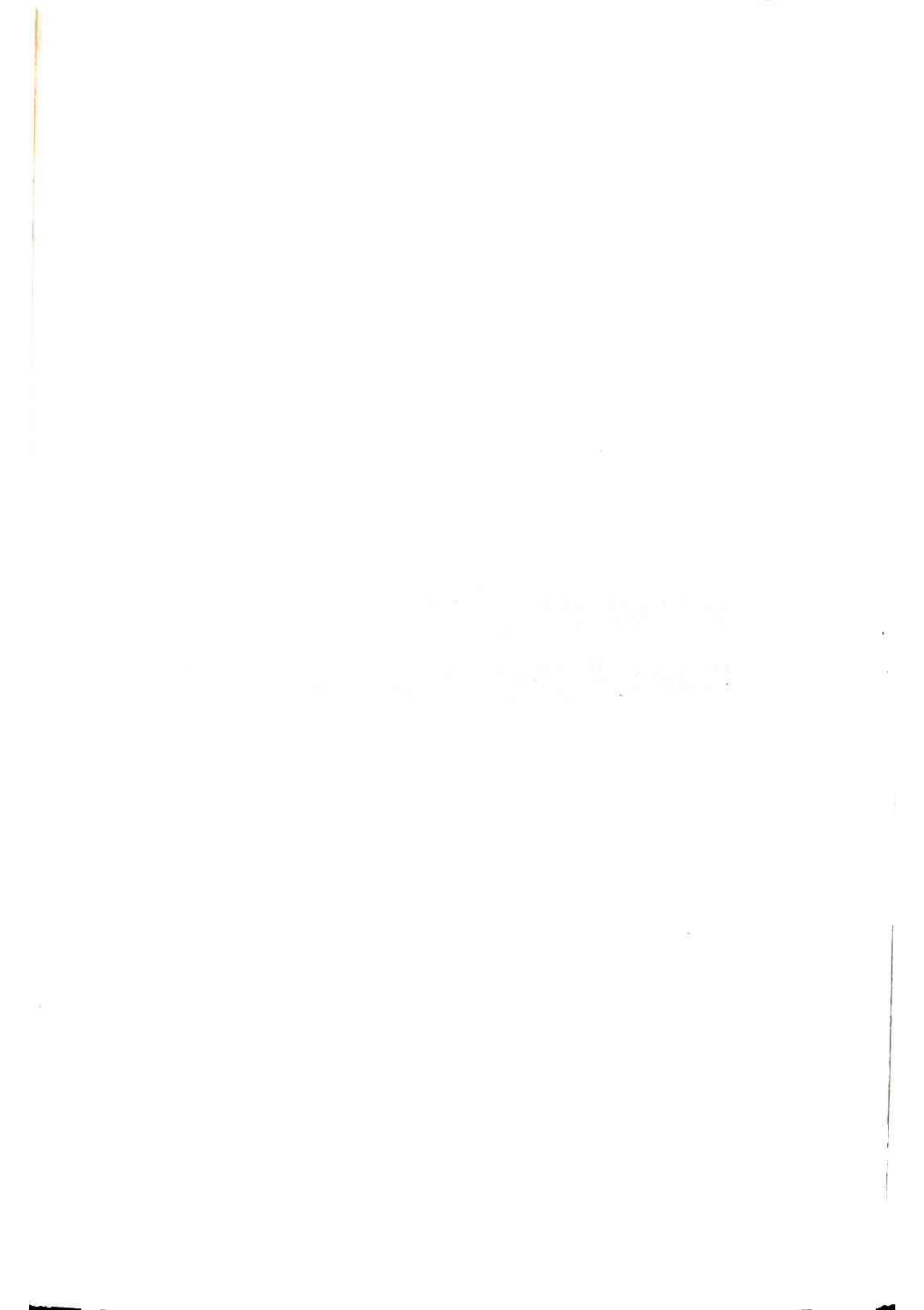
كما وقد تكلم الاخ حسن عبدالرحمن واستهل قوله في الحكم الصالح الذي يفكر الشعب فيه ، وهذا صحيح لا نختلف معه فيه ، انما تقدير كونه صالحا او غير صالح فهذا امر يقدره ذووه طبعا .

اما الزمرة الاستقرائية التي نعتنا بها صديقنا السيد عبدالرزاق الشيعلي فلا تقبل بها . نحن لسنا ارستقراطيين ، وانما نحن من الشعب والى الشعب ، وسنبقى كذلك الى الابد وسنثبت له ذلك في المستقبل ان شاء الله ، كما كنا في الماضي .

اما النائب محمد مشحن الحردان لا يأمل فينا خيرا بسبب تنافرنا على ما يدعي هو ، فهذا امر يعود له وحده ، اذ لا يوجد بيني وبين اي من زملائي اية نفرة . هذا واعتقد كما وضحت ان منهاج الوزارة سيأتيكم مع الميزانية المقبلة وسوف تتقبل وقتذاك كل انتقاد ومعارضة بكل رحابة صدر ، وارجو من المجلس العالي ان يكتفي بهذا ، والا فاني اطلب طرح الثقة بالوزارة ، واني كما تعلمون ابعد الناس عن التمسك بالحكم وتولي المناصب لولا الضرورات التي تقتضيها مصلحة الامة والبلاد .

* * *

ماذا دار في مجلس النواب عام ١٩٥٣ ؟!
ولماذا ردّ نوري السعيد بعنفٍ على الجومرد ؟!



في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الاثنين الموافق الحادي عشر من شهر مايس ١٩٥٣ عقدت الجلسة الثالثة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب العراقي برئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي .

اعلن رئيس المجلس في بدء هذه الجلسة عن ورود ارادتين ملكيتين صادرتين باسناد منصب رئاسة الوزارة الى جميل المدفعي ، وتعين اعضاء الوزارة الجديدة ، وذلك بعد ان قدمت الوزارة المدفعية السادسة استقالتها اثر الانتهاء من تسنم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية لبلوغه سن الرشد في الثاني من شهر مايس ١٩٥٣ .

وكان ابرز وزراء الوزارة المدفعية السابعة هم : علي جودت الايوبي نائبا لرئيس الوزراء وتوفيق السويدي وزيرا للخارجية ونوري السعيد وزيرا للدفاع ، وحسام الدين جمعة وزيرا للداخلية و خليل كنه وزيرا للمعارف وعبدالوهاب مرجان وزيرا للمواصلات والاشغال ومحمد علي محمود وزيرا للعدلية وضياء جعفر وزيرا للاقتصاد وعلي ممتاز وزيرا للمالية وماجد مصطفى وزيرا للشؤون الاجتماعية ومحمد حسن سلمان وزيرا للصحة .

وعند اعلان رئيس المجلس عن ورود هاتين الارادتين الملكيتين ، وبعد قراءتهما طلب عدد من النواب الكلام حول ذلك .

وتكلم بعض النواب معارضا سياسة الحكومة السابقة ، التي جاءت هذه الوزارة امتدادا لها ، ودافع عنها البعض الاخر من السائرين في ركاها !! وتكلم الدكتور عبدالجبار الجومرد - نائب الموصل - الذي كان يعد من ابرز المعارضين لسياسة الحكومات الملكية المتعاقبة . فقال :

ايها السادة قبل ان ابدأ حديثي الذي اعتقد بان سيكون فيه شيء من الاسهاب اوجه سؤالاً او طلباً الى معالي وزير الداخلية ان يعد المجلس العالي بان لا تلعب يد الرقيب في خطب المعارضة لان ليس من النظم الديمقراطية ان تتحدث هيئة تشريعية في قضايا البلاد الدقيقة الخطيرة فتودع امام موظف محترم من الموظفين فيتصرف بها تصرفات خاصة فيحرم الرأي العام من سماع حقيقة ما قالته المعارضة في مشاكل الدولة الحيوية واذا وجهت كلمتي الى معالي وزير الداخلية في هذا الشأن ففي نفس الوقت اوجهها الى سائر المسؤولين من اعضاء الوزارة الحاضرة ، اننا نقف في هذه الساعة امام أمرين خطيرين أولهما امام القسم الذي اقسمناه على خدمة الامة والوطن ، وثانيهما امام هذا العهد الجديد الذي نأمل ان يكون عهداً يشتمل على اسعاد هذا الشعب ، وانتي اذا اردت الخوض في موضوع سياسي دقيق اتحاشي التدخل في الشؤون الشخصية لان السياسة شيء والتدخل في الشؤون الشخصية والطعن بها شيء آخر .

والسياسة تأييد او معارضة او نقد لا ذع لاعمال السياسيين لا لاشخاصهم فاذا تطرقت الى بعض الاعمال التي قام بها بعض شخصيات هذا البلد من السياسيين فلا اقصد الطعن باحد لاني من ابعد الناس في الطعن بالشخصيات . سادتي سمعنا بين اونة واخرى - في الجلسات الماضية - بعض المسؤولين يدعون الى نسيان الماضي واسدال الستار عليه والتطلع الى الامام فقط وعدم الالتفات الى الوراء ولست ادري لِمَ يدعون الى ذلك ؟ لان الماضي البعيد او القريب فيه شيء من البشاعة في الاعمال السياسية ام فيه ما يؤذي العين اذا نظرت اليه ؟ ام ان الغاية من ذلك نسيان الماضي ليخلوا لهم الميدان من جديد فيستمرروا على نفس اساليبهم المتبعة حتى تصل البلاد الى حالة أسوأ من الحالة التي نحن فيها ، ان النظر الى الماضي فيه عبرة وفيه درس وتذكرة وان الماضي جذور للحاضر واساس للمستقبل لذلك اود التطرق باختصار الى شيء من هذا الماضي لا لاجل التحدث عن هذه الوزارة بل اداء للخدمة التي

اقسمنا اليمين لها ولكي نقول كلمتنا في الحاضر ونضع المستقبل امام المسؤولين ليحاسبهم الشعب عليه غدا . عندما تكونت هذه الدولة في أيامها الاولى كانت هناك سياستان متضاربتان (وطنية) واخرى (استعمارية) وكان الصراع بينهما تارة داميا واخرى مؤلما وقليلما كان ينهي هذا الصراع باتتصار شعبي ، فلما تطورت الاوضاع في البلاد ونشط الرأي توارى الاستعمار وراء حجاب ، وكمن كما تكمن جراثيم السل في جسم المريض . لا يعلم اين مقرها واين مستودعها الا بمنظار مجسم ، وهناك نشأت في البلاد سياستان متضاربتان ايضا سميت احدهما سياسة التطرف وهي السياسة الشعبية ، ودعيت الاخرى بأسم خلاب « سياسة الامر الواقع » وهي سياسة هؤلاء الذين بقوا طوال هذه المدة يتناوبون الحكم ودام الصراع بين السياستين حتى يومنا هذا وبقي معتقوا سياسة الامر الواقع يهتمون العناصر الميالة مع شعور الشعب بالتطرف والاندفاع وراحوا يقاومون هذه العناصر بشتى الاساليب حتى كادت تنقلص الفكرة الوطنية وتخمد الشعلة المتوقدة من رغبات الامة ، واندفعت عناصر التذمر من هذا الوضع الى جهات حزبية سرية ، هذه السياسة الواقعية هي التي اخذت الحكم واستأثرت به ولم تقبل في حضيرتها الا العناصر التي تؤمن بمبادئها وتقبل ان تسير البلاد كما يوحى لها الدهر دون ان يكون هناك عاطفة او رغبة في التقدم مع موكب الامم لان العاطفة في ظرهم شيطان كما قال فخامة السعيد مرة : اتقوا شيطان العاطفة .

نوري السعيد - وزير الدفاع - مقاطعا - هذا تفسيرك انت . .

عبدالجبار الجومرد - مستمرا - ولئن كان للعاطفة شيطان واحد فان السياسة الواقعية مليئة بالشياطين هذا هو الفرق بين العاطفة السياسية والسياسة الواقعية واسمحوا لي ان احدثكم شيئا عن تاريخ السياسة الواقعية القريب ، ففي دورة المجلس السابق كان معتقو سياسة العاطفة قليلي العدد وهم المعارضون طبعا بينما كانت الاكثرية من مؤيدي سياسة الامر الواقع ، لذلك كان الاجتماع الاول من تلك الدورة ميدانا رجبا لاختراق النظام

الداخلي وتجريح الدستور وللإستهانة بالنظام الديمقراطي الى ابعد حدودها،
وخير مثل على ذلك ان المجلس المذكور في ذلك الاجتماع صدق معاهدة
الصلح بين ايطاليا والعراق وهي مكتوبة بلغة اجنبية ودون ان تترجم الى
اللغة العربية . اجل صدقها المجلس وهو لم يعلم ما في مضامينها وهذا لا يكون
قطعا حتى في اواسط افريقيا . لما انتهى الاجتماع الاول من الدورة الماضية
كان على الحكم زعيم السياسة الواقعية (فخامة نوري السعيد) وكانت
الاحكام العرفية معلنة يومئذ فشكل حزبه « الدستوري » في شهر تشرين
الثاني عام ١٩٤٩ وعند افتتاح الاجتماع الثاني للدورة النيابية هجم على
المجلس وانتزع منه ما يزيد على (٧٠) نائبا سجلهم في حزبه !!

السعيد - وزير الدفاع - مقاطعا - هذا الكلام لا اريد ان اسمعه انا
لم اهجم على المجلس واطلب من النائب سحب هذه الكلمة والاكثرية لاتوافق
على هذا الكلام الذي هو اعتراض على المجلس ارجوك يا معالي الرئيس ماهذا
التعبير ؟!

الرئيس الدكتور محمد فاضل الجمالي - مخاطبا الجميع :

- ارجوك ان تكون العبارات متناسقة !

عبدالجبار الجومرد - مستمرا - اعتقد ومعالي الرئيس من العلماء
يعرف المقصود من هذا الهجوم . كفلاز هجم على الكتاب الفلاني او هجم
بقوله او باغرائه او بأي شيء اخر . وهؤلاء الحقوقيون يعرفون ذلك وانا لم
اتعد حدود الادب وهذا عميد الادب في العراق معالي الشبيبي موجود فانا لم
اهاجم شخصا وانما اراعي حقوق الادب البرلماني . انا اتكلم عن الساسة وان
عمل الحزب الدستوري عمل كبير في الدولة ، واذا جرحت شخصا فله ان
يتكلم .

جواد الشعلان - نائب الديوانية - مقاطعا - اذا جرحت اجرحك .

عبدالجبار الجومرد - مستمرا - اذا اردت ان تجرحني بالرصاص فانا
حاضر ، اكرر واقول ان هذا الحزب المحترم الذي جمع اعضاء من سائر طبقات

الشعب اخذ من النواب (٧٠) نائبا وسجل الاكثرية في حزبه فلم تبق للمعارضة اية قيمة اذ كان المجلس العالي تحول بين جدران هذا الحزب فهو يصدر القرار ويصبح في هذا المجلس قانونا . وحقا لما دخلت اكثرية في حزب فخامة نوري السعيد اصبحنا اشلاء لا نستطيع عمل اي شيء مادامت المقررات التي تتخذ في هذا الحزب تصبح قوانين قبل ان تدخل المجلس ولما قدمت المعارضة استقالتها الاولى في تلك الاونة حدث تمزيق في النظام الداخلي لانه لما رفض المجلس قبول الاستقالة الاولى وقدمت استقالتها للمرة الثانية كان خمسة من النواب قد طلبوا التصويت عليها بطريقة تعيين الاسماء باقتراح ولكن لم يحترم هذا الاقتراح ولم يعمل به فاجرى التصويت على هذه الاستقالة الثانية برفع الايدي فقلبت . وهذا مثل رائع من اعمال سياسة الامر الواقع . ثم ربما يتساءل البعض من الاخوان اذا كان الهدف من هذا العمل ودخول الحزب في المجلس واخذ اكثرية الساحقة في تلك الصورة التي هي مخالفة في عرف الدستور . اقول لان الاعضاء لم تنتخبهم الامة بل انتخبوا كمستقلين واذا سمح ان ينقل من هذا الحزب الى حزب اخر لم تسمح اكثرية حزب الاتحاد الدستوري بذلك . حقيقة حدث بواسطة هذا الحزب انقلاب سياسي اوجد صراعا عنيفا في البلاد بعد ان اصبح رئيس الحزب الدستوري بهذه الاعمال هو الديكتاتور الحزبي .

نوري السعيد - مقاطعا - ولي الفخر ذلك فخذ الاكثرية الى جانبك ان استطعت . .

عبدالجبار الجومرد - مستمرا - ولماذا هذه الدكتاتورية الحزبية وماهو الغرض منها ؟ الهدف جعل الاكثرية تسمح لرئيسها ان يأتي في اي وقت شاء بكل ما يشاء وفعلا جاء باتفاقية للنقط وقدمها على طريقة سألشرحها لحضراتكم .

نوري السعيد - مقاطعا - ولي الفخر وان كل مجلس نيابي له اكثرية فخذ الاكثرية لك ان استطعت ؟

عبد العزيز الخياط - نائب الكوت - مقاطعا - ان هذه الاتفاقية
أحسن من اتفاقية ايران . ألم تزود رواتبكم وانت تتناوشون الزيادة وتهاجمون
الوزارة ؟

عبد الجبار الجومرد - مستمرا - استرسل بالحديث لاوصلكم الى
حديث اهم من النفط . سادتي كان زعيم الاكثرية فخامة السعيد في ذلك
الزمن يفاوض لندن في قضية النفط وبقيت هذه المفاوضة زمنا طويلا محاطة
بالكتمان واتحدى كل شخص يقول انه يعلم كيف كانت تجري المفاوضة وكلما
صحنا اسكتنا . وقيل لنا بان الامر سري ولما انتهى كل شيء في المفاوضات
السرية النفطية اعلن فخامة السعيد الاتفاقية في الصحف قبل عرضها على
المجلس بثلاثة ايام وتعمد ان تكون الايام بين نشرها في الصحف وبين عرضها
على المجلس ايام عطلة فلم تستطع الصحف الحزبية مناقشتها ، ثم ادخلت الى
المجلس في وسط المناقشة على ميزانية تلك السنة - اذ يذكر بطل النفط ذلك -
وفي جلسة واحدة صودق عليها بسرعة وخرجت حالا ولم يكن للشعب ان
اضرب من الموصل الى البصرة .

نوري السعيد - مقاطعا - اتهم طلبتهم الاضراب ، ولم تضرب البلاد .
عبد الجبار الجومرد - مستمرا - اذا يسمح الرئيس لمقاطعة خطابي ، فانا
حاضر ان اقاطع خطاب كل نائب .

اصوات من بعض الاعضاء - اتهم عملتهم الاضراب .

عبد الجبار الجومرد - مستمرا - وهكذا كانت بعض اعمال رجال
(سياسة الامر الواقع) . وقيل في النفط ما قيل ومنعت اقوال البعض من
الاعضاء فقالوا في الاتفاقية ما لم يقله مالك في الخمرة والاكثرية البرلمانية
موجودة والدكتاتورية الحزبية اتاخدت على صدر البلاد فانتهت الاتفاقية ومع
العلم ان رئيس الاكثرية لما شكل حزبه كان هو في الحكم وكانت هناك ادارة
عرفية واقوال اكثر ان فخامة وزير الدفاع توسط لاختد اناس الى حزبه وطلب
مني ان اكون حد اعضاء الهيئة المؤسسة للحزب جرى هذا بتوسط الاستاذ

معالي خليل كنه بأمر من فخامة السعيد فقلت لخليل يجب ان تستقيل الوزارة وترفع الاحكام العرفية ويحل المجلس وينشر بيانه عندئذ ادخل في الحزب •

نوري السعيد - مقاطعا - ما علاقتك ؟ أتبحث عن شخصي ؟

عبدالجبار الجومرد - مستمرا - اذا كان الكلام لا يعجب احدا فهي حقيقة مجردة لوقائع ثابتة فعندما استقال فخامة السعيد من وزارته الاخيرة ••

نوري السعيد - مقاطعا - هل تتباحث عن شخص او عن ميزانية عامة ، اني ارى هذا البحث لا علاقة له مطلقا بالميزانية ••

عبدالجبار الجومرد - مستمرا - اتكلم في صميم سياسة الدولة لاني اريد ان اوصل الى الساعة التي نحن فيها لكي نستقبل عهدا جديدا • عندما كان الحزب الدستوري هو المسيطر على المجلس كانت هناك حالة اخرى وهي انه لا توجد شخصية في الدولة مسؤولة تستطيع تأليف الوزارة ما لم يرض عنها زعيم الاكثرية جاءت وزارة السويدي فقلت له بوقتها انك قائد تقاتل بجنود غيرك • فغضب بينما النشاط الحزبي بدأ يمتد في العراق • اخذت الاحزاب تستميل الشعب وتذكي جذوة الحماسة فيه وحدثت حوادث لا يجهلها احد بان جاءت وزارة فخامة العمري وكان ماكان من امر الحوادث التي جرت في عهدها وانتهت بتلك الحوادث على اساس الانتخابات واصلاح حالة البلاد فكانت تلك الانتفاضة التي جاءت على اثرها وزارة عسكرية فحلت الاحزاب وارتاح الناس ولم يبق في البلد حزب يناوئ الحزب الذي تبلور كما كان متبلورا في الخفاء والان البلاد مقبلة على عهد جديد وامامها امور خطيرة دولية وقد وضعت الوزارة الاحكام العرفية سيفا على رقاب الناس ، ومنعت الحياة الحزبية وسدت الصحف واصبحنا ولم يبق الا صاحب الاكثرية هو الذي سيسير البلاد ، نحن في ظل نظام ديمقراطي وتنحط عتبة عهد جديدة ومع ذلك يراد ان تحكم باشخاص معلومين ارحموا الامة والله لا يمكننا ان نقول شيئا حتى تقف الاكثرية دون ذلك ••

« اصوات •• اذا ماذا تريد • هل تريد ان تسكت الاكثرية ؟ »

عبدالجبار الجومرد - مستمرا - دولة نظامها ديمقراطي واحزابها مغلقة
قولوا ايها السادة انها ديكتاتورية ؟ لانه اذا كانت المملكة ديمقراطية فافتحوا
الاحزاب والا فقولوا انها ديكتاتورية ولا تورطونا وتصبوا علينا النقمة ، لانه
لا توجد مملكة في العالم ديمقراطية وليس فيها احزاب فان كانت المملكة
ديمقراطية فافتحوا الاحزاب وان كانت ديكتاتورية فصارحونا حتى نرضخ
للامر الواقع . احذثكم ايها السادة اننا مقبلون على عهد جديد واننا مقبلون
على امر ايسره اكتساح الاوطان وفضائح الامهات . الدفاع المشترك يجب
على الامة ان تقول كلمتها فيه لا ان يقول ذلك شخص او اشخاص معينين ؟
كل واحد منكم عنده اولاد وانا لي ثلاثة اطفال وكل منكم يحرص على حياته
وحياة غيره ويحرص على منفعة غيره فعلى الامة كما ذكرت ان تقول كلمتها
في الدفاع المشترك لا ان يقولها البعض المستند على رأي حزب دكتاتوري
مستر وربما اقف موقفي هذا وانا اقول الحقيقة المجردة العريانة ، اننا
مستقبلون على امر يجب ان يفسح المجال فيه للامة لان تقول كلمتها فيه لانه
مصير يتعلق بحياة الامة ومماتها وليس الحكمة ان يترك الامر للمجلس وحده
دون استشارة الكتل والاحزاب ففيها علماء وغياري مثلكم شاركوهم معكم
في الرأي ولا تنفردوا فيه . هذا هو دفاعي عن الحزبية وعن الصحافة ورأيها ،
انتي احذركم سادتي النبلاء احذركم من ان الحوادث المقبلة ليست بالامر
الهيمن وسياسة التكتل ليس من صالح البلاد وسياسة التشويش والتضليل في
صحف ماجورة ليس من مصلحة الامة . اني لا اطمع بأمل ولكني اقول على
خوء القسم الذي رفعت يدي من اجله والعهد الجديد الذي تأمل الامة فيه
كل خير هذا ما اردت قوله اما سياسة التكتل والمباغطة في المجلس فليس في
صالح الامة .

اخواني ربما يكون من المفارقات ان انتقل من هذا الوضع المؤلم الى
آخر يتعلق في داخلية البلاد وانا اضطر الى هذين الموضوعين المختلفين لاني
لا اتكلم عن الميزانية العامة مادام استعمال الحق في الاكتفاء بالذاكرة موجودا .

سادتي الواقع اننا كما نشكو من الوضع الخارجي وتآلم من السياسة العليا في البلاد وكيف انها تسير على طريق يحتاج لتوجيه اكثر ، نحس بالم في قضية تتعلق بمصير البلاد ، الواقع انني اردت ان اختصر كلامي حول الموضوع واختصرته اكثر مما يجب فوقفت على جملة قد تكون فيها طرافة ومغزى ذلك ان هذه الاوضاع السيئة التي نشكو منها في الداخل تستند بالحقيقة الى سببين وكل سبب يلخص بكلمة واحدة السبب الاول يجب علينا ان نحذف من القاموس كلمة (تقريبا) والثاني ان نحذف كلمة (لا بأس) اما بالعامية (ما يخالف) فلو سألت معالي وزير الداخلية وقلت له كم عدد نفوس العراق لاجابني كذا مليون تقريبا ولو سألت وزير الزراعة :

كم لديك من الاطنان من انتاج القمح والشعير ؟

احدثكم ايها السادة عن طريقة وقعت في هذا المجلس قبل عام كان انتاج الزراعي في الموصل حسنا فلما هبط سعر الحاصل في الاسواق كان وسط العراق وجنوبه بحاجة الى الحنطة فكان الاجدر ان تشتري اذا هبط سعر الحاصل فجاء تجار الى الموصل واشتروا الحنطة وكلما نزلت حنطة الى السوق اشتروها والناس لا يعلمون الى اين تذهب .

وتعلمون ان الشعب لا يميل الى الحكومة لانه قليل الثقة بها لاسباب اهمها انها لا تميل الى الارقام فكان الاهلون يعتقدون ان الحنطة تهرب الى الخارج فحدثت بالمدينة حوادث تدعو الى القلق وكنت في وسط هذه الحوادث فاتجهنا الى الادارة وطلبنا منها ان تحصى عدد الاكلين وتحصر الانتاج لئلا تجدد المجاعة فكان جواب الادارة انها لا تدري بعدد الاكلين ولا كمية الانتاج فعمت الفوضى وكتبت الادارة الى الوزارة فكانت النتيجة ان اشترت الحنطة من الخارج من كندا التي ادت الى هذه الضجة وبقيت حنطة الموسم موجودة حتى الان ، فانا اسأل لم اشترت الحنطة من الخارج ، ولم بقيت الحنطة في الموصل ؟ فارجو من معالي وزير المالية ان يلتفت الى ذلك . اما الكلمة الاخرى التي سببت كوارث في المملكة فهي كلمة « لا بأس » او « ما يخالف » فاذا

قلت الوزير او المدير الفلاني عمل كذا وكذا قيل لك « ما يخالف » واذا قلت انه عين فلان وهو مرتشي قيل لك « ما يخالف » وكل ما يحدث في البلد من مصائب وسألت المسؤولين عنها قالوا لك « ما يخالف » فما دامت كلمة « ما يخالف » موجودة لم لا يكون الموظف مرتشيا وسارقا فكلمتا «مخالف» و « تقريبا » حطمتا المملكة والامة .

وبعد ان انهى نائب الموصل الدكتور عبد الجبار الجومرد كلمته ، طلب وزير الدفاع نوري السعيد ان يتكلم ، فأعطى له رئيس المجلس الكلام ، فوقف ليقول :

— سادتي — كما يشهد المجلس ، وكما دون في محاضر الجلسات ان نائب الموصل المحترم له غرام خاص بي اجهله مع الاسف ، الا في الايام الاخيرة، ارجو ان يلتفت النواب الى خطبه السابقة التي لم ينتقد غير شخصي والان ايضا لم ينتقد من رجال هذا البلد سوى شخصي واريد الان ان اضع امام حضراتكم هذه الانتقادات واحدة فواحدة ، واريد ان يزنها هو بنفسه وحضراتكم والرأي العام ، لنرى ما اذا كانت لي او علي . في خطبته السابقة قارن بين العراق الحديث والعراق في عهده الزاخر ، وخرج بنتيجة واضحة هي ان العراق قد تأخر وحمل الحكومات العراقية المتعاقبة — وسيما انا — مسؤولية هذا التأخر فهل هذا صحيح ؟ وهل يتذكر القرون العديدة التي مر بها العراق ما بين العصر الذهبي وبين الحكومة الحديثة ، افلا يكون من الانصاف ومن باب تقرير الواقع ان يتذكر حالة العراق في تلك الفترة المظلمة وما وصل اليه من التقهقر والانحلال عند قيام الحكومة الوطنية وقد صور للسامع ان الحكومة العراقية تسلمت المسؤولية مباشرة من حكومة هارون الرشيد والمأمون ، ثم عمل فيها معول الهدم ؟ فهل الرأي العام بلغ الجهل ان لا يقدر او لا يدرك هذه المغالطات والعبارات التي لا تنطبق على الواقع ؟! ثم قال : « وفي هذا اليوم كان ملخص هجومه بأني هجمت على المجلس بالدفاع وانهتبت النواب ، وكونت الحزب ، وهو اساس ، المعضلة في تاريخ العراق .

سادتي لماذا سعادته او حضرته او سيادته لا يهاجم المجلس وينتزع اعضاءه
ايضا كما يرغب ويكون الاكثرية كما يشتهي فهل احد منع النائب او اي
شخص ان لا يمنع او يقتنع او يهاجم وينتزع الاكثرية بالشكل الذي صورته ؟
من الذي منعه ليهاجم ويأخذ الاكثرية ، ويأتي بالدكتاتورية التي وصفني بها ،
ويملي على المجلس ما يريد ، لان الاكثرية معه كما يريد ويشتهي فما هو المانع
له ولغيره من ان ينتزع الاكثرية ويأتي للمجلس ؟ هذه ايضا مغالطة فيها ان
جميع مجالس العالم التي تتحلّى بالنظم الديمقراطية تسيرها الاكثرية لا الاقلية
وهذا السير ليس بدكتاتورية كما غالط ووصف الدكتاتورية . فهذه مغالطات
لا تحتاج الى دحض ورد . سادتي لقد لاحظتم النائب المحترم يريد دوما ان
يؤثر بكلامه من ان الاقلية مهضومة ولا تستطيع ان تسير سياسة الدولة ، فانا
ارجو ان يدلني في اي بلاد من بلاد الله تسير الاقلية الاكثرية الا في
الدكتاتوريات وهذا ما يريد ان يتحلّى به وهو الذي يريد ان يكون دكتاتورا
بالاقلية عن طريق مغالطات وعبارات منمقة ، لا تتصل بالواقع لاجل ان يحكم
ويكون دكتاتورا هو وجماعته لا عن طريق الاكثرية الصحيحة كما تسير النظام
الديمقراطية .

سادتي تكلم عن العاطفة والواقعية ، وانا لم اقل في حياتي ان العاطفة
ليس لها تأثير ولا يستطيع ان يدعي في العراق مواطن واحد ليس له عاطفة وطنية
تقل وطنية عن هذا الرجل النائب المحترم فليس بإمكانه ان يدعي انه اكثر وطنية
من كل احد فكلنا مواطنون - ونجتهد لخدمة هذا البلد . نامل ان يسير مع
هذه العاطفة العقل ايضا - والعاطفة وحدها اشنع شيء ..

سادتي انا لا اريد ان ادعي او افكر في يوم من الايام بأنني احسن رجل
او اكثر وطنية من غيري ، فانا كبقية الرجال اعترف بخطأي واعترف بنقصي
كما واعترف بفضائل الاخوان كل واحد من اعضاء المجلس وخارجه فكل
هؤلاء الذوات المحترمين له فضل على البلاد ، واني لا افكر باني اعلى منهم
واتمنى ان يأتي اليوم الذي يتحمل المسؤولية غيري ، واذهب انا لا ستريح

بعد ان كافحت مايزيد على الاربعين سنة ، فانا لست مغرم بوزارة أو رئاسة
وزارة انما كل ما يهمني ان ارى البلاد تسير سيرا مطمئنا لتصل الى ما نرغب
فيه بطرق مضمونة العاقبة ولا تترك من امرها صغيرة او كبيرة ، لا كما يتصور
النائب من ان الواقعية ليس فيها عاطفة وهو يريد ان لا يعترف بها فيتخذ
من ذلك واسطة لتضليل الرأي والناس البسطاء لا غير البسطاء ، فسادتي أذا
اعتقد ان النائب المحترم قد لا يتحمل وجودي في الوزارة بأي شكل من
الاشكال ، وقد يتمنى ان لا اكون في الحياة وانا اشاركه واتمنى من الله عز
وجل ان يخلف رجلا احسن من الرجال الحاضرين واحسن مني وهذا ما
افتخر به كل الافتخار ، وانا مستعد ان اكون بمعية اي عراقي يسير في البلد
الى خيرها وسعادتها ولكن بالطرق المضمونة التي توصل البلد لهذه الغاية لا
ان يدهورها ويدهور البلد ويضيع اتعاب ٣٠ او ٤٠ سنة . انا احد المشتغلين
وكذلك غيري امثال المرحوم ياسين الهاشمي والمرحوم عبدالمحسن السعدون
لخدمة هذا البلد من نتائج اعمالهم واتعابهم . وقد سمعوا امر واقسى مما
اسمع - وتحملوا بصبر وجلادة . ويجب ان تتحمل بصبر وجلادة امثال هذه
الاقوال .. » .

وبعد ان انهى (الباشا) نوري السعيد كلامه - الذي كان يبدو عليه
الانفعال حين القاء في هذه الجلسة الصاخبة التي قدر لي ان احضرها كصحفي
وأن أراقب مجريات الاحداث عن كثب - طلب الكلام عبدالعزيز الخياط
نائب الكوت ومن اشد المناصرين لسياسة نوري السعيد ، فأعطي الكلام ،
غير ان ذبيان الغبان نائب بغداد ابتدر الخياط قبيل ان يلقي كلامه قائلا .

- هل انت مدافع .. أم مهاجم ؟!

فضح المجلس في الضحك على هذا التساؤل !!

* * *

فيضان دجلة عام ١٩٥٤ :

**هل فكر الجيش باسقاط النظام الملكي
في ذلك الظرف..ولماذا تأجلت المحاولة !؟**

لم تشهد بغداد ، وبعض المدن العراقية ، التي يمر بها نهر دجلة ، مثل تلك الايام العصيبة من شهر اذار عام ١٩٥٤ •

فقد كادت العاصمة العراقية ان تتعرض لافجع كارثة في تاريخها ••

لقد هددتها مياه دجلة العارمة ، تهديدا مباشرا ••

ولكن لطف الباري عز وجل ، وهمة رجالها وشبابها ونسائها ، وفي مقدمتهم رجال القوات المسلحة •• انقذها من خطر محقق ، ودفع عنها غائلة المياه الجارفة المدمرة •

وكانت الدلائل تدل على ان موسم الفيضان في نهر دجلة هذه السنة (١٩٥٤) سيكون من الفيضانات الخطرة ، نظرا لكثرة الثلوج التي تساقطت في شمال العراق وكذلك في الاراضي التركية •

وقد اشار وزير الزراعة السيد عبدالغني الدلي عند جوابه على سؤال السيد نصرت الفارسي في مجلس الاعيان عن التدابير الحكومية في مكافحة الفيضان الخطر المقبل • و اشار الى ان وزارة الزراعة - وهي المعنية بشؤون الفيضان - اتخذت كل الاحتياطات الضرورية لصد الخطر • وانها وضعت نشرة عن تدابير الفيضان لسنة ١٩٥٤ •

وجاء في النشرة المذكورة ، انه عندما تبلغ قراءة المقياس في بغداد ال (٣٤) مترا وتدل المعلومات على حصول زيادة اخرى ، يقوم مهندس منطقة سداد دجلة في بغداد ، بأخبار كل من متصرفي (محافظتي) لواءي بغداد وديالى • ومهندس منطقة ري ديالى وبقية المراجع المختصة ، وعلى المتصرفين المذكورين ان يقوموا فورا بانذار كافة الزراع والاشخاص المسؤولين باقامة حارسين اثنين ليلا ونهارا في صدر كل جدول ، وكذلك احضار الترتيبات لخفارة سداد النهر •

وجاء في النشرة ان اعظم مصادر الخطر لمدينة بغداد وضواحيها هي تلك الاقسام من المدينة الملاصقة مباشرة بالنهر ، وكذلك سداد الفيضان في الجانب الايسر من النهر فوق المدينة . وان حدوث كسرة في السداد الاخيرة يمكن ان يعرض المدينة الى تسرب مياه الفيضان اليها من جهتيها الشمالية والشرقية . وفي تلك الحالة تصبح السداد المحاطة بها المدينة من الشمال والشرق والجنوب مصدر خطر اخر اشد اهمية !

ومما يذكر ان خطر الفيضان سوف لا يهدد العاصمة في هذه السنة فقط ، بل في السنة المقبلة ، وذلك لان مشروع التثارت لا يمكن الاستفادة منه الا في عام ١٩٥٦ .

وفي مساء الجمعة ٢٦ اذار ١٩٥٤ اصدرت مديرية الري العامة نشرة الفيضان التالية :

« اصبحت حالة الفيضان في نهر دجلة مخطرة للغاية ، وهي حالة لم يسبق حدوثها منذ ثمانية واربعين عاما ، وبموجب السجلات المحفوظة في مديرية الري العامة » .

وقد بلغ الفيضان في رافد الزاب الكبير حده الاقصى في (اسكي كلك) يوم امس حيث بلغ تصريفه (٦٣٠٠) متر مكعب في الثانية . وهو مقارب الحد الاعلى الذي سبق وان سجله ذلك الرافد في السنين الماضية .

وقد سجل رافد الزاب الصغير في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم منسوباً لم يسبق ان سجله في السنين الماضية ، حيث كان تصريفه (٣٧٠٠) متر مكعب في الثانية ، ولا يزال مستمرا على الارتفاع .

كما بلغ الفيضان حده الاعلى في رافد ديالى ظهرا . حيث كان تصريفه مساء اليوم (٣٠٠٠) متر مكعب في الثانية ايضا ، وهو اعلى من اي تصريف سبق وان سجله ذلك الرافد في السنين الماضية .

وقد سجل نهر دجلة الرئيسي حده الاقصى في (فيشخابور) شمال الموصل اليوم ظهرا حيث كان تصريفه (٣٧٠٠) متر مكعب في الثانية !

وقد سجل رافد (العظيم) حده الاعلى في منتصف الليلة الماضية ، حيث كان تصريفه (١٥٠٠) متر مكعب في الثانية ، وهو تصريف عال جدا بالنسبة لذلك الرافد !

ان مجموع المياه الجارية في هذه الروافد ، مضافا الى كمية المياه الجارية في نهر دجلة الرئيسي ستسبب تصريفا اعلى في مدينة بغداد يساوي (١١٦٠٠) متر مكعب في الثانية تقريبا ، اذا لم يتم احداث كسرات شمال المدينة .

ولما كان اقصى تصريف ممكن ان يمر من بغداد من دون ان يهدد سلامة العاصمة هو (٨٠٠٠) متر مكعب في الثانية ، ويمثل ذلك منسوباً قدره (٨٠ ر ٣٥) مترا في بغداد ، فعليه يتحتم بصورة قاطعة احداث كسرات في ضفاف نهر دجلة شمالي بغداد لتخفيف وطأة الفيضان على العاصمة . وقد تقرر احداث اربع كسرات هذا المساء : واحدة في الجهة اليسرى من نهر ديالى في الموقع المسمى (الخفاجي) . وواحدة في الجهة اليمنى من نهر دجلة في الموقع المسمى (الرفيع) قرب الطارمية . واثنان في الجهة اليسرى في (اليهودية) و (الداودية) .

بالرغم من هذه الكسرات فسيظل منسوب نهر دجلة عاليا ومخطرا للغاية في بغداد اعتبارا من ظهر الغد ولعدة ايام بعده !

ان الدوائر المختصة قائمة باتخاذ الاجراءات الاضافية اللازمة لحماية السداد في الجهة الشرقية من بغداد وسداد الوزيرية والعلوية ومعسكر الرشيد من المياه التي ستتجمع ابتداء من ليلة ٢٦ و ٢٧ الجاري بسبب الكسرات التي تقرر احداثها في شمالي بغداد » .

وما كاد هذا البيان الذي اصدرته مديرية الري يذاع من اذاعة بغداد ، حتى دب الفزع والهلع في سكان بغداد وضواحيها .

لقد كان منظرا مؤلما وماساويا لسكان الصرائف الذين يعيشون عادة وراء سدة ناظم باشا .

لقد استخدمت متصرفية لواء بغداد عشرات من سيارات اللوري لترحيل هؤلاء السكان الذين يبلغون الالوف الى منطقة بغداد الجديدة وارض السباق

القديم - قبل ان تداهم المياه الجارفة !

وسهر سكان بغداد تلك الليلة الى الساعات الاولى من الفجر وايدهم على قلوبهم ، والقلق يساورهم خشية اجتياح مياه الفيضان الطاغية السداد التي راحت تن تحت رحمة التيار الجارف ، وسهر مئات المسؤولين ، وهم يرون شبح الغرق ماثلا امام اعينهم ، يتدارسون ويتداولون في كيفية تخلص العاصمة من الغرق الداهم . وكانت الساعات تمر ثقيلة رهيبة ، لان كميات المياه في حوض نهر دجلة ، لم يسبق لها مثيل منذ نصف قرن من الزمن !

وتسربت المياه الى كثير من الدور والمؤسسات والدوائر الحكومية القريبة من النهر ، وتحولت ساحة السراي الى بحيرة تعذر على الموظفين الوصول الى دوائرهم .

كما ان مديرية الطابو العامة (التسجيل العقاري) التي كانت تقع في السراي (القشلة) عانت صعوبات جمة في نقل السجلات والمعاملات الخاصة بالعقارات الى غرف في الطابق العلوي من المديرية . وقد استمرت هذه العملية يوم الجمعة باكملة .

وبلغ من تخوف اصحاب مخزن حسو اخوان في شارع الرشيد ان وضعوا اكياسا من الرمل امام مخزنهم .

كما ان سجلات البلاط الملكي قد نقلت الى غرفة علوية مساء اليوم ، وقد تعاون على نقلها كافة موظفي البلاط ومستخدميه !

وقد تفرغ الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء للاشراف على مكافحة الفيضان من يوم ان بدأ الخطر ، وهو يقضي ساعات كثيرة يوميا في مديرية الري العامة ، حيث اتخذ مقرا للرجال الفنيين لمراقبة الحال والاضطلاع بدرس طغيان الفيضان النهري !

ومرت على بغداد ليلة التاسع والعشرين من آذار ، ليلة كثيفة ، شاع فيها القلق والفرع في نفوس الناس ، وخاصة النساء والشيوخ والاطفال ، وارتفعت الاكف الى السماء تدعو الباري عز وجل ان ينقذ العاصمة العراقية من خطر الفرق الذي يتهدها ومصدرها السداد الشرقية .

وتجمع الالوف من الناس في بيوتهم حول الراديو يصفون ، وايديهم على قلوبهم ، الى ماتذيعه من نشرات الفيضان ، وكانت الساعات تمر بطيئة وخطر الفرق يتجسم في اذهان الناس !

وخرجت جماعات كبيرة من السكان الساكنين في جهة بغداد الشرقية ، خرجوا في ظلمات الليل الرهيب يحملون اطفالهم وبعض حاجياتهم ليذهبوا بعيدا عن مصدر الخطر .

واستمرت الاذاعة حتى الصباح . وعبثا حاول الالوف من السكان الركون الى النوم والراحة .

وعلى السداد الشرقية كان يسهر مئات الالوف من رجال الجيش والشرطة والفنيين والعمال يبدلون المستحيل لمنع المياه من اختراق السدود والعبور عليها .

ودفعت النخوة بعدد كبير من طلاب وطالبات المدارس والمعاهد العالية فاندفعوا يحملون اكياس التراب ويضعونها على الاماكن المعرضة للخطر ، فبرهنوا بذلك على روح وطنية عالية ، وشعور بالواجب ، كان موضع التقدير والاعجاب .

وفي الساعة الثانية من بعد الظهر عقد السيد اركان العبادي وزير الشؤون الاجتماعية مؤتمرا صحفيا في ديوان وزارته اعلن فيه : ان البلاد تجابه كارثة مرة ، وقد بذلنا جهودنا لتلافي هذه الكارثة ، ولكنها - لسوء الخط - وقعت .

واشار الى مصدر خطر جديد وهو السدة الشرقية ، وهي سداد ناظم باشا . وقال ان الخطر كانت فيها رغم الجهود الخطرة تبذل ، وذلك نظرا للمياه

الغزيرة التي تسربت الى ماوراء السدة من السداد التي كسرت في شمال العاصمة .

وقال : اذا مرت الليلة بسلام فانه مطمئن الى انقاذ بغداد من الكارثة .
وقال : ان الفيضان في حوض نهر دجلة الاوسط غمر ٩٠ بالمائة من الاراضي والمزارع والقرى نتيجة الكسرات التي احدثت ، ونتيجة ارتفاع مستوى المياه بصورة لم يسبق لها مثيل . وقد غمرت السيول ناحية بلد وقرى سامراء وغيرها . وان عدد الذين نكبوا بهذا الفيضان لا يقلون عن نصف مليون . اما المساحة التي غمرتها المياه فهي لا تقل عن مليوني فدان هذا اليوم .
وفي الساعة العاشرة من مساء هذا اليوم دعا رئيس الوزراء الدكتور الجمالي عددا من رؤساء الوزراء السابقين والوزراء وبعض الاعيان والنواب الى اجتماع عقده في بناية مديرية الري العامة . استعرض فيه الحالة الراهنة ، ومدى خطورة الفيضان على مدينة بغداد وضواحيها ، وطلب من الحاضرين مناقشة موضوع نقل سكنة الرصافة الى جانب الكرخ خشية مdahمة مياه الفيضان هذا الجانب من العاصمة .

وبعد مناقشة مستفيضة للموقف اتخذ مجلس الوزراء قراراً باخلاء بغداد اخلاء جزئياً .

وكان في بغداد - يومذاك - زهاء ثلاثة ارباع المليون نسمة ، ثلثهم يسكن في جانب الرصافة المعرض للغرق ، ويسكن الثلث الاخر جانب الكرخ .
سأل وزير الداخلية سعيد قزاز مهندس الري البريطاني - وهو خبير كبير - عن درجة الخطر المحدق بالعاصمة .

اجاب المهندس بان درجة الخطر قد تبلغ ال (٩٥) بالمائة .
عندئذ اعلن القزاز انه يخالف هذا القرار ، ولما يولده تنفيذه من هلع وارباك ، قد يؤدي الى التهلكة .

وكان صالح جبر - احد رؤساء الوزارات السابقين ، ممن حضروا هذا الاجتماع فقال « ان نخوة اهل الكرخ تسمح بايواء سبع عائلات في كل دار من دورهم » .

كما قال العين السيد صادق البصام : « لا بد من اخلاء الرصافة .. لانها معرضة فعلا لخطر ماحق وعظيم » !

ولما حضر عبدالاله ولي العهد ، وجد نفسه بين قرار مجلس الوزراء ومعارضة شديدة من جانب وزير الداخلية لهذا القرار ، وكانت وجهة نظر الوزير : ان في بغداد جسرين فقط ، فاذا اصطدمت سيارتان من سيارات المتسابقين في الهرب ، وقعت مذابح لا تعرف مغبتها ، ولا يمكن تلافي اضرارها . ولكن ارادة الباري عز وجل شاءت في تلك اللحظات الحاسمة في تاريخ بغداد ان توقف الرياح المزمجرة العاتية التي كانت تعبث بالسدود ، وتهدد العاصمة بكارثة ماحقة ، وهدأت ثأثرتها ، وأمست نسيمات علية في هذا الشهر الربيعي من السنة !

وعندئذ استقر الرأي على مضاعفة جهود العناية بالسدود ، وصرف النظر عن اخلاء الرصافة وان تتخذ كافة التدابير الضرورية لمجابهة الاحداث المتوقعة في كل آن .

ومن الجدير بالقول - بهذه المناسبة - ان وزارة الدكتور الجمالي الثانية كانت تجابه معارضة شديدة من رجال الاحزاب والهيئات السياسية على كافة الاصعدة . غير ان الخطر المحدق الذي تعرضت له البلاد وعاصمتها ، جعل الجميع يقفون صفا واحدا يتناسون فيه الحزازات والمواقف السياسية ، في سبيل انقاذ الوطن من خطر عظيم قادم اليهم من الشرق ومن السدود الشرقية . هذا وقد اصدرت الحكومة عدة بيانات طيلة هذا اليوم التاسع والعشرين من اذار كان راديو بغداد يذيعها مرارا .

وفي نشرة الساعة الثامنة مساء أذاعت ما يلي :

« يرتفع منسوب المياه المتجمعة وراء السداد الشرقية ببطء شديد ويزداد تأثير احداث الكسرة في تحسين تصريف تلك المياه كما ينخفض منسوب نهر ديالى باستمرار وهو اخفض من المياه المتجمعة وراء السداد بمقداد ٦٢ سم واعلمت الحكومة شركتي ومبي غلق كسرتي الفريجات

والداودية لقطع مصدر المياه المتجمعة وراء السداد الشرقية بأسرع وقت ممكن .

وجاء في نشرة الساعة التاسعة صباحا ما يلي :

« ماتزال المياه المتدفقة من الكسرات في شمال بغداد تسبب ارتفاعا تدريجيا في مناسيب المياه المتجمعة خلف السداد الشرقية ، وان السلطات الحكومية كافة ساهرة لمراقبة الحالة واتخاذ كل التدابير والاجراءات الممكنة لمحافظة العاصمة . ولا يزال الجيش مسيطرا على الحالة » .

وضعت قطعات الجيش المتواجدة في بغداد في حالة الانذار ، وقد لازمت معسكراتها تحسبا للطوارئ ، ولحماية معسكر الرشيد الواقع الى جنوب بغداد من الغرق ، لكي لا يتكرر ما حدث سنتي ٤٣ - ١٩٤٤ عندما غرق المعسكر بسبب الاهمال .

ويروي لنا اسماعيل العارف - احد الوزراء السابقين - عن تلك الايام التي كان يشغل فيها مدير شعبة الحركات بدائرة الاركان العامة ، فيقول « في اثناء اجتماع مجلس الوزراء في مديرية الري العامة اتصل بي عند منتصف الليل رئيس اركان الجيش ، واخبرني بقرار مجلس الوزراء قائلا : - ان مجلس الوزراء ناقش مسألة اخلاء جانب الرصافة الى الكرخ - كما طرح موضوع اناطة مسؤولية الفيضان بالجيش كحل بديل عن الاخلاء ، فما هو رأيك النهائي كمدير لشعبة الحركات ؟!

فأجبته : ان اخلاء جانب الرصافة من بغداد خطر وغير عملي ، لانه بمجرد اعلانه على الملأ سوف تفرق المدينة لا محالة ، ويهرب المدافعون عن السداد ناجين بانفسهم ، كما انه لا يمكن انجاز الاخلاء في فترة قصيرة لعدم توفر الجسور اللازمة حيث لا يوجد في بغداد سوى جسرين صالحين للعبور ، واخر قديم في ضاحية الاعظمية ، وستزهق ارواح عشرات الالوف من الناس بسبب الازدحام والسباق للخلاص الى الجانب الثاني من المدينة ، كما ويستغرق جدول الاخلاء بالوسائل المتيسرة آنذاك الى ما لا يقل عن ثلاثة اسابيع ، وهي مدة طويلة ، ستراخى خلالها عزيمة المدافعين عن السداد وتحل الكارثة ،

لذلك فان مديرية الحركات تؤيد استلام الجيش لمسؤولية الفيضان فورا ،
وان الجيش مستعد لدراء خطر الفيضان بنجاح ..

ثم عاد الفريق رفيق عارف رئيس اركان الجيش وكلمني ثانية قائلا :

— لقد صدر قرار مجلس الوزراء بتحميل الجيش مسؤولية الفيضان
وحماية السداد وكسرها عند الاقتضاء .. وقد انيطت بك شخصيا مسؤولية
اتخاذ التدابير لحماية وكسر السداد ، وعليك ان تعلم ان فشلك عاقبته الموت .

فأجبت : بأنني وضباط الاركان العامة تتحمل المسؤولية وكل ما يترتب
عليها من نتائج .. اصدرنا على الفور الاوامر القاضية بجلب القطعات
العسكرية الى العاصمة من معسكراتها الدائمة ، ووزعت عليها قواطع على
جميع السدود المحيطة بالمدينة ، واحتلتها فور وصولها ، وصدر قرار من
مجلس الوزراء بتحويلنا صلاحية السيطرة على جميع ما يتيسر في البلد من
وسائل وتجهيزات لاستعمالها في اعمال مكافحة الفيضان .

اخذ الخطر يزداد كلما ارتفعت حرارة الجو ، وبأثر من ذوبان
الثلوج مرة واحدة في جبال تركيا ، وراح الحوض المائي الهائل المتجمع شرقي
بغداد يمتليء بمياه دجلة المرتفعة التي كانت تصب فيه من السدة التي كسرت
سابقا شمال بغداد ، وكان الخطر يتعاظم كلما هبت رياح جنوبية عاتية ،
وصار الماء يغطي السدة بامواجه ، بحيث تشبعت جميع اجزائها بالمياه ، وغدت
رخوة لا يمكن الاعتماد عليها في مقاومة الضغط المتزايد عليها ، فأوشكت
بغداد على الغرق ، لذلك قررنا اغراق معسكر الرشيد وتخفيف الضغط عن
بغداد بتصريف المياه من شرقها عن طريق معسكر الرشيد الى نهر دجلة ونهر
ديالى ، ومما عقد الامور ارتفاع مياه نهر ديالى الذي تزامن مع ارتفاع نهر
دجلة .

ويستطرد اسماعيل العارف في حديثه عن تلك الايام القاسية التي مرت

على بغداد قائلا :

— اردت استغلال ذلك الرعب ، وطرحت على رئيس اركان الجيش فكرة تأليف رتل امن من بعض القطاعات المتيسرة في معسكر الرشيد لمعالجة الشغب اذا حصل . وقد اتفقت مع المقدم رفعت الحاج سري ان يكون الرتل بأمرته وانتهاز الفرصة لاسقاط النظام الملكي في ذلك الظرف الذي انهارت خلاله معنويات رجال الحكم والاداريين ، فصدرت الاوامر من مديرية الحركات بتأليف الرتل ، الذي اطلقنا عليه اسم (رتل الرشيد) وقد الف من سرية هندسة القاعدة ، التي كان امرها المقدم رفعت الحاج سري ، والحق بها سرية مدرعات من كتيبة المدرعات المتواجدة في بغداد ، الا انه صرف النظر عن استخدام هذا الرتل ، بعد ان تسلم الجيش مسؤولية الفيضان ، وتجمعت معظم القطاعات في بغداد ، كذلك اسهم في اقناعنا بالتأجيل ، خوفا من احتمال حدوث فوضى قد تؤدي بالتالي الى غرق بغداد .

ويروي المؤرخ العسكري المعروف اللواء الركن محمود شيت خطاب عن تلك الليلة الليلية التي مرت على بغداد ، ونهر دجلة يهددها بمياهه الجارفة ، والعاصفة الهوجاء تضرب سددها الشرقية قائلاً : « كان الفوج الذي استقدموه من الموصل الحدياء ، على السدة الشرقية ، وهي التي كانت تحمي البلاط الملكي والوزيرية والعلوازية والاعظمية والكسرة الى باب المعظم — لا يعرف خطورة موقعه واهميته القصوى — ولا كان يدري اسباب اختياره لحراسة هذه السدة دون سائر الافواج .. »

وبدأ الفوج يعمل بكل طاقاته ليلاً ونهاراً لتقوية السداد ... وكان أمر الفيضان في حينه يضيق ذرعاً بتلبية مطالب الفوج من المواد ، بحجة ان السدة المسؤول عنها اصبحت اقوى من الفولاذ . وكان على حق ولكن الفوج كان يدخل في حسابه أسوأ الاحتمالات وكان يحرص على بغداد اكثر مما يحرص على شيء اخر .

وكانت المقامات العليا في السلطة لا تنفك تتساءل بالحاح شديد عن الموقف الراهن ، لاصدار الامر باخلاء جانب الرصافة من السكان خوفا عليهم

من الفرق ، ولكن الفوج طمأن المسؤولين بثقة واصرار بان الموقف ممتاز ، وهو لا يتطلب الانسحاب في حال من الاحوال .

وجاء رئيس اركان الجيش ومعاونة وأمر الفيضان الى منطقة الفوج ، فوجدوا ان الموقف يائسا ، والعاصفة رهيبة ، والفيضان طاغيا ، والفرق يحيق بالفوج من كل جانب .

وارادوا ان يصدروا امر الانسحاب ، حرصا على ارواح منتسبي الفوج، فتحدثوا بذلك مع اول ضابط من ضباط الفوج صادفوه ، فأجابهم : لا تسحب ابدا .. ارواحنا ليست اغلى من ارواح بغداد ولا اعز .

وفي طريقهم رأوا ثغرة في السدة ، ينبثق منها ماء ، ورأوا جنديا يسد الثغرة بجسمه قبل ان تتسع ، فهرول أخوته من الجنود والضباط ورقموا الثغرة واخرجوا الجندي منها .

وسأل رئيس اركان الجيش ذلك الجندي البطل وهو ينظر اليه بحنان واعجاب : ما أنت يا بني ؟! فقال الجندي : انا كيس !!

وارتفعت الغمة عن الفوج مع شروق الشمس ، فبدىء بإنشاء السداد من جديد وارسل رئيس اركان الجيش صباح ليلة العاصفة على الجندي « الكيس » وأهداه مبلغا من المال على موقعه الشجاع .

ويختتم الاستاذ خطاب حديثه عن تلك الليلة الخطرة التي لم تشهد بغداد مثلها منذ تأسيسها حتى الان قائلا : « ولا تزال بغداد ، تجهل حتى اليوم ، ان الفوج الذي حماها من الفرق ، الذي عاتته سبع عشرة مرة من السدة الشرقية ، ليس في منتسبيه رجل واحد من اهل بغداد » .

وكتب الصحفي المعروف الاستاذ محمد رزق اوغسطين في جريدة الزمان الصادرة في ١٠ نيسان ١٩٥٤ يقول ان مساحة الاراضي التي غمرتها المياه وراء السداد الشرقية لمدينة بغداد تبلغ ٤٠٠ مليون متر مربع فاذا كان ارتفاع المياه فيها هو متران ونصف متر من حيث المعدل يكون مقدار هذه المياه مليار متر مكعب ، ويكون ثقلها مليار طن تقريبا ، وضغط هذه الكتلة الهائلة يقع على

الارض التي تحته وعلى جدران السداد واذا كانت تحت هذه المياه التي في هذه المنخفضات تتحمل ضغطها الارضي التي تحتها فقط ولا يصيب السداد منها اي ضغط ، ويرى ان الوقت قد حاز لسد كسرة الداودية لكي تنخفض المياه التي وراء السداد وان ادى ذلك الى ارتفاع منسوب المياه في دجلة لان ضفتي دجلة محصنة بمسناات مبنية بالطابوق والنوره او الاسمنت ولان شرائعها قليلة وضيقة وتسهل السيطرة عليها ، بخلاف السداد التي طولها عشرات الالوف من الامتار ومكونة من التراب فقط والذي يعمل فيه التآكل اذا هبت الرياح وتلاطمت الامواج الذي قد تحلل اذا طال ضغط المياه عليه كما ان ماوراء السداد يجب ان يفرغ ليكون احتياطا تحول المياه اليه اذا ما جاءت زيادة اخرى كبيرة .

هذا وقد نظم الشاعر الاستاذ محمد بهجت الاثري قصيدة بعنوان « بغداد والفيضان » - وهي تحية مرسلة الى الجيش وشباب معاهد العلم وكل محسن له يد بيضاء في مكافحة الفيضان واسعاف المنكوبين قال فيها :

يانوح قم دارت بنا الازمان
عيد الهوى وتجدد الطوفان
قد غبت عنه فأين منك سفينة
يا نوح يفرع نحوها الانسان
كانت ملاذ اللاجئين وما لنا
يا نوح ما ينجو به الحيران
قد كنت احزم من شخوص عندنا
زعموا الرقي وما دروه ومانوا
عشقوا تهاويل النعوت ومالهم
في الصالحات اذا ذكروا مكان
هم مثل قومك في الضلال ، وانما
جهلوا على علم الزمان وهانوا

الى ان يقول :

لله در الجيش من متحمس
قامت على اخلاصه الاوطان
نضد التلول على التلول مجالداً
لله ماذا تفعل الشجعان
صاته عين الله لم يهدأ له
بال ولم تغمض له اجفان
يا كاليء الاوطان في أزمانها
هل ينقضي منها لك الشكران
وقفت وراءك والحياة تعاون
والناس في تبعاتها اخوان
كل يوم يقدم قسطه من جهده
ضل المقصر وأهتدى المعوان

وفي الخامس عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٥٤ - وفي وزارة نوري
السعيد - صدر (نظام نوط الانقاذ) رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤ الذي جاء فيه :
المادة الثانية - يتألف النوط من قرص وشريط تكون اوصافهما كما يلي:
أ - القرص - قطره اثنان وثلثون مليمترا على وجهه صورة بارزة
لرجل وقد انقذ امرأة واضعا رجله على اكياس الرمل التي ترمز الى السداد .
وخلف الرجل من الجهة اليسرى شجرتا نخيل وقد غمرتهما المياه . ومن الجهة
اليمنى زورق محمل بمواد الاسعاف وفي اقصى الصورة (ارضية الصورة)
منظر جوامع ونخيل تمثل بغداد .

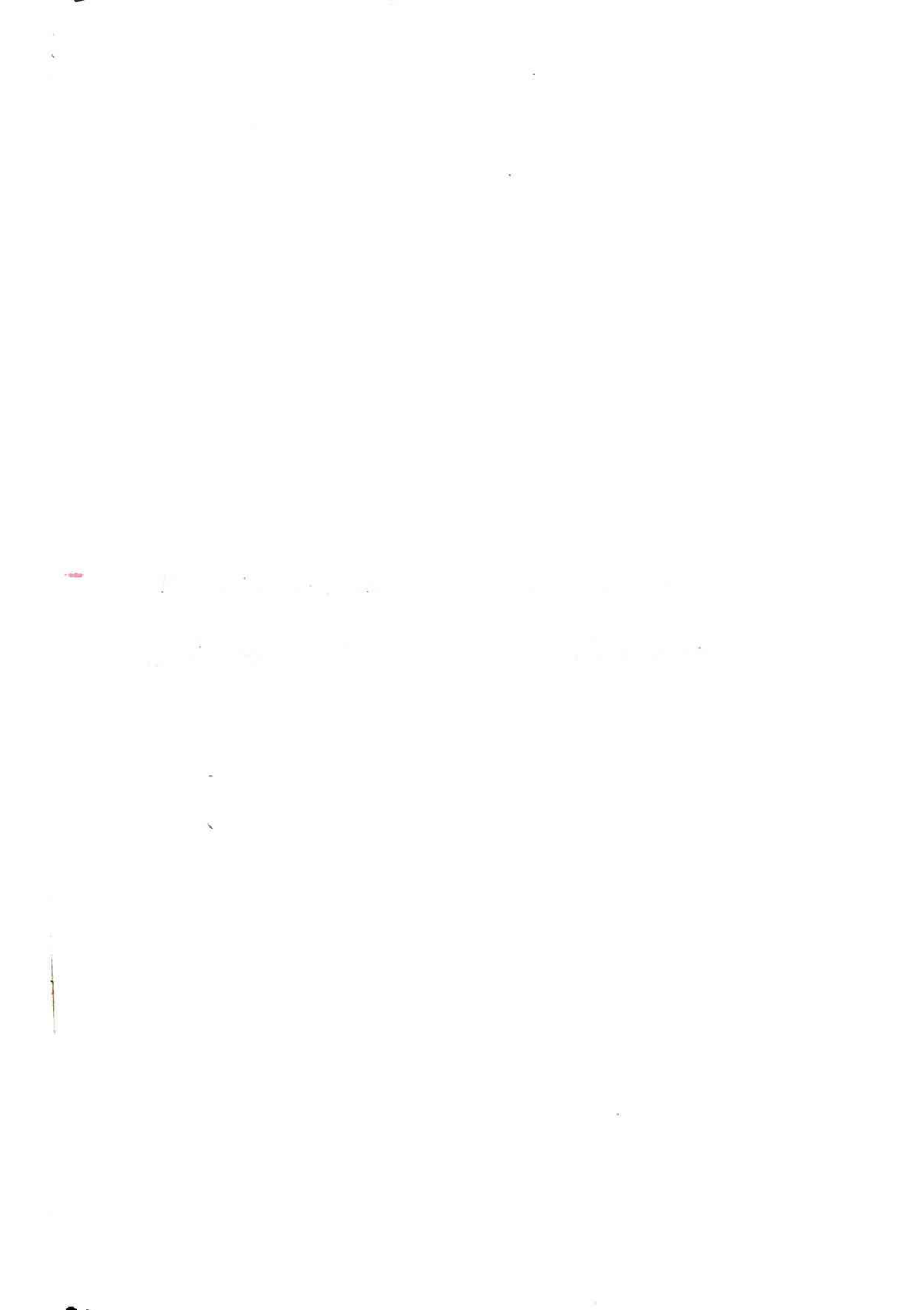
وعلى الوجه الثاني للنوط تكتب عبارة « نوط الانقاذ » وتحتها العبارة
« فيضان العراق سنة ١٩٥٤ » وفي اعلى القرص قطعة شجرية الشكل تدخل
فيها حلقة معدنية يعلق بها الشريط .

ب - الشريط - حريري متموج عرضة خمسة وثلاثون مليمترا ويتألف
من الالوان التالية :

اوسطها اللون الترايي بعرض خمس مليمترات وفي كل من طرفيه حقل
ابيض بعرض ثماني مليمترات وتتكون حاشيتا الشريط من حقل اخضر بعرض
سبع مليمترات ♦

* * *

لماذا سافر عبدالاله الى باريس عام ١٩٥٤ ؟!
وكيف مهد نوري السعيد لعقد حلف بغداد؟!



بعد ان شنت اكثرية نوري السعيد من اعضاء المجلس النيابي حملتها القاسية ضد وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي الثانية ، وبعد ان جوبهت الوزارة الجمالية بان اللوائح المقترحة للمشاريع والاعمال ، لم تحظ بالموافقة ، وانها فشلت في حل المجلس النيابي ، واجراء انتخابات جديدة ، قدمت استقالتها في اليوم التاسع عشر من شهر نيسان ١٩٥٤ ، وقبلها الملك فيصل الثاني في يوم ٢٩ من الشهر نفسه !

وكان البلاط الملكي ، قبيل قبول استقالة الدكتور الجمالي - قد دعى كبار السياسيين ورجالات الاحزاب للمداولة والمشاورة ، ظهر يوم ٢٦ نيسان ١٩٥٤ .

وكان من بين من دعوا الى هذا الاجتماع المهم الاستاذ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال .

ويحكي لنا عن ذلك الاجتماع في مذكراته فيقول : « على اثر استقالة وزارة الجمالي في ١٩ نيسان ١٩٥٤ قام (عبدالاله) ولي العهد باستشارات واسعة النطاق حول نوع الوزارة التي يجب ان تتشكل ، وصفة اعضائها ، وما يجب ان تقوم به من اعمال . وقد اجمع رؤساء الاحزاب الذين استدعاهم ولي العهد ، واستشارهم في هذا الصدد ، على ضرورة قيام وزارة محايدة ، بكل معنى الحياد ، يطمئن اليها الرأي العام ، لتجري الانتخابات لمجلس نيابي جديد ، بعد حل المجلس الذي كثر الطعن فيه ، وفي الاساليب التي اتبعت في انتخاب نوابه ، وعندما استدعاني عبدالاله وسألني عن الشخص المحايد الذي تقترحه ، ومن يزامله من الوزراء ، اجبته بانكم اعرف باختيار مثل هذا الشخص ، ومن يزامله في وزارته ، والمهم في الموضوع ان تكون هناك ارادة وتصميم على اجراء الانتخابات بحرية تامة ، ودون تدخل من اية جهة كانت ،

واشرت الى الانتخابات التي جرت في عهد السيد (الصدر) ، وكيف كانت تجري التدخلات من وراء ظهر الوزارة • وعلى كل ، فقد اجمعت كل الاحزاب الوطنية على ضرورة الاتيان بوزارة حيادية ، واجراء انتخابات حرة ، ونزيهة دون اي تدخل » •

ثم يمضي محمد مهدي كبه في حكايته ليقول : « لقد كان التنافس الخفي قويا بين (ولي العهد) وبين (نوري السعيد) في شؤون الحكم في البلاد. وكان كل منهما يريد ان تكون كلمته هي العليا في ادارة شؤون المملكة. وكان نوري السعيد بما عرف عنه من دهاء ، وما يتبعه من أساليب ، ويتقنه من مناورات ، هو صاحب هذه الكلمة النافذة ، وهو المتحكم في السياسة العليا سواء اكان في دست الحكم او خارجها • وهذا ماكان يحز في نفس عبدالاله لميله الفطري الى الأستئثار بالسلطة ، وجهه للتحكم كصاحبه نوري السعيد ، وكان مجلس النواب هو الذي يمنح هذه السلطة لمن يسيطر على اعضائه • لذلك دأب نوري السعيد على ان تكون اكثرية المجالس الساقطة من اتباعه والمؤتمرين بأمره • فكان لايدع مجالا لاجراء الانتخابات الا اذا كان في الحكم ، وقام هو باجرائها ، او اذا اجرتها وزارة واقعة تحت نفوذه وتأثيره ، او فيها من اتباعه ما يضمن السيطرة على نتائجها • ويبدو ان عبدالاله في هذه المرة اراد ان يجرب اقضاء نفوذ نوري السعيد عن المجلس النيابي ، ويخلق شيئا من التوازن بين الكتل النيابية ، ليكون هو مركز الثقل في ترجيح كفة على اخرى ، فيأخذ بيده زمام المبادرة بدل نوري السعيد » •

اما كامل الجادرجي - رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، فقد دعي هو الاخر الى البلاط الملكي ، وقابل الملك فيصل الثاني على انفراد ، فسئل عن رأيه - كما جاء في مذكراته - في الازمة الوزارية التي حدثت باستقالة الجمالي، وعن رأيه في تأليف وزارة من اكثرية المجلس او حل المجلس الحالي - واجراء انتخابات جديدة وقد اجاب ما خلاصته : ان الازمة القائمة الان ماهي الا امتداد لأزمة الحكم الاصلية ، وأشار الى ان الاحزاب ، ومن ضمنها

الحزب الوطني الديمقراطي ، قد قدمت مذكرات مسهبة بهذا الشأن الى الوصي بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ ، شرحت فيها الاسباب التي ادت الى حرمان الشعب العراقي من مزاوله حقوقه الديمقراطية ، وان مطالب الشعب المدرجة في تلك المذكرات قائمة ، وذكر ان الشعب العراقي الذي يرغب من الصميم في اجراء تغيير اساسي في الوضع القائم لم ير تغييرا ما ، وبعكس ذلك فان الازدواج السيئة التي شكا منها الشعب والتي عبرت عنها مذكرات الاحزاب الوطنية ، مازالت مستمرة حتى الان ، ثم ذكر ان الحزب لا يعترف بشرعية المجلس لعدم صحة انتخابه ، ولذلك يعتبر الاكثرية فيه مصطنعة لا تمثل الا اصحاب المصالح الخاصة ، وكذلك فانه يعتقد بأن الشعب العراقي لا يرتاح لتأليف وزارة برئاسة نوري السعيد من هذه الاكثرية فان مثل هذا الحكم لن يستند الا الى الاضطهاد وخنق الحريات . واما فيما يتعلق بالانتخابات ، فان الشعب العراقي يتوق دائما الى اجراء انتخابات حرة كي يحصل على النظام الديمقراطي الذي ينشده والذي لم يحصل عليه حتى الان ، وان اية انتخابات تجري على هذا الاساس يجب ان يشعر فيها الجميع بانها انتخابات حقيقية ، كما يجب ان يشعر بنفس الشعور المسؤولون حتى اصغر موظف له علاقه بعملية الانتخابات .

وفوجيء اقطاب الحركة الوطنية والقومية بعد هذه المداولات والمشاورات التي تمت بالبلاط الملكي ، بأن الملك فيصل الثاني - بتوجيه من خاله الامير عبدالاله - قد عهد الى ارشد العمري بتأليف الوزارة الجديدة . . فألفها في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ وكانت باكورة اعمال ارشد العمري ، ان حل المجلس النيابي في نفس يوم تشكيل وزارته الثانية .

قابلت الاحزاب الوطنية تأليف ارشد العمري للوزارة بالاستنكار والامتناع نظرا لماضية السياسي المشين ولاعماله التعسفية التي قام بها في وزارته الاولى ، ويحكي لنا محمد مهدي كبه عن ذلك قائلا : اسندت رئاسة الوزارة الى ارشد العمري ، المعروف بولائه للبلاط ، واختير وزراؤه من

بعض الموظفين والعناصر المستقلة • ولم يدخل في وزارته احد من اعضاء حزب نوري السعيد او اتباعه ، الامر الذي اغاظ نوري السعيد من هذا الاتجاه الجديد ، وهو يعرف ما يترتب عليه من نتائج ، تهدد نفوذه وسلطانه • وقد ترك نوري العراق الى الخارج » •

اصدر حزب الاستقلال - بعد ان شكل ارشد العمري وزارته الثانية بيانا شديدا استنكر فيه هذه التشكيلة الوزارية وبعث به الى الملك فيصل الثاني في ٣ ميس ١٩٥٤ وجاء فيه :

« لقد اجمع الرأي العام على ان الحل الصحيح لازمة الحكم القائمة في البلاد والتي تفاقت سنة بعد اخرى في ظل الاساليب القديمة هو الاتجاه نحو الاخذ فعلا بالمبادئ الديمقراطية المقررة في الدستور ، والاعتراف بحق الشعب في السيادة ، وجعله سنداً لصيانتها ، وان اولى الخطوات التي كان يجب ان تتخذ في سبيل ذلك هي اجراء انتخابات نيابية حرة يطمئن الشعب الى سلامتها ، ينبثق عنها مجلس نيابي يمثله ويعبر عن شعوره ومطالبه وارادته ويكون اهلاً لمحاسبة المسؤولين وقد ابدينا لجلالتكم ذلك حينما دعينا للاستشارة حول الازمة التي نشأت اثر استقالة السيد فاضل الجمالي •

وقد بوغت الرأي العام بتأليف وزارة لا يبعث تاريخ اقطابها على اطمئنان الشعب ، بل جاءت على نقیض ما يجب ان تكون عليه الوزارة التي تضطلع بمهمة اجراء انتخابات حرة ، ولم يكدر رئيسها يكلف بتشكيلها حتى عرف انها شديدة الرغبة في استصدار مرسوم للطوارئ وآخر للجمعيات لشل الحياة الحزبية القائمة وتيسير العدوان على الحريات العامة والخاصة في سبيل العمل على تزييف ارادة الشعب وحرمانه من ممارسة حقوقه في انتخاب مجلسه وضمان الاستقرار على قيام نظام للحكم يعاكس المفاهيم الديمقراطية ولا يعبر مصلحة الشعب الذي مل هذه الاساليب اي اهتمام مما يؤدي الى اخطر النتائج ، اذ ان استمرار المساوىء التي كانت موضوع شكوى الرأي العام يؤدي الى تعقيد الوضع الشاذ •

وان الشعب ليدرك ان من اودع اليه الحكم في هذا الدور الدقيق من تاريخ العراق لا يختلف عن غيره من الذين اجروا الانتخابات بذهنية مشبعة بالاستهانة بحقوق الشعب ، وحرياته الدستورية ، ومناهضة المنظمات الوطنية التي هي قوام النظام الديمقراطي ، وذلك دون مبالاة برد الفعل في اوساط الشعب ، مما كان وما زال مصدر لتعاقب الازمات السياسية في البلاد .

ان الواجب يقتضينا الاشارة الى ان اتجاه الوزارة القائمة نحو استصدار مراسيم مخالفة لاحكام القانون الاساسي ، ليدل بحد ذاته على جمود في الذهنية السياسية ، والافراط في الحرص على حرمان الشعب من حقوقه وحرياته ، مما لايشير باحتمال حدوث تبديل في الاوضاع ، بل ان هذا الاتجاه جاء نذيرا للشعب بما تبيته الوزارة القائمة من عزم على توجيه الانتخابات توجيهها معينا ، يجعل من الصعب جدا الاطمئنان الى سلامتها ، الامر الذي من شأنه زيادة تعقيد الوضع السياسي للبلاد وتطوير الاوضاع العامة تطورا سيئا بالغ الخطورة ، مما يتطلب العمل على تدارك ماينذر به هذا الاتجاه الخاطيء من احداث ، وذلك بتتحي الوزارة القائمة عن الحكم ، لتتولاه وزارة يرتضيها الشعب ويطمئن الى قيامها بالاشراف على انتخابات حرة نزيهة ، لتكون هذه الانتخابات ايذانا بتغيير ذهنية الحكم ، وبداية للاخذ بالنظام الديمقراطي السليم ومفاهيمه في الحكم واهدافه في جعل الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات » .

اما نوري السعيد فقد اغتاز من تشكيلة وزارة ارشد العمري ، اذ لم يدخل العمري في وزارته احدا من اعضاء حزب نوري السعيد او جماعته . وقد ترك نوري العراق الى الخارج كنوع من الاحتجاج !

وعندما بدأت خطوات وزارة ارشد العمري تظهر ، كحلها المجلس النيابي واعلانها عن المباشرة باجراء الانتخابات للمجلس الجديد ، تدارس حزب الاستقلال الموقف مع الحزب الوطني الديمقراطي وبعض الفئات والجماعات الاخرى من المحامين والطلاب وممثلي العمال وغيرهم ، وبعد

التشاور وتبادل الرأي تمّ الاتفاق على تكوين جبهة وطنية باسم « الجبهة الوطنية المتحدة » . واتفق الجميع على صيغة ميثاق لهذه الجبهة يتضمن مطالبها المشتركة للعمل بموجبه . وكان الميثاق يتضمن :

- ١ - إطلاق الحريات الديمقراطية .
- ٢ - إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ .
- ٣ - الدفاع عن حرية الانتخابات .
- ٤ - رفض المساعدات الاميركية العسكرية .
- ٥ - العمل على إلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية .
- ٦ - العمل على إزالة الآثار السيئة التي خلفتها كارثة الفيضان .

وقد قررت هذه الجبهة خوض معركة الانتخابات بالتعاون والتضامن بين مختلفي فئاتها ، على اساس تنفيذ هذا الميثاق . كما قرر كل من حزبي (الامة الاشتراكي) و (الجبهة الشعبية) الاشتراك في هذه الانتخابات ، واصدرا بيانيهما بذلك .

وقد خاضت (الجبهة المتحدة) معركة الانتخابات بكل مألدها من قوة وامكانيات . وكان المأمول ان يفوز عدد غير قليل من مرشحيها ، لكثرة اتباعها ومنسبها ومؤيديها .

لقد قاومت وزارة ارشد العمري هذه الجبهة مقاومة ضارية ، متبعة شتى الوسائل للحيلولة دون نجاحهم وفوزهم في الانتخابات .

ورغم تلك المقاومة والضغط ، فقد فازت الجبهة باحد عشر مقعدا ، كان بينهما مقعدان لحزب الاستقلال . وفاز حزب الامة الاشتراكي (جماعة صالح جبر) بواحد وعشرين مقعدا ، وحزب نوري السعيد بواحد وخمسين مقعدا . وفاز (المستقلون) وهم من مرشحي البلاط باربعة وخمسين مقعدا . وفازت (الجبهة الشعبية) بمقعد واحد .

وتحققت بهذه النتائج - كما يقول الشيخ كبه - سياسة عبدالاله ، وحصل التوازن الذي كان ينشده في المجلس ، فاغاطت هذه النتائج نوري

السعيد ، واعتبرها هادمة لنفوذه وسلطانه ، وكان لا يزال خارج العراق في فرنسا •

وكان الظرف السياسي ، وما يبيت للعراق من مشاريع استعمارية (كحلف بغداد) ، وتجديد (المعاهدة العراقية البريطانية) الذي قرب موعد انتهائها في عام ١٩٥٧ ، كل ذلك يستلزم وجود نوري السعيد على رأس الحكم ، لاسيما بعد اخفاق محاولة عقد (معاهدة بورتسموث) على يد غيره ، الامر الذي اضطر عبدالاله ولي العهد على استرضائه ••

سافر الامير عبدالاله - بناء على نصيحة قدمت اليه من السفارة البريطانية الى باريس لغرض مصالحة نوري السعيد واسترضائه ، ونزوله على شروطه (شروط نوري السعيد) من دون قيد او شرط ••

ويحكي ناصر الدين النشاشيبي في كتابه « ماذا جرى في الشرق الاوسط » قائلا :

« في ٩ تموز عام ١٩٥٤ اجري ارشد العمري الانتخابات النيابية ، وكان نوري السعيد غائبا عن العراق ، يقضي الصيف - كعادته في اوربا وفوجيء الامير عبدالاله بالسفير البريطاني في بغداد يطلب موعدا لمقابلته ، وتمت المقابلة ، وطلب السفير البريطاني من الامير عبدالاله ان يزيل الخلاف القائم بينه وبين نوري السعيد •

قال عبدالاله : ليس بيننا خلاف •

قال السفير البريطاني : بان الخلاف موجود ، ولو لم يكن كذلك ، لما كان اليوم في كرسي الرئاسة غير نوري السعيد •

اعترض عبدالاله قائلا : ولكن الشعب العراقي اصبح يكره نوري السعيد • لقد تولى الحكم حتى الان ثلاث عشرة مرة ، ومن حق غيره ان يتحمل المسؤوليات كما تحملها نوري السعيد ••

وابتسم السفير وقال للامير عبدالاله : كل هذا لا يبرر الخلاف بين
مسوك وبينه .. تركب غدا اول طائرة مسافرة الى اوربا ، وتقابل نوري
السعيد ، وتسترضيه وتعود معه الى بغداد .

وكان ارشد العمري قد قدم استقالة وزارته بعد اجرائه الطبخة
الانتخابية ، وباعتبارها وزارة انتقالية - كما كان يصرح بذلك دائما ..
فقبلت ، وكلف نوري السعيد - بعد استرضائه - بتأليف الوزارة الجديدة .
وكان اول عمل قامت به وزارة نوري السعيد الثانية عشرة ، هو
استصدار إرادة ملكية بحل المجلس النيابي ، واجراء انتخابات جديدة ، ثم
اصدر نوري السعيد بيانا بحل حزبه (الاتحاد الدستوري) بغية افساح المجال
لكل من يجد في نفسه الكفاءة ليرشح نفسه - كما جاء في بيانه !!

وبعد ذلك قرر حزب الجبهة الشعبية تعطيل اعماله ، واصدار بيانا بهذا
التعطيل ، ليدخل اعضاؤه الانتخابات كمستقلين .

اما حزب صالح جبر (الامة الاشتراكي) فقد حدث فيه انشقاق ، بين
مؤيد لدخول الانتخابات وبين مطالب بالمقاطعة ..

فقرر فريق من اعضائه البارزين حل الحزب والدخول في الانتخابات ،
وعندئذ اعلن صالح جبر بعد اجتماعه باللجنة المركزية للحزب بفصل هؤلاء
المؤيدين لحل الحزب وطردهم ، والاستمرار في عملهم الحزبي من دون
تعطيل .

وقد ظهر بعدئذ ، ان نوري السعيد كان وراء ذلك الانشقاق الذي
حدث في حزب خصمه صالح جبر ، وان الذين فصلوا من الحزب قد اصبحوا
نوابا في الانتخابات التي اجراها نوري السعيد مكافئة لهم على موقفهم !!

وهكذا خطط نوري السعيد ، واستطاع بمناوراته ، ان يفتت حزبين
سياسيين ، قد يقفان في وجه سياسته ، ويخلقان له المصاعب والمشاكل
والالزمات !

كما اعلن حزب كامل الجادرجي (الوطني الديمقراطي) مقاطعة الانتخابات السعيدية . اما حزب محمد مهدي كبه (الاستقلال) فقد قرر الدخول في الانتخابات ، وشرحها في بيانه المطول الذي اصدره في هذا الصدد ، وقال فيه : « ان الحزب يدخل هذه الانتخابات لتعويد الناس على ممارسة هذا الحق ، وفضح التدخلات الحكومية الرامية الى تزيف ارادة الشعب ، ولكيلا تمر الانتخابات وما يجري فيها من تدخل وتزوير في جو من الهدوء والاستقرار ، لاسيما بعد ان انسحبت كل الاحزاب من الميدان !!

واجري نوري السعيد الانتخابات ، ففازت اغليته العظمى بالتركية (من دون منافس) ، وفاز حزب الاستقلال بمقعدين في هذا المجلس (السعدي) بسبب مقاومة السلطات لمرشحي الحزب ، وتزويرها الانتخابات في بعض مناطقهم . فاجتمعت بعد ذلك الهيئة التنفيذية للحزب وقررت وجوب الانسحاب من المجلس .

وهكذا .. فاز نوري السعيد باغلبية نواب المجلس الساحقة ، ليبدأ بالتمهيد لعقد حلف بغداد ..

فقد ضمن لنفسه تأييد المجلس النيابي الجديد ، دون اية معارضة . فأخذ يعمل بكل همة لتصفية المعارضة خارج المجلس تصفية تامة ، ليخلو له الجو ، لاتمام مشاريعه ..

اصدر عددا من المراسيم ، منها مرسوم بحل الاحزاب ، وطريقة تكوينها من جديد . وآخر بالغاء الامتيازات الممنوحة للصحف ، والحصول على اخرى جديدة ، وآخر خاص بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات . ومرسوم باسقاط الجنسية عن يدان بالشيعوية او الترويج لها وما شاكل ذلك . ومرسوم يتعلق بتعطيل النقابات والمنظمات العمالية ، اذا رأى وزير الداخلية ذلك !

وبإصدار نوري السعيد هذه المراسيم ، المقيدة للحريات ، وما تتج عنها
من اجراءات وتدابير ، قطع كل اللسنة ، وحطم الاقلام ، وسد المنافذ على
الرأي العام ، ولم يترك له مجالا يتنفس منه ، وراح بكل اقدام وجرأة يهد
التنفيذ مشاريعه في حلف بغداد ، وعقد الاتفاقية الخاصة بين العراق وبريطانيا ،
لتحل محل معاهدة ٣٠ حزيران .

وفعلا .. تم لنوري السعيد ما اراد .. ولكن لحين من الوقت !
فسقط .. وسقطت اِحلافه ، بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العظيمة !

* * *

لماذا سافر نوري السعيد الى القاهرة
 واجتمع بالرئيس جمال عبدالناصر ؟



كان رئيس الوزراء نوري السعيد يعتقد - عندما شكل وزارته الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤ - ان الهجوم السوفيتي على العراق وشيك الوقوع . فلا بد من الاعتماد على دولة كبرى غربية من اجل صد الهجوم الخارجي والدفاع عنه !!

ويشير السفير الامريكي في بغداد (والدمار كولمان) في كتابه الى ذلك بقوله : « في محادثتي مع نوري السعيد عبّر عن قلقه العميق بشأن الفراغ الموجود في الشمال بين تركيا والباكستان ، وكان يتمنى ان يكون حرا ليفعل شيئاً بشأنه ، وكان مترددا في الدخول في اتفاق مع تركيا ما لم تكن الولايات المتحدة وبريطانيا طرفين فيه » .

كما اعتقد نوري السعيد بضرورة انتهاء المعاهدة العراقية - البريطانية المعقودة عام ١٩٣٠ وجعل تعاون العراق مع الدول الاجنبية منطبقا مع احكام المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة التي تنظم بموجبها علاقات كافة الدول ذات السيادة للمحافظة على السلم العالمي !

ومن الواضح ان الغاء هذه المعاهدة واقامة تحالف جديد كان سيحقق له هدفين :

١ - اظهار سياسته بمظهر الوطنية !

٢ - استمرار العلاقات التحالفية مع بريطانيا !

بالاضافة الى ما تقدم ، فقد لعبت العوامل المعنوية دورها في انشاء حلف بغداد . فقد رأى نوري السعيد - كما يقول الدكتور مجيد خدوري في كتابه « عرب معاصرون » - وهو من المدرسة التركية القديمة ، الذي يدين بثقافته وميوله الى الروح التركية ، التي تتعالى على العرب بصفة عامة ، ان

بقاء العراق عضوا في جامعة الدول العربية ، لن يحقق له فرصة الظهور بظهر الدولة الكاملة السيادة التي تتصرف وفقا لما تريد ، حيث ستظل مرتبطة بما تجمع عليه الدول العربية ، التي كانت تعد وقتئذ متفاهمة مع مصر ، فالجامعة العربية كانت الاداة الطيعة التي اتاحت لمصر الضغط على الدول العربية لتأييد نضالها الوطني ضد بريطانيا ، ولاحتواء الاقطار العربية الاخرى الموالية لبريطانيا (العراق والاردن) ضمن حدودها ، ومنع وحدة الهلال الخصيب التي كان الهاشميون متعلقين بها الى حد كبير .

كما ان انشغال مصر في شؤون العرب بعد الحرب العالمية الثانية قد سلب السياسيين القدماء ، كنوري السعيد ورفاقه في جيش فيصل الاول دورهم القيادي الذي كانوا سيقومون به لولا هذا التدخل ، فقد فرضت مصر خطتها في العلاقات على الوطن العربي ، وكان هذا على حساب مخطط نوري السعيد !

كما ان شعور نوري السعيد - كما يقول فكرت نامق عبدالفتاح في كتابه « سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ - ١٩٥٨ - بالانضمام لحلف بغداد سيحرره من الالتزامات العربية ، وان انضمامه الى كتلة كبيرة متفاقمة مع الدول العربية الكبرى - حتى ولو كان ذلك على حساب الكرامة السياسية والسيادة الوطنية - جعله يعتقد بالمظهر الشكلي للمساواة في الحقوق والالتزامات مع كبريات الدول المشتركة فيه ، علاوة على انه يجعل صوت العراق مسموعا في السياسة الدولية ، فيحقق مساواة تدعو الى الاطمئنان مع تلك الدول في نطاق هذا الحلف . لذلك فقد ظلت حكومة العراق لاكثر من ثلاث سنوات متأخرة عن دفع حصة اشتراكها في جامعة الدول العربية ، في حين انها اوفت بكل التزاماتها في حلف بغداد !!

وقد ظلت هذه الافكار تهيم على نوري السعيد الذي لم يوفق في تحرير بلاده من الانكليز ، بالاضافة الى ان بعض الدول العربية كانت تمتاز بخصائص معنوية معينة تميزها عن العراق .

ففي مصر مثلاً تقوم الزعامة السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية
للدول العربية •

اعتقد نوري السعيد ان ميثاق جامعة الدول العربية غير كافٍ لتحقيق
ضمان جماعي عربي للدفاع عن الاقطار العربية في حالة قيام حرب عالمية ثالثة،
وان معاهدة الضمان الجماعي العربي لا تكفي لسلامة العراق وسلامة العرب •
كما اعتقد ايضاً ان الجيوش العربية لا تستطيع حماية الحدود الشمالية
والشرقية في حالة تعرضها لعدوان خارجي بسبب ضعفها ، لذلك سعى الى
اقناع العرب بضرورة انتهاز سياسة (علمية) تساعد على الفوز بحلفاء
اقوياء على حد تعبيره في خطابه الذي القاه في الجلسة الحادية والعشرين من
الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب العراقي لسنة ١٩٥٤ !!

وعلى هذا الاساس ، فان نوري السعيد رفض التيار القومي التحرري
الذي كان سائداً في المنطقة العربية بزعامة مصر ، والذي تبلور في رفض
الانحياز لاي من المعسكرين المتنافسين عن طريق انتهاء علاقاتها التحالفية مع
الدول الاستعمارية ، كما تجاهل بان دفع الكتلة العربية العراق والدول العربية
ال اخرى لانشاء حلف عسكري تحت زعامة هذه الكتلة للدفاع عن الشرق
ال اوسط كان يحول بلادنا الى قواعد جوية وبرية لجيوش هذا الحلف ،
اضافة الى ان ادخال العراق في هذا الحلف كان في الواقع لمصلحة تركيا ، او
بمعنى اخر لمصلحة الغرب قبل ان يكون لمصلحة العراق ، اذ اصبح العراق
بمثابة عمق جانبي للقوات والقواعد التركية ، كما هو الحال بالنسبة ليران
التي توسعت بها المصالح الامريكية عقب ازمة مصر عام ١٩٥١ •

وصل الصاغ (الرائد) صلاح سالم وزير الارشاد القومي المصري ظهر
يوم الاحد ١٥ آب ١٩٥٤ مدينة الموصل قادماً من القاهرة على متن طائرة
حربية خاصة ، وتوجه منها الى مصيف (سرسك) في شمال العراق •
وفي الساعة الثامنة من صباح يوم الاثنين ١٦ آب قابل الملك فيصل
الثاني ، ثم اجري محادثات مع الجانب العراقي حضرها نوري السعيد وشاكر
الوادي وكيل وزير الخارجية ونجيب الراوي سفير العراق في القاهرة •

وعقب انتهاء الاجتماع الاخير بعد ظهر الاربعاء ١٨ آب صدر بيان مشترك ، جاء فيه :

« عقد الوفدان العراقي والمصري في سرسنك عدة اجتماعات في جو مشبع بالصراحة التامة وروح الاخوة ، ابتدأت في صباح يوم الاثنين ١٦ اغسطس (آب) ١٩٥٤ وانتهت ظهر يوم الاربعاء الموافق ١٨ اغسطس (آب) لعرض كل منهما وجهة نظره بوضوح وجلاء في المشاكل التي تحيط ببلديهما بصورة عامة ، واستعرض الوفدان المشاكل التي عاقت في الماضي التعاون الكامل بين الدول العربية ، وتم التفاهم على تذليل هذه العقبات ، كما بحثا الحالة الدولية ومدى تأثيرها في البلاد العربية ، وقد ادت المحادثات الى تفاهم تام بين الطرفين واتفاقهما في كافة المواضيع التي جرى البحث حولها » .

وفي الساعة السادسة والدقيقة الاربعين من مساء يوم الخميس ١٩ آب ١٩٥٤ عقد الصاغ صلاح سالم مؤتمرا صحفيا في القصر الابيض ، حضره مندوبو الصحف المحلية ومراسلو وكالات الانباء العربية والاجنبية .

وكنت قد حضرت هذا المؤتمر الصحفي بوصفي محررا في جريدة (اليقظة) ، وسجلت الملاحظات التالية التي نشرتها على صدر الصفحة الاولى من الجريدة في عددها المرقم ٩١٧٦ :

استهل الصاغ صلاح سالم حديثه بان حيا العراق حكومة وشعبا « على الروح النبيلة التي قوبلت بها واخواني اعضاء الوفد المصري بهذه الزيارة » . ثم قال : لقد جنّت العراق لكي اتفاهم حول الموضوعات التي تهم الامة العربية في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها ، واحمد الله تعالى ان وفقنا الى اتفاق كامل شامل حول كافة المواضيع التي اثيرت خلال هذه المباحثات .

سئل عن محادثات سرسنك وهل تناولت النظر في تعديل ميثاق الضمان الجماعي على اساس اتصاله بالاحلاف العسكرية الغربية ، فقال : « اني لاملئك ان اتكلم من جانب واحد حول هذا الموضوع ، وبهذه المناسبة اقول لكم اننا نهتم الان اهتماما بالغا بترتيب (بيتنا) اولا نحب ان ننسق قوانا ، وان

نوحّد جهودنا داخل الاقطار العربية ، وان نمي مواردنا وقواتنا العسكرية والاقتصادية ، وان تنسق خططنا السياسية في هذه المرحلة التي احب ان اطلق عليها مرحلة (تنظيم البيت) التي يجب ان نكرس لها كل الجهود قبل ان تفكر خارج نطاق هذا (البيت) ، ونعيد بناء كيائها على اساس من التفاهم والعمل الجدي المشر » .

ثم سئل عن موقف الحكومة المصرية من الحلف التركي الباكستاني ومساعدة امريكا العسكرية للبلدان العربية ، فأجاب بقوله : « كما ذكرت لكم الان ان مصر ، واني واثق ان الحكومات العربية تشاركها الرأي ، بانها لاتهتم في هذه المرحلة الابناء كيائها اولا وتنظيم شؤونها ، ولاشك اننا كنا مختلفين ، ولم يكن لنا كيان موحد سواء كان اقتصاديا او سياسيا او عسكريا ، ومن العبث ان تفكر خارج نطاق امتنا العربية الان ، ويلزم علينا ان نكرس جهودنا في تنظيم قوانا ، وقبل ان تفكر خارج نطاق العرب ، وعليه فلا محل الان لبحث موضوع الحلف التركي الباكستاني او اي حلف آخر » .

ثم طرح عليه السؤال التالي : « الا ترون سيادتكم من الخير قيام اتحادات ثنائية بين البلدان العربية الراغبة في الاتحاد ، فما هو موقف مصر اذا رغبت العراق والاردن او العراق وسوريا في الاتحاد ؟ » ، فأجاب قائلا : « ان مصر لا تعارض اي نوع من الاتحاد يرغب فيه العرب ، فاذا رغب شعبان او اكثر من شعوب الامة العربية في الاتحاد بأي شكل فمصر لا يمكنها ان تعترض على رغبة الشعوب هذه » .

وسئل عما اذا كانت مصر لا تزال متمسكة بالحياد ، وعما اذا كان الحياد يتفق وقبول المساعدات العسكرية والدخول في مفاوضات دفاعية ، فقال : « اننا لم نقبل ان تكون اتفاقية الجلاء مشروطة بدخول مصر في تحالف او دفاع مشترك ، وقد خلت من ذلك وكما ذكرت لكم في اول المؤتمر اننا قبل ان تفكر خارج نطاق العرب ، يجب ان نقوي انفسنا سواء اكنا مع اليمين او مع اليسار او على الحياد ، يجب ان نقوى ونقوى فقط ، وبعد هذا يمكن ان يكون لنا وزن في محيط السياسة العالمية » .

وفي صبيحة يوم الاحد ٢٢ آب ١٩٥٤ غادر الضاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي المصري والوفد المرافق له بغداد متوجها الى دمشق للاجتماع بعلي نجيب سفير مصر في دمشق والعقيد جمال حماد الملحق العسكري في السفارات المصرية في دمشق وبيروت وعمان ، ثم غادرها بعد ذلك متوجها الى القاهرة •

وتناولت الصحافة العراقية هذه الزيادة بكثير من التعليقات ، وقد كتب الدكتور حازم مشتاق مقالا في جريدة (اليقظة) تحت عنوان : « الغد لنا - اهلا بالثورة في العراق » رحب به برسول الثورة العربية في مصر ، وقال في ذلك المقال الذي اثار ضجة مدوية في الاوساط السياسية والحكومية » •

« ليتك يا صلاح !!

ولكنك تدرك .. وتعرف .. وتشعر .. من غير شك .. فقل لهم هناك ، في وادي النيل ، في ارض الاحرار ، في مصر الشامخة الراسخة .. قل لهم يا صلاح .. كل ما تدرك .. وكل ما تعرف .. وكل ما تشعر .. من غير موارد وبلا غموض ..

قل لهم : ان الجماهير والاجيال في العراق ، تعلم هي كذلك ، وان لم تتكلم !!

قل لهم : اننا نتطلع اليهم في شوق ملتهب مشبوب ، وننتظر منهم جلائل الاعمال وعظائم الامور ، في المغرب ، في فلسطين ، وفي كل شبر من الوطن !
س لهم : ان وجوه رجائنا وقادتنا قد مسحتها الاحقاد وشوهتها المطامع !
قل لهم : ان بغداد ، دار السلام - لم تعرف السلام ، سلام المجد والشرف منذ وقت طويل ، ومنذ زمن بعيد .. ولكن - مع الاسف - عرفت السلام ، سلام العبودية والذل ، سلام الاستكانة والاستسلام !

قل لهم كل هذا .. واشياء اخرى كثيرة تعرفها العقول ، وان لم تعلنها الاقلام » •

ويتحدث صلاح سالم عن تلك الزيارة الى الصحفي العربي المعروف ناصر الدين النشاشيبي التي نشرها في كتابه « ماذا جرى في الشرق الاوسط ؟ »
قائلاً :

— كان جوهر الاتفاق الذي حققته مباحثات سرسنك يهدف الى تقرير عدم الدخول في احلاف اجنبية ، وخلق ميثاق عسكري بين الدول العربية تنزعه القاهرة وبغداد .. وان تطلب كل من القاهرة وبغداد من الغرب تزويدها وتزويد دول هذا الميثاق بالسلح لازم ، وان تعلن هذه الدول بانها مستعدة للدفاع عن نفسها وعن استقلالها ضد اي هجوم سواء من داخل المنطقة او من خارجها . كما نص اتفاق سرسنك على تعديل ميثاق الجامعة العربية . كما نص هذا الميثاق على اقامة جهاز موحد بين القاهرة وبغداد لمكافحة الشيوعية ..

وقال صلاح سالم :

— وكان ذلك في اغسطس (آب) عام ١٩٥٤ .. وتم الاتفاق على ان يقوم نوري السعيد بزيادة القاهرة في ١٥ سبتمبر (ايلول) من ذلك العام للتفاهم مع الرئيس جمال عبدالناصر حول تنفيذ هذا الاتفاق ..

ولكن .. وقبل يوم ١٥ سبتمبر بايام قليلة ، قام السيد نجيب الراوي سفير العراق في القاهرة بزيارة السيد جمال عبدالناصر ، وابلغه بانه سمع بان الحكومة المصرية قد عدلت عن موقفها بالنسبة لاتفاقية سرسنك ، وانها — اي القاهرة — لا تريد ان تمضي في تنفيذ هذا الميثاق . واقامت في هذه الاثناء حملة صحفية عراقية مدبرة تنهم القاهرة بانها لا تريد تنفيذ الميثاق ، وقد اعتمد نجيب الراوي ، السفير العراقي ، في حديثه للرئيس جمال عبدالناصر على نقطة وردت في اتفاقية سرسنك تقول ان على الحكومتين المصرية والعراقية الاتصال بدولتي امريكا وبريطانيا وابلاغهما نص ما تم الاتفاق عليه بين الحكومتين .. ولما لم تقم القاهرة بهذه الخطوة حتى ذلك اليوم فقد اعتقد العراق ان حكومة القاهرة عدلت عن موقفها ..

ومضى صلاح سالم يقول :

— ولكن موقف الرئيس جمال عبدالناصر كان واضحا تماما في تلك
المقابلة مع السفير العراقي ، اذ انه بادر فورا الى القول بان مصر لم تعدل من
موقفها ، وان السبب في عدم الاتصال بالدولتين الغريبتين هو ان المفاوضات
مع الجانب البريطاني حول قاعدة القنال قد توقفت في ذلك الوقت بسبب
اصطدامها بالصعاب التي يضعها الجانب البريطاني ، وان الرئيس جمال
عبدالناصر غير مستعد لبحث شؤون المنطقة مع احد ، قبل ان يتم البت التام
في امر الجلاء عن مصر ، كما اوضح الرئيس جمال عبدالناصر للسفير العراقي
انه مستعد لاستقبال نوري السعيد في الوقت المحدد بالاتفاقية وهو يوم ١٥
سبتمبر ١٩٥٤ •

واستطرد صلاح سالم قائلا :

— وبالفعل ، حضر نوري السعيد الى القاهرة يوم ١٥ سبتمبر ، ولكنه
اعلن قبل حضوره اليانا انه سيتوجه الى لندن بعد القاهرة !
وجرى الاجتماع الاول بين الرئيس جمال عبدالناصر ونوري السعيد في
مبنى رئاسة الوزراء ، وقد حضره مع الجانب المصري محمود فوزي وصلاح
سالم • واثار الجانب المصري سائر المواضيع الحساسة المتعلقة باتفاق سرسك •
وانتظر هذا الجانب ان يستمع الى وجهة النظر العراقية بلسان نوري السعيد ،
وراح نوري السعيد يتكلم لمدة ساعتين دون ان يفهم احد من الجانب المصري
حرفا واحدا من كلامه • وقد تعمد نوري السعيد ، في ذلك الاجتماع — ان
يتكلم بصورة لا يستطيع معها ان يفهمه احد • وقال له الرئيس جمال عبدالناصر
انه لم يفهم موقفه • • وطلب منه ان يوضح كلامه • • ويجعل الحديث بلغه
مفهومة !

وقال انه يقدر — تماما — وجهة النظر المصرية • • ويعلم مدى حساسية
المصريين — حكومة وشعبا — في موضوع الاحلاف مع بريطانيا وغيرها من

دول الغرب ، وذلك بسبب ما كان بين بريطانيا والقاهرة من علاقات صعبة طويلة . ولكنه يريد ان يوضح بان الموقف في العراق يختلف تماما عن الموقف في القاهرة ، وان الخطر الروسي على العراق قابح على حدوده ، وان الهارب (البارزاني) يشكل فرقة كردية قابضة في القوقاز ومستعدة لغزو العراق بمساعدة السوفييت ، وان حزب توده الايراني يعمل جاهدا على الاستعداد لغزو العراق من الداخل . وان الخطر الشيوعي بالنسبة للعراق خطر داهم وواقعي . ولذلك فان الموقف في بغداد يختلف عنه في القاهرة .. وانه - اي نوري السعيد - لا يستطيع ان يعتمد على الدول العربية في الدفاع عن العراق .

ومضى نوري السعيد في ذلك الاجتماع يتهم على الدول العربية ، دولة ، دولة ! ..

وقال نوري السعيد : اين هي تلك الدول العربية التي تريدونني عقد ميثاق مشترك للدفاع معها ؟! .. اين هو العالم العربي الذي تريدون مني ان اتفق معه للدفاع عن بلادي ؟! .. انا رجل واقعي ، ولا احب في حال من الاحوال ان اتعلق باوهام ، بينما بلادي في خطر ، لا ينقذها منه سوى الارتباط بدولة كبرى .. ونحن في العراق نشارككم الحساسية بالنسبة لبريطانيا . فقد احتلت بلادنا كما احتلت بلادكم ، وتاريخها معنا يشبه تاريخكم ، ولهذا قررت انا بدلا من ان اعقد مع بريطانيا اتفاقية او معاهدة ، ان اعقد معها ميثاقا جماعيا مشتركا فيه عدة اطراف حتى لا تتمكن بريطانيا من فرض سيطرتها على بلادي ، وقد فكرت في ان ينضم الى هذا الميثاق كل من تركيا وباكستان وايران ، وذلك تنفيذا للبند ٥٥ من ميثاق الامم المتحدة الذي تعترفون به . كما لا يخفي عليكم ان هذه الدول اسلامية ، وانها تملك امكانيات عسكرية ضخمة جدا .. وانه يهمننا ان نكسب ود وتأيد هذه الدول في خلافنا مع اسرائيل .. وانا واثق بان هذا الطريق سيجلب لنا الكثير من الخير في حل القضية الفلسطينية ! ..

وختم نوري السعيد كلامه قائلاً :

— انني على ثقة من انكم خلال عام او عامين ستتغلبون على مشاكلكم الداخلية وتلحقون بنا للانضمام الى هذا الحلف ..

قال صلاح سالم : واتجهت انظارنا جميعا صوب الرئيس جمال عبدالناصر ، فقال الرئيس لنوري السعيد انه يفهم وجهة نظره ، ولكنه لا يستطيع ان يسير معه في هذا الطريق » .

ويتحدث عبداللطيف البغدادي — احد قادة الثورة العربية في مصر « ثورة ٢٣ يوليو » في « مذكراته » عن موقف نوري السعيد من « اتفاقية الامن العربي المشترك » ، فيقول : « كان مجلس قيادة الثورة قد اوفد صلاح سالم الى بغداد لمقابلة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي لمناقشته في مشروع حلف بغداد المقترح ، والذي كان نوري السعيد متحمسا له ، وكانت مهمة صلاح هي محاولة اقناعه بعدم اشراك العراق فيه خشية انضمامه اليه ، ربما يجر دولا عربية اخرى الى عضوية ذلك الحلف ، مما يعرض المنطقة لاتون الحرب لو وقعت بين الشرق والغرب ، خاصة ان الحرب الباردة بينهما في ذلك الوقت كان على اشدها . وكان قد استقر رأينا ايضا على ان تنادي بسياسة الحياد وعدم الانحياز لهذا الموقف .

ولكن نوري السعيد لم يكن مؤمنا بالحياد ، ولا مقنعا به ، ولا يثق في امكانية قيام قوة دفاع عربية في ظل اتفاقية الامن العربي المشترك .

وكان قد تم اجتماع في القاهرة بين نوري السعيد وجمال عبدالناصر لنفس هذا الغرض ، ولكن لم تلتقيا وجهات النظر . وغادر نوري السعيد القاهرة بعد ان وعد انه لن يتخذ اية خطوة ايجابية في هذا الاتجاه ، المتحمس له ، الا بعد التشاور مع مصر ، وانه سيرجى السير في هذا المشروع المقترح . ولكن جاءت المفاجأة لنا في نهاية عام ١٩٥٤ عندما كان (مندريس) في زيارة بغداد ، واعلن بيانا مشتركا بعد الانتهاء من المحادثات مع نوري السعيد ، وذكر فيه عن الاعداد لقيام اتفاقية دفاع مشترك بين العراق وتركيا في اقرب

وقت • وعلى اثر ذلك ، قامت القاهرة بدعوة وزراء خارجية الدول العربية الى الاجتماع في القاهرة يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ لمناقشة نوري السعيد فيما هو مقدم عليه ، ومحاولة اقناعه بالعدول عنه ، واقناع الدول العربية الاخرى بعدم الارتباط بمثل هذه الاحلاف الاجنبية ، ولكن نوري السعيد حاول عن طريق وزير خارجيته الدكتور فاضل الجمالي اقناع وزراء الخارجية المجتمعون بالتفاهم مع الغرب •

وفي يوم ٢٥ شباط ١٩٥٥ تم توقيع الحلف الجديد في بغداد بين (مندريس) و (نوري السعيد) • وبارك هذا الحلف كل من انكلترا والولايات المتحدة الامريكية •

ويحكي صلاح الشاهد - كبير الامناء في القصر الجمهوري في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في كتابه « ذكرياتي في عهدي » عن الاجتماع الذي تم بين جمال عبدالناصر ونوري السعيد في القاهرة ، فيقول : « حضر نوري السعيد باشا رئيس حكومة العراق الى القاهرة ••

وفي ١٥ سبتمبر (ايلول) ١٩٥٤ اجتمع بالرئيس جمال عبدالناصر والدكتور محمود فوزي وزير الخارجية •

وقبل مجيء رئيس وزراء العراق ، كان الرئيس جمال عبدالناصر قد اوفد الصاغ صلاح سالم الى العراق لاجراء محادثات تمهيدية مع نوري السعيد بقصد تقوية اتفاقية الميثاق العربي ، وهي ما عرفت بمحادثات سرسنك •

وحضر نوري السعيد دار الرئاسة يصحبه الصاغ صلاح سالم • واستقبلتهما على سلم مجلس الوزراء مرحبا ، ولكنني لاحظت ان دولة نوري السعيد يحمل مسدسا بجيبه الخلفي ، وتعمد ابرازه •• فاوقفته وقلت له :

— يا دولة الرئيس •• ارجوك ان تترك المسدس مع ياورك • فنظر الي

قائلا : لماذا ؟••!

قلت : لقد جرى العرف الدولي على الا يدخل احد لمقابلة رئيس دولة
مسلحا ..

ولكنه اصر على ان يظل محتفظا بالمسدس .. بل بالعكس رفع الجاكتة
من الخلف ليجعل المسدس بارزا ظاهرا ، مما اثار انتباه المصورين ، واخذت
له عدة صور وهو يصافح الرئيس جمال عبدالناصر ، وسلاحه ظاهر فيها !!
لقد حاول نوري السعيد ، بكل دهائه ومكره وحنكته السياسية - ان
يجر الى صفه ، الثورة الفتية التي اطاحت بالملكية في مصر ، وحاول بكل جهده
ان يحتويها .. ولكن هيهات !!

لقد كان الفرق شاسعا وبعيدا ومتنافرا بين اهداف العسكريين المصريين
الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبدالناصر وبين اهداف
العسكري العجوز والسياسي المخضرم الضالع مع الغرب نوري السعيد .

وسقط نوري السعيد ، وسقطت معه الاحلاف الاستعمارية صبيحة يوم
١٤ تموز ١٩٥٨ الى الابد ، عندما ثار الشعب العراقي على حاكميه ، ونقض
عنه غبار الذل وقيود العبودية وسلاسل الاحلاف .

* * *

هل ذبحت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة
الاحزاب والصحافة العراقية.. أم نظمتها ؟!



اصدر سعيد قزاز وزير الداخلية في وزارة نوري السعيد الثانية عشرة بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٥٤ بيانا نشرته الصحف المحلية واذاعته محطة بغداد اللاسلكية - بالغاء جميع الاحزاب والجمعيات والنوادي المجازة رسميا في كافة انحاء العراق - وكان عددها - آنذاك ٤٥٨ موزعة على الشكل التالي : ٢٤٦ في لواء (محافظة) بغداد ، ٥٣ في لواء البصرة ، ٤٧ في لواء الموصل ، و ١٥ في كل من ألوية كركوك والحلة و كربلاء والديوانية ، و ١٠ في لواء ديالى ، و ١٢ في لواء العمارة ، و ١١ في لواء الدليم ، و ٨ في كل من لواء اربيل والكوت ، و ٧ في لواء المنتفك ، و ٦ في لواء السليمانية ، وكان اللواء الذي ليس فيه نادٍ او جمعية هو ديالى .

وقد جاء في بيان وزير الداخلية قوله : « لقد اصبحت الجمعيات والنوادي والاحزاب ملغاة من تاريخ نفاذ مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ الموقع في ٢٢ ايلول ١٩٥٤ ، وذلك بحكم هذا المرسوم » .

وجاء في الاسباب الموجبة لهذا المرسوم الذي اصدرته وزارة نوري السعيد الثانية عشرة ما يلي :

وضع قانون الجمعيات المرعي في الوقت الحاضر في ظروف سياسية واجتماعية خاصة كانت البلاد في بدء كيانها السياسي والاجتماعي وعندما اعلن القانون الاساسي وضمن للمجتمع العراقي حرياته الديمقراطية في حدود القانون وجد ان الضرورة ماسة الى تعديل بعض نصوصه فعدل اكثر من مرة في مختلف الاوقات وبالنظر الى النهضة التي عمت البلاد في حياتها العامة وازدياد الاحساس والشعور بضرورة العمل على تعديل كثير من القواعد القانونية لتساير النظم الاجتماعية الراهنة وما طرأ عليها من امور لم تكن في الحسبان خصوصا بعد ان اصبحت الجمعيات وسيلة فعالة في توجيه الشعب واداة ذات

حدين تعمل في البناء او الهدم وقد اخذت بعض الجمعيات تجاهر بالدعوة الى مذاهب ومبادئ يعاقب عليها قانون العقوبات كما ان بعضها اخذ يدعو الى استغلال طريق الشعب واشاعة الفوضى خدمة لاغراض مؤسسات اجنبية مع علمه بان الدعوة تتعارض ونظامه الذي اعلنه واجيز بمقتضاه كما ان بعضها تستغل الامتيازات التي منحها القانون لها ولصحافتها فأخذ يحرض الناس في الصحف التي تنطق بلسانه على الشعب والقيام باعمال ثورية لقلب نظام الحكم وان بعضها قد طغت عليها الانانية الفردية فجعلت مصلحة الحزب فوق مصلحة البلاد .

وقد دل الواقع على ان بعض الجمعيات يتفق نظامها الداخلي مع نظام جمعية قائمة قبلها . كما يصبح تأسيس الجمعية المتأخرة في الوجود عبثا لا يقصد منه الا السمعة ونحوها من الامور الخارجة عن الاغراض التي تنشأ الجمعيات لاجلها اذ بامكان الراغبين في تأسيس الجمعية المتأخرة من هذا النوع ان ينضموا الى الجمعية المتقدمة في الوجود . لذلك نص المرسوم على منع الاستجابة لتأسيس مثل هذه الجمعيات .

فلاسباب المارة الذكر مجتمعة رأت الحكومة وضع هذه اللائحة واصدارها مرسوما تعرض على مجلس الامة في اول اجتماع قادم له مع العلم ان هذه اللائحة جاءت متمشية مع احدث التشريعات المماثلة وعلى الاخص التشريعات القائمة في البلاد العربية والبلاد المجاورة الاخرى » .

وفي مساء ذلك اليوم تبلفت ادارات الصحف الحزبية عن طريق مديرية التوجيه والاذاعة العامة من انه « بالنظر لانتفاء الصفة الحزبية ، فقد قرر مجلس الوزراء تعطيل الصحف الحزبية عن الصدور لمدة سنة واحدة !!

وفي ٣ تشرين الاول ١٩٥٤ قدم الشيخ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال ونائب بغداد مذكرة الى نوري السعيد رئيس الوزراء تناول فيها الحياة الحزبية في العراق وهاجم فيها مرسوم الجمعيات الذي صدر مؤخرا . وبعدها قدم كبة استقالته من المجلس النيابي احتجاجا على موقف الحكومة من الحريات والحياة الحزبية .

وفي العاشر من تشرين الاول اصدرت وزارة نوري السعيد مرسوماً
للمطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤ والذي خولت فيه وزير الداخلية بالغاء
اجازات الصحف والمجلات ، ونشر هذا المرسوم في جريدة الوقائع العراقية
(الرسمية) في عددها المرقم ٣٤٨٠ بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٥٤ .

وتنفيذاً لهذا المرسوم فقد ألغى سعيد قزاز وزير الداخلية ١٣٠ صحيفة
ببغداد ، و ٢٠ صحيفة في الموصل ، و ٧٠ صحيفة بالبصرة ، و ٦٠ صحيفة بکربلاء
وصحيفة واحدة في كل من اربيل والسليمانية والكوت وکركوك ، و ٣٠ صحيفة
في كل من العمارة والحلة .

وجاء في بيان وزير الداخلية :

تنفيذاً للمادة (٤١) من مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤ فقد
قررت وزارة الداخلية الغاء اجازات الصحف والمجلات الممنوحة بمقتضى
قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ وقانون تعديله رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٤
والمدرجة اسمائها ادناه وذلك اعتباراً من يوم ١٧/٣/١٩٥٤ :

الشعب « جدد امتيازها » والاعخبار (جدد امتيازها) والزمان (جدد
امتيازها) والاقوات العراقية (جدد امتيازها) والحوادث (جدد امتيازها)
والسجل والنهار والنذير والانقاذ والبلاد والعراق والمهد والاراء والاقوات
البغدادية والعصر والاستقلال والهاتف والانباء والوطن والمبدأ والاتحاد
والبلاغ والشورى والثبات وبغداد والحارس والبلد والنهضة والنداء والعزة
والعراقية والامواج والاحرار والدفاع ولواء الجهاد والقافلة والنبراس والشباب
والعالم والرقيب واعخبار الساعة والحقيقة والمستقبل واليقظة (جدد امتيازها)
والرأي العام والحرية (جدد امتيازها) والمعرفة والجبل واعخبار المساء وصوت
الشعب وصوت المحاربين والهدف وصدى العراق والميزان والميثاق والسياسة
والكرخ وصوت الاهالي واعخبار الغد والحساب والجريدة والحديث والنضال
والتقدم والافكار والحياة والطريق والاخلاص واللحظة وصوت الاسلام
والوعي والعمل والصحافة والانباء الجديدة والاصلاح والجهاز والوادي

وصوت العدالة وعالم اليوم وانباء الساعة وصوت المجتمع والايام والشعلة
واخبار اليوم واليوم والعراق اليوم والجمهور العراقي والتلغراف وصدى
الاخبار والعهد الجديد والديار وصدى الاحرار وبغداد بوست والمجال والبعث
والاسرار والايمان وبغداد المساء وصدى الانتقاذ والشباب وصوت الرقيب
وقرندل والعيادة الشعبية (جدد امتيازها) وكويامارت والرافدان والاتحاد
النسائي العراقي والنور •

كما رفض وزير الداخلية سعيد قزاز - استنادا الى الصلاحية المخولة
له في الفقرة (أ) من المادة الخامسة من مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة
١٩٥٤ وتمشيا مع خطة حكومته في هذا الصدد النظر بطلبات السادة التالية
اسماؤهم ادناه •• واصدر اوامره بعدم منحهم اجازة لاصدار جريدة يومية
سياسية ، وهم :

عبد الحميد التحافي (الوطن) محمد طه الفياض (السجل) حسن
الاسدي (الرقيب) خضر العباسي (بغداد) مكّي عزيز (النذير) هشام
الدباغ (الانتقاذ) ناجي العبيدي (الاتحاد) عبدالامير السعدي (العصر)
محمد توفيق العاني (العراقي) رفائيل بطي (البلاد) بكر مصطفى الجنابي
(الرافدين) وعبد العزيز البغدادي وعبدالرزاق بستانه وكامل العبايجي
(الخبر) •

وقد اثار صدور هذا المرسوم ضجة كبيرة مدوية في كافة الاندية والمحافل
السياسية !

فقد قيل عنه بأن وزارة نوري السعيد قد ذبحت الصحافة العراقية
ونحرت رقاب الصحفيين المواليين وغير المواليين ، السائرين في ركاب السلطة
والمعارضين لها !!

وقال المؤيدون لصدوره - وهم من مؤيدي سياسة نوري السعيد في
حقولها، والمطبلين للسلطة في كل اعمالها، ان هذا المرسوم جاء ليُنظّم الصحافة

ومهنتها ، وانه لم يفرق بين المؤيدين والمعارضين ، وان الكل عوملوا سواسية
من دون تفریط او محاباة !

ولعل المقال الافتتاحي الذي كتبه الاستاذ سلمان الصفواني - صاحب
ورئيس تحرير جريدة (اليقظة) البغدادية - تحت عنوان « بمناسبة مرسوم
المطبوعات - وسام التقدير !! » في العدد الصادر في ٢٠ تشرين الاول
١٩٥٤ - يعطينا (الرأي المحايد) في ذلك يقول الاستاذ الصفواني :

« بعد صدور مرسوم قانون المطبوعات خلوت الى نفسي ، وانصرفت
الى قراءة المرسوم مثني وثلاثاً • ثم وجمت لحظة ، فرأيت اني امام امرين
لا ثالث لهما :

اما ان أترك الصحافة واعتزل السياسة ، واما ان اتجمل بالصبر واسير
في الطريق الى نهايتها رغم وعورتها ، والله مع الصابرين !
وما زال هذان الهاجسان يحومان في ذهني ، فيترجح عندي هذا تارة ،
ويترجح ذاك تارة اخرى ، وانا بينهما في حيرة مؤلمة تقض المضجع !
ولو وثقت بان اسم (اليقظة) لن يستعمله احد غيري لرجحت عندي
الكفة الاولى على الثانية بدون تردد •• ولكن (اليقظة) الحبيبة التي رافقتني
ورافقتها واحدا وثلاثين سنة ، وافرغت فيها عصارة روحي وقلبي وعقلي ،
كيف اتركها ، ولمن اتركها !؟

ولقد كان من حقي ان افكر جديا في ترك الصحافة واعتزل السياسة بعد
صدور مرسوم المطبوعات ، اذ افترضت اسوأ الاحتمالات في احكام المرسوم ،
وانا افترض ذلك في كل الحالات ، لئلا يفاجئني امر لم اكن اتوقعه ،
فتصدمني الخيبة • وعلى الرغم من هذا الافتراض فقد واجهني المرسوم بما
لم يخطر لي قط بال ، رأيت انه يجب علي بعد هذا العمر الطويل في خدمة
البلاد والثقافة والصحافة بصورة خاصة ، ان اقدم وثيقة تثبت عراقيتي ،
وبشهادة تثبت حسن سلوكي ، واخرى تثبت اني مقيم في بغداد (م ٤ من
المرسوم) • وعندها رحت اتلمس نفسي ، واتساءل ماهي ، ومن هي ، واين

هي الان ؟ أنا عراقي ، أم فرنسي ؟ أنا حسن السلوك أم سيئه ؟ أنا مقيم في بغداد ام في المريخ ؟ .. ثم تساءلت : كيف خفي على الدولة - خلال ثلث قرن كامل - امر هذا الانسان المدعو سلمان الصفواني ؟! وكيف وافقت الدولة على ان يكون هذا المخلوق المجهول الهوية ، والمجهول السيرة والمجهول الاقامة ، استاذاً في دور المعلمين والثانويات مرة ، وموظفاً في مختلف دوائر الدولة مرة ثانية ، وصحفياء مدة واحد وثلاثين سنة مرة ثالثة ؟!!

كان من المقبول نسبياً ان يطلب المرسوم ذلك من الصحفيين الجدد ، اما ان يطلب منا ، نحن الذين قضينا العمر في خدمة العروبة والعلم والادب والثقافة والصحافة - ان ندور كالمشبهوهين والمجهولين على دوائر الشرطة وغيرها للحصول على شهادة حسن السلوك ، ووثيقة الاقامة ، ودفتر النفوس ، فذلك كثير وكبير جداً . ولا ندري كيف فات هذا الامر على الوزراء ، فلم يستثنوا منه احد ، وكيف فاتهم ايضاً ان بعض الصحفيين الحاليين لن يكونوا اقل كفاءة بآي حال من الاحوال ، عن اي رئيس تحرير اخر ممن يفرضهم المرسوم مهما كانت شهادته .. واذا كان للمرء ان يغضب لكرامته ، فأني على رؤوس الاشهاد اعلن بانني مستعد للدخول في امتحان عام لاثبات الاهلية التي يهدف اليها مرسوم المطبوعات ، بدون قيد ولا شرط اما ان يحكم علي وعلى امثالي بالجهل في اخر العمر والزمان ، فهذا مما لا يقره العرف والانصاف . أفهذا هو وسام التقدير ، او اليوبيل الذهبي المقام على شرف الصحافة ؟ وأي امل بقي للانسان في هذه الحياة ، اذ كانت الامور تسير فيها على هذا النحو العجيب ؟!

وليس هذا وحده هو الذي يبعث الاسى ، ويثير الدهشة ، بل ثمة ما هو ادهى وامر ، الا وهو سلب الملكية المصونة والمقدسة في كل دساتير العام ، فقد محاه المرسوم في المادة (٤١) بجرّة قلم ، كان لم تكن ، وليته محاه معها الالتزامات المترتبة عليها . ان الملكية المسلوبة او الملغاة قد ترتبت عليها التزامات خطيرة ، فصاحبها دائن ومدين ، ومرتبطة بعقود ، ولقد نظم مالك

الصحيفة حياته وبنى مستقبله ومستقبل عائلته على اساس هذه الملكية التي كانت تباع وتورث فيما مضى ، فاذا بها فجأة تُلغى ؟ فكيف فانت الوزراء هذه الاعتبارات ؟ وماذا ابقى المرسوم من اهميته للملكية وهي عرضة للالغاء في كل حين ؟ واي مجنون يجازف بعد هذا بأمواله في مشروع صحفي لا يدري متى يهدم على رأسه ؟!

هذا غيظ من فيض ، مما في مرسوم قانون المطبوعات من هنات غير هينات ، اسلفنا الكلام عن بعضها في مقال سابق ، وليس الموضوع شخصيا في هذا المقال ، وانما اتخذت من نفسي مثالا فيه ، وانا اقل الصحفيين شانا .. ! »
وختم الاستاذ سلمان الصفواني مقاله الافتتاحي هذا الذي كتبه بمناسبة صدور مرسوم قانون المطبوعات معاتبا الوزراء الذي وافقوا على تطبيقه ومحذرا إياهم ، قائلا :

« وبعد فليعذرنا اصداقؤنا الوزراء ان وجهنا اليهم بعض العتاب • فصدقتك من صدقتك ، وجب اليك الاساءة او الخطا ليزيد في حالة التذمر ، ويضاعف في النفوس بواعث الشكوى ، وهنا اقسم بالله العظيم ، وانا صادق ، بانه لو كان عندي ما اسد به رمق اطفالي ، بل لو استطعت ضمان هذا الرمق في عمل اخر ، لما فكرت بعد هذا في الصحافة ، بل لترفعت عن العودة اليها ، وهي العزيزة على نفسي ، ولكن :

اذا لم يكن غير الأسنة مركبا فما حيلة المضطر الا ركوبها

وكان الله في عون المضطرين امثالي ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

العظيم » •





سلمان الصفواني

ماذا دار في مجلس النواب عام ١٩٥٣
ولماذا ردّ نوري السعيد بعنفٍ على الجومرد

عندما تعرض الرئيس جمال عبدالناصر لمحاولة اغتياله من قبل محمود عبداللطيف ، العضو في جماعة الاخوان المسلمين - في ميدان المنشية بالاسكندرية عصر يوم السادس والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٤ ، بينما كان يلقي خطابا - بوصفه رئيسا للوزراء (لم يكن بعد قد اصبح رئيسا للجمهورية) في الاجتماع العام بالاسكندرية بمناسبة الاحتفال بتوقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ، والذي نجا منه ولم يصب بأذى ، الا ان وزير الزراعة السوداني السيد المرغني حمزة الذي كان يجلس الى جانب عبدالناصر قد اصيب بجروح ، وكذلك سكرتير هيئة التحرير في الاسكندرية اصيب هو الآخر باضرار طفيفة ..

أبرق نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية حينذاك - البرقية التالية بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٥٤ الى جمال عبدالناصر رئيس الوزارة المصرية بمناسبة نجاته من الاغتيال :

سيادة البكباشي اركان حرب جمال عبدالناصر - رئيس الوزراء - القاهرة .

كان لنبا محاولة الاعتداء على حياتكم اعظم الاثر في نفسي ونفس زملائي . تقبلوا اخلص تهانينا بسلامتكم . سيروا على بركة النصير وفي رعايته فهو نعم المولى ونعم النصير » .

كانت العلاقة بين العراق ومصر ، قبل ارتباط العراق بالاحلاف الاستعمارية ، جيدة .. لا يعكر صفوها اي شيء !

ولكن عندما اراد نوري السعيد عقد ميثاق بغداد - الذي ضم تركيا وبريطانيا وايران وباكستان والذي وقع عليه في اليوم الرابع والعشرين من شهر شباط ١٩٥٥ ، بدأت الامور بين العراق ومصر تأخذ مجرى آخر ،

فشنت اجهزة الاعلام المصرية حملة قاسية على ميثاق بغداد وعلى موقعه ،
كما قامت اجهزة الاعلام العراقية هي الاخرى بحملة مضادة قاسية ، لا تقل
بأي حال من الاحوال عن حملة الاجهزة المصرية ، ان لم تكن قد بزتها
بالسباب والشتيمة !!

وبدأت حرب غير معلنة بين الطرفين • تصاعدت بالتدريج الذي وجهه
الرئيس جمال عبدالناصر - الذي اصبح في هذا الوقت رئيسا للجمهورية
المصرية ، بعد ابعاد اللواء اركان حرب محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية
المصرية - لسياسة نوري السعيد الموالية للغرب ، وبالهجوم الشديد على
الاحلاف الاستعمارية •

وعندما اعلن الرئيس جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس ليلة ٢٦
يوليو (تموز) ١٩٥٦ ، كان نوري السعيد في تلك اللحظات يتناول العشاء في
مقر رئاسة الوزارة البريطانية برقم ١٠ داوتنك ستريت ، في الحفلة التي اقامها
انطوني ايدن رئيس الوزارة البريطانية تكريما للملك فيصل الثاني • وقبل
نهاية العشاء دخلت احدى السكرتيرات وسلمت ايدن قصاصة من الورق ،
ولما قرأها ، امتقع وجهه غضبا ، وابلغ ضيوفه ان عبدالناصر اعلن تأميم قناة
السويس ، ثم فقد اعصابه ، وراح يصرخ غاضبا : « كيف يستطيع ان يفعل
ذلك ؟ .. كيف يستطيع ؟!! » !

ولما طلب مشورة نوري السعيد ورأيه قال له (على ما ذكره في روايته
الى مجلس الوزراء العراقي بعد ذلك) :

- لم يبق امامكم سوى سبيل واحد للعمل هو : اضربوه الان ..
واضربوه بشدة ، والا فسيقتلوا .. » !

ومن ثم اعطى نوري السعيد تقديرا دقيقا لتأثيرات التأميم في العرب ،
متكهنا ان شعبية عبدالناصر سترتفع الى عنان السماء •

وكان نوري السعيد هو الذي اجمل افكار اصدقاء بريطانيا في الشرق
الاطلس عندما دعا الى ضرب عبدالناصر ، « لأنه اذا ترك وشأنه فسوف يقضي
علينا .. » !

وحصل بعد ذلك الاعتداء الثلاثي على مصر ، الذي شاركت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل •

وتصاعدت الحملات بين مصر والعراق ، وشنت اذاعة صوت العرب ، وبصوت مديرها ومذيعها احمد سعيد حملة شعواء على سياسة نوري السعيد وعلى اهدافه ومراميه • وفي بغداد كان صوت يونس بحري - السائح العراقي المعروف ، يلعلع من اذاعة بغداد بالهجوم على مصر وعلى الرئيس جمال عبدالناصر ، ويصفه باقذع النعوت والالفاظ !!

كان الشعب العراقي ، في تلك الحقبة من تاريخ العراق - قد اعجب بما اقدم عليه الرئيس عبدالناصر من تأميمه قناة السويس ، وتصديده البطولي الباسل للاعتداء الثلاثي على الارض العربية ، فاخذ يستمع بشغف واقبال على ما تذيعه « صوت العرب » وتعليقات احمد سعيد التي الهبت المشاعر الوطنية والقومية في النفوس •

كما كان الاستهجان يعم غالبية الشعب على ما تذيعه اذاعة بغداد ومعلقها المعروف يونس بحري علي الجمهورية المصرية والرئيس عبدالناصر !!

وعندما شاهد نوري السعيد ان التيار المعارض لرئاسته ، بدأ يتضخم ، ويسير بقوة للاطاحة بالحكم الملكي ، وبالتالي سيجرفه لا محالة ، وقف في دار الاذاعة العراقية ليزيح خطابه الذي وجهه الى الامة العربية والشعب العراقي ، مساء يوم ١٨ كانون الاول ١٩٥٦ ، اسهب في سرد الوقائع والاحداث ، والذي استغرق زهاء الساعتين •

استهل نوري السعيد خطابه التاريخي - وكان اخر خطاب مهم له - قائلا :

« تمر الامة العربية اليوم في دور لم تشهد دورا اكثر منه تعقيدا ، واشد خطورة في تاريخها الحديث ، واجتياز هذا الدور بنجاح يتطلب الكثير من الصبر والحكمة والمزيد من التعاون والتظافر بين جميع افراد الامة العربية ، مسؤولين وغير مسؤولين ليتيسر لهم الخروج من ازمة هذا الدور منتصرين

مرفوعي الرؤوس • وقد تتابعت الاحداث وتطورت الامور في هذا الدور بسرعة ، رأيت معها لزاما علي ان اتحدث اليكم حولها • ولكنني اثرت ان يكون الحديث بعد جلاء القوات المعتدية عن الاراضي العربية التي احتلتها نتيجة الاثم الاخير •

اما وقد تحدث سيادة الرئيس جمال عبدالناصر ، وتحدث فخامة الرئيس شكري القوتلي ، وسار الجلاء في طريقه المحتوم ، فقد وجدت لزاما علي ان اتحدث كذلك الى اخواني ابناء الامة العربية عامة ، والى مواطني الكرام ابناء العراق خاصة ، فاكشف عن بعض الحقائق التي بقيت محجوبة عن الرأي العام زمنا غير يسير •

وقبل ان ابدأ حديثي اود ان الفت الانظار الى ان من حق اي سياسي ان يجازف بماله ، او ان يجازف بسمعته ، او ان يجازف حتى بحياته ، ولكن ليس من حقه ان يجازف بسلامة امته وكيان بلاده •

وان من واجب السياسي الحصيف الامين ان يضع نصب عينيه - في الدرجة الاولى ، سلامة بلاده ، وصونها من الاعتداء الخارجي ، والحرص على سلامة المواطنين ، وتوفير الحياة الكريمة لهم • فاذا آمن رجل الدولة بهذا وعمل ما استطاع لتحقيقه ، استراح ضميره ، وهان عليه ما قد تتعرض له اعماله من الاقاويل والتهم ، لان جبل الكذب قصير ، ولان نور الشمس لا يحجبه الغربال •

ايها السادة : ان حديثي اليكم سيكون على قسمين : القسم الاول يتضمن عرضا للعلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي • والقسم الثاني يقتصر على العلاقات بين العراق وبين الدول العربية وعلى ميثاق بغداد !

وبعد ان استعرض نوري السعيد بشيء من التفصيل العلاقات العراقية السوفيتية ، هاجم الاحزاب الشيوعية في المنطقة متهما اياها باثارة الاضطرابات والقلق والفتن وبين مخاطر الصهيونية على الوطن العربي •

ثم انتقل في خطابه الى القسم الثاني منه ، فتحدث بأسهاب عن الوضع في العراق من الانتداب الى الاستقلال • وتكلم عن المعاهدة العراقية البريطانية فقال :

« لقد جعلنا امر الغاء المعاهدة والتخلص مما فيها من قيود مطلبا وطنيا لا يختلف فيه اثنان ، وعملنا جميعا حكومة وشعبا ، على تحقيق هذا الهدف بلا توان •

ولما استت منظمة الامم ، ونشر ميثاقها ، وجدنا فيها خير عون لنا للتخلص من المعاهدة الثنائية ، والتمسك بنص المادة (٥١) من الميثاق الذي منح الدول حق عقد الاتفاقيات الاقليمية للدفاع عن نفسها ، وقبل اقرار هذه الخطة التي اجمع عليها الساسة العراقيون لم نغفل دراسة الحياد وامكانياته • في شهر اذار ١٩٥٤ كان حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم في زيارة باكستان تلبية لدعوة فخامة حاكمها العام آنذاك • وكان لي شرف مرافقة جلالتة في هذه الزيارة •

وبالنظر الى ما كان يسترعي الاقطار من كثرة ترديد البانديت نهرو لفكرة الحياد ، فقد رأيت انه من المفيد ان اعرج على الهند قبل انتهاء الزيارة الملكية ، وذلك للاجتماع برئيس وزراء الهند ومباحثته في السياسة العامة ، وفي امكان تشكيل كتلة حيادية دفاعية قوية تقف بين معسكري الغرب والشرق •

وصلت دلهي يوم ٢٠ اذار يصحبني معالي الدكتور ضياء جعفر والسيد خليل ابراهيم ، وبقينا فيها حتى ٣١ منه • وفي خلال هذه المدة عقدنا عدة اجتماعات مع البانديت نهرو ، ومع عدد غير قليل من زعماء الهند ، تحدثنا فيها حول كثير من المشاكل الدولية ، وفي مقدمتها مشكلة فلسطين •

وقد اقترحت على البانديت نهرو في اثناء هذه المحادثات تأليف كتلة حيادية دفاعية قوية تضم الهند وباكستان وافغانستان وايران وتركيا والبلاد العربية ، وتأخذ على عاتقها ما يكفل ضمان حيادها ، ورد اي اعتداء يقع على

احداها بالنظر الى ما لهذه الكتلة من قوى دفاعية هائلة ، وما لموقعها
الاستراتيجي من اهمية بالغة •

غير ان البانديت نهرو رفض هذا الاقتراح مستندا في رفضه الى ظروف
الهند الخاصة واهمها عدم رغبة الهند في استفزاز الشيوعية المجاورة لها على
طول الحدود الشاسعة المتاخمة لها ، وقلة عدد جيش الهند الذي لا يكاد يكفي
لحفظ الامن الداخلي في بلاد تضم اكثر من ٣٥٠ مليون شخص ، وما لا يقل
عن ثلاثة ملايين شيوعي ، مما لا يسمح للهند بتحمل اية التزامات جديدة او
ارسال اية قوة هندية للدفاع عن حياد اية دولة ضمن هذه الكتلة قد تتعرض
للاعتداء •

ولما رجوته ان يرشد العراق الى الطريقة التي يمكنه ان يتوصل بها الى
السلام • اجابني بضرورة التعاون مع جيران العراق الذين لهم خبرة دولية
يمكن الاسترشاد بها •

وعند عودتي الى بغداد وضعت تقديرا مفصلا عن هذه المحادثات قدمته
الى الحكومة التي كان يرأسها حينئذ فخامة الدكتور فاضل الجمالي ،
وارسلت نسخة منه الى كل من صاحب الجلالة الملك سعود وصاحب الفخامة
الرئيس كميل شمعون • وكنت اعتزم تقديم نسخة منه الى سيادة الرئيس جمال
عبد الناصر عند وصولي القاهرة ، حيث كنت معتزما السفر الى مصر ، ومنها
الى باقي البلاد العربية والدول الاسلامية وفق الخطة المقررة ، وفي خلال ذلك
دهشت لبدء الاذاعات المصرية بشن هجمات عنيفة على العراق واتهامها اياه
بمختلف التهم ، دون ان يعلم احد في العراق ، من المسؤولين وغير المسؤولين ،
اي سبب لذلك ، (!!)

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة بعد مدة ، فعهد الي بتأليف الوزارة ،
فالقتها في ٣ آب ١٩٥٤ • وبعد تأليفها ببضعة ايام علمت بان الصاغ صلاح
سالم سيصل الى العراق بناء على اتفاق مع الوزارة السابقة ، فارتحت لخبر
قدومه ، وبتاريخ ١٥ آب ١٩٥٤ وصل الصاغ صلاح سالم الى سرسنك ، ومعه

عدد كبير من الموظفين والمصورين والمراسلين . كما وصل في اليوم نفسه بصورة شخصية الرئيس صائب سلام .

وفي اليوم التالي لوصول الصاغ ، بدأت المحادثات في سرسنك برعاية جلالة الملك وسمو ولي العهد المعظمين . وكان الجانب العراقي مؤلفا مني ومن السادة شاکر الوادي وكيل وزير الخارجية ونجيب الراوي السفير العراقي في القاهرة وعبدالله بكر رئيس الديوان الملكي والفريق رفيق عارف رئيس اركان الجيش . وكان الجانب المصري مؤلفا من السادة صلاح سالم وتوفيق قطامش السفير المصري في بغداد ومحمود رياض سفير مصر في دمشق » .

واخذ نوري السعيد يسرد تفاصيل تلك المحادثات ، ثم قال : « لقد شكرت للصاغ صلاح سالم عواطفه ، واكدت له ان العراق يحرص على مصالح مصر والدول العربية ، حرصه على مصالحه الخاصة ، وانه لا يلتفت الى القيل والقال ، وانما ينشد التعاون والسير قدما لتحقيق ما تصبو اليه الامة العربية . اما الماضي فلنسدل عليه الستار ، ولنقل عفا الله عما سلف .

ثم عاد صلاح سالم ورفقاؤه الى القاهرة ، وبينما كنا نتظر نتيجة اتصالاته اذا بالاخبار ترد الى بغداد بان خلافا وقع بين اعضاء مجلس الثورة . وفي ذات صباح وكنت لا ازال في منزلي اتصل بي تلفونيا من القاهرة السيد جمال سالم ، وقال لي بعد السلام والسؤال عن صحتي ، ان كل ما قيل عن وجود خلاف بين اعضاء مجلس الثورة لا نصيب له من الصحة . ثم قال ان سيادة جمال عبدالناصر وبقية الاخوان ينتظرون قدومي الى القاهرة لبحث تفاصيل الموضوع . فشكرته على عواطفه ، ووعدته بالحضور الى القاهرة في التاريخ الذي اتفقنا عليه في سرسنك . وفعلا غادرت بغداد بتاريخ ١٤ ايلول ، وبقيت في بيروت ليلة واحدة اتصلت خلالها بفخامة السيد كميل شمعون ورجال حكومته ، واطلعتهم على المباحثات التي دارت في سرسنك . وفي ١٥ ايلول كنت في القاهرة .

وفي اليوم الثاني لوصولي بدأنا محادثاتنا • وكان معي في الجانب العراقي معالي السيد نجيب الراوي سفيرنا في القاهرة والسيد خليل ابراهيم مدير التوجيه العام • وكان الجانب المصري مؤلفا من سيادة الرئيس جمال عبدالناصر والسادة محمود فوزي وصلاح سالم ومحمود رياض • وقد شرحت للمستمعين وجهة نظرنا التي وافق عليها الوفد المصري في سرسنك ، وتوسعت في توضيح موقع العراق الجغرافي والسوقي ومشاكله الخاصة والعلاقات التاريخية التي تربطه بجارتيه ، والاحطار التي تهدد المنطقة برمتها من جراء المطامع الشيوعية التوسعية ، فضلا عن الاعمال التي يقوم بها الشيوعيون في داخل البلاد • كما اوضحت لهم الفوائد العظيمة التي تجنيها البلاد العربية من جراء انضمام البلاد الاسلامية اليها ، والوقوف لمجابهة الخطر الصهيوني ، وحل قضية فلسطين حلا عادلا يضمن للعرب حقوقهم المشروعة » • ثم قال : « وقبل انتهاء الاجتماع قلت للرئيس جمال اني مغادر القاهرة الى لندن للاستشفاء ، وساحاول في طريق عودتي المرور بتركيا لبحث هذا الموضوع ، وسأخبرك بما اتوصل اليه • وعند مغادرتي القاهرة كان في توديعي في المطار الرئيس جمال عبدالناصر وكان الوداع اخويا وديا ، شعرت منه ان ان سيادته لمس مشاكلنا واستوعبها وانه سيكون عوننا لنا في حل مشاكلنا الخاصة والعامة •

وبقيت في لندن عدة اسابيع لم اسمع خلالها بما يشير الى اي تحول في سياسة الرئيس جمال عبدالناصر الودية نحو العراق •

وفي طريق عودتي الى العراق مررت باستانبول ، واجتمعت برئيس وزراء تركيا ، وبحثنا موقف بلدينا من مختلف نواحيه • وعلمت بان فخامة السيد عدنان مندريس سيزور القاهرة في شهر تشرين الثاني بناء على دعوة الرئيس جمال عبدالناصر • وكان معنى ذلك ان جلالة الملك فيصل المعظم والسيد عدنان مندريس سيكونان في القاهرة في آن واحد لان جلالة الملك كان قد قبل الدعوة التي وجهها اليه الرئيس جمال عبدالناصر لزيارة القاهرة

في الشهر عينه ، لذلك اقترحت على فخامة مندريس ان يجعل زيارته للقاهرة قبل زيارة جلالة الملك ، وان يتباحث مع الرئيس جمال ، لاني لا اريد ان يتصور اخواننا المصريون ان العراق يتقدم عليهم ، فهم دقيقو الحساسية من هذه الناحية .

ولما انتهت محادثاتنا في استانبول اصدرنا بيانا مشتركا اذيع من جميع محطات الاذاعة العالمية ونشر في جميع الصحف ، وارسلت نسخ منه على صورة رسمية الى جميع ممثلي الدول العربية في تركيا لابلاغه لحكوماتهم . وعدت الى بغداد ، ولم اسمع اي رد فعل سيء حول البيان من اية دولة عربية منذ صدوره في شهر تشرين الاول حتى اليوم السادس من كانون الثاني سنة ١٩٥٥ » .

ثم قال نوري السعيد : ولما كنت قد وجهت دعوة لزيارة العراق الى فخامة رئيس وزراء تركيا حينما كنت في استانبول ، فقد لبى فخامته الدعوة ووصل بغداد على رأس وفد تركي ، واجرينا في خلال الزيارة مباحثات اخرى حول الموضوع . وما ان صدر البيان المشترك في اليوم السادس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٥ الا وجوبهنا بهجوم شديد من الحكومة المصرية واذاعاتها وصحفها ، الامر الذي اوجب الاستغراب الشديد ، ذلك لان البيان المشترك الجديد لا يختلف اطلاقا عن البيان المشترك الذي صدر في استانبول في شهر تشرين الاول ، والذي لا يخرج عن كونه اعلانا بايجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الاوسط ، وصد أي اعتداء يقع عليها من خارج المنطقة ام من داخلها ، استنادا الى حق الدفاع الشرعي الذي قرره المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة . وقد جاء في البيان كذلك ان الحكومتين العراقية والتركية ستكونان على اتصال وثيق بالدول التي تبدي رغبتها في العمل معهما في هذا السبيل ، كما تسعىان لان يتم التوقيع على الاتفاق مع الدول المذكورة في وقت واحد ان امكن » .

ثم تساءل نوري السعيد في خطابه قائلاً : « سادتي : اناشدكم الله هل وجدتم في هذا البيان ما يوجب الهجوم ؟ وهل في البيان ما يتعارض ومصالح الامة العربية واهدافها ؟ • وهل فيه ما يبرر ثورة اخواننا المصريين عليه • ؟ انني اترك تقرير ذلك الى ضمائرکم !! » •

ثم اردف نوري السعيد قائلاً : لقد استمرت الحملة ، واستمر الاقتراء والتضليل ، واستمرت الشتائم والتهم ، وتمسكنا بالحلم ، واعتصمنا بالاناة والصبر •

لقد هوجمنا قبل اجتماعات سرسنك لمجرد اننا نريد توثيق علاقاتنا مع اكبر دولة اسلامية هي الباكستان ، ونهاجم الآن لاننا نريد ان نوثق علاقاتنا مع دولة اسلامية اخرى مجاورة ، فقلنا حسبنا الله فهو نعم المولى ونعم النصير . وفي اثناء هذه الحملات الظالمة طلب سيادة جمال عبدالناصر الى رؤساء الحكومات العربية ان يحضروا الى القاهرة للنظر في فرض العقوبات الصارمة على العراق الذي يريد ان يجمع حوله الاصدقاء ويحافظ على كيانه وسلامته . ولبي الرؤساء الدعوة لحضور الاجتماع الذي لم يتسن لي شرف حضوره لاسباب صحية ، حيث انبت عني فخامة الدكتور الجمالي ومعالي السيد برهان الدين باش اعيان والسيد خليل ابراهيم • وبدأت الاجتماعات في القاهرة ، وطالت المناقشات دون ان يتوصل المجتمعون الى نتيجة •

واخذ نوري السعيد بعد ذلك يدافع في خطابه عن « ميثاق بغداد » ويشرح باسهاب مواد الميثاق ، وقوة « الميثاق » وقضية فلسطين والخطر الصهيوني ، ثم عرج خطابه على صفقة الاسلحة الروسية مع مصر ، وسحب عرض البنك الدولي لمصر ، وكيف تطورت الامور بعد ذلك فقال : « وتطورت الامور تطوراً مؤسفاً ، فسحب البنك الدولي عرضه بتمويل السد العالي ، ورجعت امريكا وبريطانيا عن وعودهما ، وكان المنتظر من الرئيس جمال عبدالناصر ان يضبط اعصابه ، ويتحلى بالحكمة والاناة ، وان يتشاور مع الدول العربية التي تمسها النتائج المترتبة على هذا العمل ، ويختار الوقت

المناسب لتحقيق رغبته ، الا انه اعلن حالا تأميم شركة القنال ، وهدد وتوعد بامور اخرى فاستغلت الشيوعية هذا الوضع والهبت المشاعر والاعصاب ، وتطورت الاحداث تطورا ادى الى تعريض السلام العالمي لخطر جسيم « !! ثم ذكر نوري السعيد تأييد العراق المطلق لحق مصر في التأميم ومؤازرته لمصر !! وقرأ البيان الرسمي الذي اصدرته الحكومة بهذا الصدد بتاريخ ٥ آب ١٩٥٦ . . وعاد مرة اخرى ليتهم الشيوعية بانها وراء الحملات ضد العراق !!

وختم نوري السعيد خطابه (التاريخي) الذي القاه من دار الاذاعة العراقية - والذي وصفته الصحف الموالية له بان « اخطر واهم خطاب لفخامة الرئيس الجليل » بقوله :

« لقد اشرت في مستهل خطابي هذا الى خطورة الدور الذي تجتازه البلاد العربية وبسطت الحقائق بالصراحة التي اعتدتها وعرفتوها عني . ولاشك في انكم تؤيدون ان خطورة الموقف تتطلب تضامنا وتعاوننا وثيقين بين جميع الدول والشعوب العربية .

وهذه الخطورة هي التي تجعلنا نميل الى عدم التطرق الى الاوضاع المؤلمة والاحداث المؤسفة والاتجاهات الخطرة التي تتخبط فيها بعض الحكومات العربية التي تقوم بمهاجمة العراق ، ولكننا نؤمل ان تنتبه هذه الحكومات الى ما يراد بالعرب في هذا الدور ، وتنصرف الى لم الشمل ، وتوحيد الكلمة ليتيسر للعرب درء الخطر عن بلادهم .

واني ادعو اخواني العرب في جميع اقطارهم الى التبصر والتروي في الامور ، والتحلي بالشجاعة للاخذ بناصر الحق ، ومكافحة الكذب والتضليل ، وان نردد جميعا الهوسة العراقية المعروفة : « دار السيد مأمونة » !!

كان الخطاب المطول الذي القاه نوري السعيد رئيس الوزراء من دار الاذاعة العراقية حديث المجالس والاندية والمحافل السياسية وغير السياسية في تلك الايام !

فقد رأت تلك المحافل ان ما اورده (الباشا) فيه الكثير من المغالطات ،
والوقائع البعيدة عن الحقيقة •

لقد اغفل في حديثه ، تأمره على مصر بعد تأميم عبدالناصر قنـاة
السويس ، وطلبه الى (إيدن) « ان يضرب ، ويضرب بسرعة قبل فوات
الـاوان » !!

كما انه صّور « ميثاق بغداد » بانه ميثاق يهدف الى الحياد ، وليس
حلفا استعماريـا ، وضعت مواده واسسه وزارة الخارجية البريطانية وباركته
امريكا !!

ونسى نوري السعيد ، او تناسى ، بان التاريخ لا بد ان يكشف زيف
مزوري الحقائق ، مهما طال الزمن ، ولان جبل الكذب قصير – كما قال هو
بخطابه !!

وهكذا ، اظهرت الوثائق ومذكرات السياسيين – بعد هذه السنين
المنصرمة ، انه ربط العراق بذلك الحلف البغيض ، الذي سقط صبيحة يوم ١٤
تموز ١٩٥٨ ، وان (اجتهاده) – كما يحلو لانصاره ومريديه ان يصفوا ذلك –
كان خطأ •• وخطأ جسيماً قاتلاً !!

وهكذا ، ظهر بعد سنة ونصف السنة على ذلك الخطاب المطول المهم
بأن « دار السيد نوري السعيد •• لم تكن مأمونة » !!



موقف الصحافة الوطنية..
من الاحلاف الاستعمارية !

عندما اقدم صالح جبر رئيس الوزراء على ابرام المعاهدة العراقية -
البريطانية على ظهر البارجة البريطانية (فيكتوري) في ميناء « بورتسموث »
في جنوب الجزيرة البريطانية في كانون الثاني عام ١٩٤٨ مع وزير خارجية
بريطانيا ارنست بيفن... صعدت الصحف الوطنية من حملتها ضد هذه المعاهدة
الجائرة .

ونشرت الاحزاب الوطنية بياناتها في الصحافة ، وشجبت فيها هذه
المعاهدة ودعت الى اسقاطها ، واسقاط الوزارة التي اقدمت على ابرامها !

ف نشرت جريدة « لواء الاستقلال » - لسان حال حزب الاستقلال - في
عددها الصادر في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ مقالا قالت فيه : « ان المعاهدة
الجديدة اشد وطأة من سابقتها ، وان العراق امام كارثة وطنية ، اختير لفرضها
هذا الظرف العصيب الذي تجتاز فيه القضية الفلسطينية ادق مراحل محتتها ،
وقد مهد لهذه المعاهدة بجمع مجلس لا يمثل الامة تمثيلا صحيحا ، واجريت
المفاوضات من قبل هيئة لا تستند الى رغبة الشعب ، وان هذه المعاهدة
ستؤدي الى توريط العراق في مشاكل دولية لا قبل له بتحمل نتائجها ، وانها
تعرضه الى اخطار حرب مدمرة يستطيع ان يظل بعيدا عن ويلاتها ، وتلزمه
بتكاليف باهظة تثقل كاهله المثقل بالتبعات تجاه بريطانيا التي استنزفت ثرواته
واستأثرت بموارده » .

واصدرت «لواء الاستقلال» عددا خاصا عن هذه المعاهدة ، ووصفتها بانها
تعرض استقلال العراق للخطر . . . وكان ابرز كتاب هذا العدد الخاص هما
فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل واسماعيل الغانم .

ونشرت جريدة « اليقظة » المسائية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ مقالا بقلم صاحبها ورئيس تحريرها سلمان الصفواني وصفت فيها المعاهدة بانها معاهدة العبودية والاحتلال .

وكتبت جريدة « لواء الاستقلال » افتتاحية بعنوان « فيكتوري دارعة نلسن تشهد نصرا امبراطوريا جديدا » وصفت فيه المعاهدة بانها نصر للامبراطورية ، وقال فائق السامرائي كاتب هذا المقال : « على ظهر الدارعة البريطانية النصر - فيكتوري - التي عقد لوائها للاميرال نلسن ، وفي تلك القاعة التي زينت بتصاوير المعارك والحروب التي خاض غمارها هذا الامير الخالد في التاريخ الامبراطوري البريطاني ، وفي رمز من رموز السيادة البحرية البريطانية ، استسلم نفر من العراقيين كانوا وفد المفاوضات لتعديل المعاهدة القديمة باهم مما كانت ترجوه بريطانيا لبقاء نفوذها وهيمنتها على العراق في توجيه سياسته الخارجية عندما سلموا للمفاوض البريطاني بمعاهدة توجي الى المرء بنظرة خاطفة انها اشد وطأة من المعاهدة السابقة صراحة » .

ولم يكتف الصحفيون الوطنيون بتدبيج المقالات ضد معاهدة بورتسموث - كما يقول قيس عبدالحسين الياسري في كتابه « الصحافة العراقية والحركة الوطنية » - بل شاركوا بفعالية مع المظاهرات الشعبية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨ وظموا مظاهرة خاصة بهم ، ومن ورائهم حشد كبير من الجماهير التي هتفت للصحافة الحرة ، وشجبت سياسة خنق الحريات ، واضطهاد الصحافة الوطنية ، وهتفت بسقوط المستعمر وحكومة صالح جبر والاحلاف الاستعمارية .

واصدر حزب الاحرار بيانا ندد بالمعاهدة ونشره في جريدته « صوت الاحرار » الصادرة في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ ، وجاء فيه : « ان حزب الاحرار يرى ان المعاهدة الجديدة جاءت خلافا لرغبات الشعب العراقي ، وسالبة لاستقلاله ومنقصة لسيادته ، وهو يرى في عقدها بمثل هذا الظرف العصيب الذي يمر على البلاد العربية بصورة عامة وفلسطين بصورة خاصة ، وبمثل

هذه السرعة التي وقع فيها الوفد المفاوض انها جاءت لمصلحة طرف واحد ، وانها تكبل العراق حاضرة ومستقبله بقيود لا قبل له ، وهي تشكل خطرا على كيان المملكة وسيادتها ، وتقف حجر عثرة في سبيل تقدمها وتحقيق مصالحها الوطنية وامانيها القومية ، لذلك فان الحزب يدعو الشعب العراقي الكريم للوقوف بوجه معاهدة بورتسموث الجائرة ، والحيلولة دون تصديقها بكل الطرق والوسائل المشروعة » .

ونشرت جريدة « لواء الاستقلال » في عددها الصادرة في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ بيان الحزب الوطني الديمقراطي ، الذي جاء فيه : « ان الحزب يرى في اقرار هذه المعاهدة اعتداء صريحا على كيان العراق وسيادته ومستقبله السياسي ، وحائلا دون نموه القومي ، ودون تحقيق امانيه الوطنية ، ولذلك فانه يدعو الشعب العراقي الكريم الى احباط هذا المشروع الاستعماري الجديد ، ومقاومته بكل ما أوتي من قوة » .

وهكذا .. انتفض الشعب العراقي بقوة وغنوان ، واسقط وزارة صالح جبر ، والغت الوزارة التي شكلها محمد الصدر بعد ذلك معاهدة بورتسموث .. وقد اضطر صالح جبر ان يهرب من بغداد متخفيا الى الريف ، ومن ثم الهرب الى شرق الاردن !

وتمر الايام .. والشعب العراقي وصحافته الوطنية يراقبون عن كثب مجريات الاحداث ، ويعلمون جيدا بان « الاستعمار » وادواته لا يرضخون ببساطة .. وان « المخططات يجب ان تطبق بكل حذافيرها .. فترسي الوزارة على الدكتور محمد فاضل الجمالي في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٥٣ لينفذ « المخطط الجديد » بأسلوب جديد !!

كانت الاجواء في تلك الايام من عام ١٩٥٣ ملبدة بغيوم كثيفة في المنطقة بأسرها ..

كانت بريطانيا آنذاك تحاول ان تضع مخططات استراتيجية جديدة بالمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية .. ذلك ان بريطانيا كانت قد

بدأ ميزانها في اتخاذ القرار بالنسبة للمنطقة يخف وزنه ، وبدأت قراراتها تضعف .. كما بدأت واشنطن تعد نفسها بشكل واضح للدخول بزخم اكبر الى المنطقة .. بيد ان مجيء الدكتور الجمالي الى رئاسة الوزارة كان ايذانا ، بشكل او باخر ، بان الولايات المتحدة تحاول ان تدخل الى المنطقة بثقل اعظم !

كانت حركة الدكتور مصدق الثورية في ايران قد انهارت وانتهت الى تلك المأساة المحزنة ، ووقف الرجل العجوز صانع تلك الحركة الثورية في قصص الاتهام ، تستعرض آماله التي ذهبت ادراج الرياح .. ولقد تلقى من عملاء الاستعمار الانكلو امريكي شتى الاتهامات من وراء قصص الاتهام .. وكانت مطابخ الامبريالية العالمية تعد العدة لطرح مشاريع ، ظاهرها وحدوي ، وباطنها الهيمنة الامبريالية في المنطقة !

وفي مصر ، كان كل شيء يشير الى تصاعد الصدام بين القوى الثورية الصاعدة والاستعمار البريطاني ، الذي كان آنذاك يتشبث بكل الوسائل للالتفاف حول ثورة ٢٣ يوليو « تموز » ١٩٥٢ •

وقد اتبع الاستعمار البريطاني مختلف الاساليب ، بما فيها اساليب بالية فات عليها الزمن ، من اجل التشبث في البقاء !

وكان الاتفاق الاولي ان تنسحب القوات البريطانية عن مصر في غضون ست سنوات وان المفاوضات كانت تجري بين الجانبين على قدم وساق •

اما على المستوى الدولي ، فقد كان الاتحاد السوفياتي قد بدأ مرحلة سياسية استراتيجية جديدة ، بعد انتهاء الحكم الاستاليني الذي اغلق الاتحاد السوفياتي واقام - على جد تعبير تشرشل - على حدوده ذلك الستار الحديدي المشهور !

وفي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة قد بدأت مواجهة استراتيجية جديدة ، اسمتها « سياسة الاحتواء » • وكان كل شيء انذاك يشير الى ان قيام الكيان الصهيوني سيكون رأس الحربة في الهيمنة الامريكية في المنطقة •

وقد كرس واشنطن ذلك بمزيد من الدعم الكيان ، الامر الذي زاد من حدة التناقضات وابلغها درجة عالية من السخونة بين القوى الوطنية والقومية ، وبين العوائق الامبريالية التي كانت تمتد الى المنطقة ببطء ولكن بتصميم !! في هذه الفترة ، كانت الحرب الكورية قد انتهت ، وان الولايات المتحدة قد بدت زعيما غير منازع للعالم الامبريالي .. بدأت فعلا بتخطيط واضح لاقامة وتنفيذ سياسة « المعاهدات الثنائية للدفاع المشترك » . هنا ، خلال هذه الفترة التي شهدت احداثا وتخطيطات عديدة من وراء الكواليس الدولية ، تحولت بريطانيا الى (مستشار) او (خير) ل واشنطن يحكم تجربتها في المنطقة التي هي اطول بما لا يقاس بالنسبة لتجربة الولايات المتحدة !

وهكذا كان الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة قد استقر على مااسمي آنذاك « بالحزم الواقعي » !!

والحزام الواقعي !! كان تعبيرا تردد كثيرا عام ١٩٥٤ ، الا ان مشاورات بريطانيا والولايات المتحدة ، ونشاط انطوني ايذن في تقديم المشورة البريطانية ل واشنطن ، كان قد بدأ قبل ذلك بكثير !

كانت الاستراتيجية البريطانية الامبريالية قائمة على تجزئة المناطق ومعالجتها كمفردات معزولة عن بعضها البعض .. اما الاستراتيجية الامريكية الامبريالية فقائمة على الجمع والتطويق ، واقامة الاحزمة والاطواق .. ولعل « الحزام الواقعي » الذي تردد كتعبير للاستراتيجية الامبريالية في ذلك الوقت ، كان خبرة بريطانية ، ولكن بصيغة امريكية ، لانه يقع ضمن استراتيجية وصيغ الاطواق والاحزمة الدولية والاحلاف الاستعمارية .

هكذا ، كانت القوى الوطنية والقومية في العراق تواجه مخططات جديدة في صيغها وفي تنفيذها ، اذ لم يكن الامر انذاك امر صراع مع السلطة العميلة ومن يقف ورائها او مع البلاط ، وانما كانت المواجهة قد اخذت صيغها الدولية في مسرح واسع ، كان على القوى الوطنية ان تواجهه بعقلية جديدة وذهنية قادرة على استيعابه .

لقد تصدت جريدة « الجريدة » - لصاحبها ورئيس تحريرها فائق السامرائي - وكنت مديرا مسؤولا وسكرتير تحريرها - بشكل او بآخر ، وفي حدود الامكان ، للكشف عن هذه المخططات الجديدة ، وان تطرح صيغ الاستيعاب الجديد لطبيعة الصراع مع الاستعمار الجديدة الذي بدأ ينفذ سياسة الاطواق والاحلاف والاحزمة الاستراتيجية الكبرى في المنطقة ، لا سيما بعد ان اصبح له موقف امبريالي متقدم في المنطقة ، هو الكيان الصهيوني !!

من هنا ، ومن خلال استعراضنا للفترة الوجيزة التي عاشتها جريدة « الجريدة » يمكن ان تتلمس العلائم الاولى لهذا المنطق الجديد ، الذي كان على القوى الوطنية ان تستوعبه اذا ما ارادت حقا مواجهة فعلية مع مخططات الامبريالية الكبرى . وكان في رأي واشنطن ان تبدأ فعلا وفورا باحتواء العراق احتواءً امريكياً ، بعد ان بدأ العجز البريطاني عن تحقيق هذا الاحتواء ، وكان من رأي واشنطن تقديم المعونة الامريكية للعراق ، وتسليمه تسليماً يخدم مصالح الاحلاف والاطواق والاحزمة الامريكية الاستراتيجية .

وقد ارتفع في هذه الفترة - ايام حكم وزارة الدكتور الجمالي - صوتا معلنا ان هناك عدوا مشتركا يقبع في الشمال ، وبالطبع ان المعني بذلك هو « الاتحاد السوفياتي » مع تجاهل متعمد للعدو اللئيم الحاقد الرابض على الارض العربية في فلسطين .

ان هذا المنطق ، منطق تسخير القوى العربية بأسرها - للدخول في حمى الصراع الدولي وضغوط الحرب الباردة ، مع العزوف الكامل عن مواجهة العدو المشترك الحقيقي المتمثل بالكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ..

لم يكن عسيرا على جميع القوى الوطنية ان تدرك هذه الحقيقة الناصعة ، فما ان طرحت وزارة الدكتور الجمالي شعار « العدو المشترك ؟ » حتى بادرت جريدة « الجريدة » في مواجهة هذا الشعار والتصدي له .. فقد كتب محمد صديق شنشل بتاريخ ١٨ تشرين الاول المقال الافتتاحي تحت

عنوان : « من هو العدو المشترك » هاجم فيه وزارة الدكتور الجمالي وانتقدها بشدة وكشف المخططات الاستعمارية الجديدة ، وقال ان عدونا المشترك ليس الاتحاد السوفياتي ، بل هو الصهيونية وحليفاتها الاستعمار الغربي ، « فهذا عدو يهاجمنا يوميا ، ولا يريد ان يمنحنا حتى الوقت للتفكير في اي عدو آخر ، بل نلمس كل يوم ان الخطة المرسومة ترمي الى تعجيل تحقيق حلم الصهيونية الاجرامي بالعمل على توسيع اسرائيل المعادية ومدّها من الفرات الى النيل » . وفي هذه الفترة ايضا ، طرحت الولايات المتحدة الامريكية مشروعها لعقد الصلح بين العرب واسرائيل ، بعد ان تلقى « دالاس » وزير خارجية امريكا رسالة مطولة من « موشي شاريت » وزير خارجية الكيان الصهيوني ، تناولت التأكيد على الوساطة لعقد صلح بين العرب واسرائيل .

وكان واضحا بالنسبة لجميع القوى الوطنية والقومية ان تحرير العراق وتحطيم ارتباطاته (غير المقدسة) مع بريطانيا ينبغي ان تكون هي البداية ، وهكذا كتب فائق السامرائي بهذه المناسبة بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٣ مقالا افتتاحيا نشره في جريدة « الجريدة » بعنوان : « نحن وبريطانيا - اما حان الوقت لفك هذا الرباط « المقدس » ؟ ! » قال فيه :

« دأبت بريطانيا على الاستهانة بكل ما هو غال وعزيز على العراق خاصة والعرب عامة . وتمادت في استهانتها الى الحد الذي جعلها تنظر الى هذه البلاد نظرة السيد الى تابعه الذليل ، فهي التي وطدت اقدام اليهود في فلسطين ، ومنحتهم وعد بلفور ، وسهلت الهجرة اليهودية اليها ، وانسحبت من فلسطين انسحابها المفاجيء الغادر في الوقت الذي حدده اليهود لتفسيح لهم مجال السيطرة على هذا البلد العربي ، وهي التي جرت امريكا الى ان تدس انفها في قضية فلسطين ، فتعاونت هي وامريكا على قيام اسرائيل وعلى حمايتها بالضغط على الدول العربية لعدم قيامها بعمل حاسم ، ومن ثم لغرض الهدنة عليها حتى يشتد ساعد اسرائيل وتقوى على مجابهة العرب . وعندما بلغت اسرائيل ذلك تعاظمت عن اعتداءاتها المتكررة ، بعد ان كانت ترفع عقيرتها وتستخدم عملائها لشل العرب عن الدفاع عن حقوقهم وحررياتهم وحرماهم .. »

عملت ذلك كله ، واكثر من ذلك ، وما زلنا نحفظ لها في عقر دارنا بقواعد جوية ، وننفذ مشيئتها ، ونضع طرقنا ومصالحنا الحيوية ومؤسساتنا في النقل وغيره تحت تصرفاتها ، ولا تقدم خطوة واحدة لالغاء هذه المعاهدة الجائرة التي فرضت علينا فرضا ، والتي اصبحت باعتراف عاقيديها انفسهم انها غير ذات موضوع !!..

ان التحرر من ربة الاستعمار البريطاني البغيض هو نقطة البدء في كل عمل جدي حاسم لانقاذ فلسطين . وما لم تقم الحكومة الحاضرة بمثل هذا الاجراء ، فان هذه السفرات والاجتماعات ستظل صورة طبق الاصل لما سبقها ، وستظل كذلك مدعاة لهزؤ العالم وسخريته ، ولن يتسنى لها خداع الشعب على واقعه الاليم ، اذ لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

واصدرت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق نشرة سياسية في اوائل كانون الثاني ١٩٥٥ جاء فيها : « فالاستعمار بعد ان لاحظ مصالحه تتهدد اندفع للتفتيش على طرائق جديدة تسهل له البقاء على مصالحه وثقوذه ، وسعى باذلا اقصى الجهود لاستخدام كافة الوسائل التي تسهل له انجاح هذه الطرائق ، ولقد اهتمدى الاستعمار الى وسائل كمشاريع الدفاع او التحالفات الثنائية والجماعية مستهدفا بها قبل كل شيء تأمين اطماعه في بلادنا ، وضمان مصالحه السياسية والاقتصادية والبترولية » .

وبدأ يعمل للقضاء على البقية الباقية من مظاهر الحريات الديمقراطية المشوهة ، والاستعانة عنها بحكم الطغيان او بحكم الدكتاتورية العسكرية او البوليسية ، وهو ما نلاحظه في العراق بمجيء وزارة نوري السعيد وتعطيلها كل جوانب الحياة الديمقراطية ، وحكم البلاد حكما بوليسيا لم يسبق للعراق ان تعرض لمثله طوال فترة تاريخه الحديث » .

وفي الخامس عشر من كانون الثاني اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا بعنوان « لاسقاط وزارة السعيد والغاء المعاهدة واجباط الاتفاقية » جاء فيه :

« واليوم بعد ان اذيع بيان (السعيد - مندرس) المشترك اسفر الاستعمار عما يبيته لنا من نوايا وما يعده لنا من خطط ومؤامرات ، ذلك لان الاتفاق (العراقي - التركي) المنوي عقده قريباً - وقريباً جداً - سيكون صك العبودية الجديدة ، وبديل معاهدة عام ١٩٣٠ العراقية - البريطانية ، المهد للصلح مع اسرائيل العدو الغازية ، ونواة الاحلاف العسكرية والدفاعية المنوى عقدها في هذه البقعة من العالم » .

واهاب البيان بالقوى الوطنية ان تبدأ كفاحها لاسقاط وزارة نوري السعيد السائرة في ركاب الاستعمار والمنفذة لمخططاته واحلافه !

وفي شباط ١٩٥٥ اصدر حزب البعث نشرته السياسية ، تحدث فيها عن تطور الاوضاع السياسية ، ودعا الى القيام بعمل ايجابي لاسقاط الاحلاف الاستعمارية ، واسقاط وزارة نوري السعيد ، وقال عن الحلف العراقي التركي : « هذا الحلف الذي يهدد حريتنا واستقلالنا ويعرض خيرات بلادنا ومواردها الاقتصادية الى السلب ويطيل من امد الاحتلال كما يمهد للصلح مع اسرائيل ، او التعاون معها بصورة مباشرة او غير مباشرة مع تركيا التي ترتبط مع اليهود بعلاقات سياسية وتجارية متينة ، هذا بالاضافة الى انه سيعمل على مبادعة الدول العربية بعضها عن البعض الآخر ، وتهديم الجامعة العربية ، وترسيخ حياة التجزئة بالقضاء حتى على هذا الارتباط الضعيف الموجود بين الاقطار العربية الآن .. ان مشروعاً كهذا المشروع جدير بمقاومة كافة الهيئات الوطنية له مقاومة شديدة » .

كما اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي اواسط نيسان ١٩٥٥ منشوراً من ثماني صفحات خصصه لمعالجة الظروف التي استجدت بعد توقيع الحلف العراقي التركي وفضح دوافعه وخطاره باعتباره يتناقض واهداف الامم المتحدة ، ويهدد وحدة العرب ، ويمهد للاعتراف باسرائيل ، ويعتبر تأمراً على مستقبل الشعب ، واكد ان « هذا الحلف الذي سيربطنا بمجموعة الاحلاف الغربية في العالم سوف لا يسكت عنه الشعب بل سيناضل لالغائه » .

وفي اوائل عام ١٩٥٦ اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا بمناسبة الذكرى الثانية لوثبة كانون المجيدة هاجم فيه حلف بغداد الاستعماري ، وحيا موقف الشعب العربي منه ، ودعا البيان لاجباط مؤامرة حلف بغداد واسقاط وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي المزيف .

وفي ٢٤ شباط ١٩٥٦ اصدر الحزب بيانا آخر بمناسبة مرور عام على توقيع حلف بغداد ، جاء فيه : « ان التطور السياسي العام وجريان الاحداث الكبرى اخذت تؤكد يوما بعد يوم ان نضال العرب من اجل الحياد الايجابي هو الطريق السليم الذي يحقق لامتنا تحررها ووحدتها ، وهو الطريق العملي لتوطيد سلم عادل ، وتجنب ويلات الحرب » ودعا البيان الى اسقاط حلف بغداد الاستعماري .

وفي خريف عام ١٩٥٦ حدث العدوان الثلاثي على مصر . وكان لصدور الشعب العربي في مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ضد الغزو الاستعماري ، اثره العظيم في غليان الشعور القومي في كافة انحاء الوطن العربي ، من الخليج الى المحيط .

وكان فشل هذا العدوان الثلاثي على الامة العربية ، مقدمة لسقوط حلف بغداد .. كما ادى الى قيام جبهة وطنية سياسية ، ضمت حزب البعث العربي الاشتراكي ، وحزب الاستقلال ، والحزب الوطني الديمقراطي ، والحزب الشيوعي ، وبعض الشخصيات القومية والوطنية المستقلة . وكان هدف هذه الجبهة هو التصدي لحلف بغداد ، ومبدأ ايزنهاور ، ومحاربة كافة المشاريع والاحلاف الاستعمارية في منطقتنا العربية .

وصارت صحيفة « الاشتراكي » لحزب البعث العربي الاشتراكي ، والتي كانت تطبع وتوزع بصورة سرية ، الوسيلة الوحيدة المتاحة لنشر اهداف الحركة الوطنية ، وذلك لان حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي لم يكن لهما بعد ان عطلا عام ١٩٥٤ اي صحيفة تعبر عن اهدافهما ووجهة نظرهما السياسية !

وواصلت الصحافة السرية بدأب مهاجمة حلف بغداد ، وفضح خططه ،
ومراميه ، وخططه ، ومراميه ، وخطورته على العراق والامة العربية ••

لقد جاء في البيان الذي نشرته صحيفه « الاشتراكي » في ٢٧ كانون
الثاني ١٩٥٨ بمناسبة الذكرى العاشرة لوثبة كانون المجيدة ضد معاهدة
بورتسموث : « اننا نقف اليوم امام الاستعمار وجها لوجه ، ونعاني من
سيطرته البغيضة ، ومشاريعه المفروضة ، فنحن بحاجة اشد لاتحاد اقوى ،
وتضحيات جديدة لتتم الرسالة التي استشهد من اجلها شهداؤنا الابرار » •

وهكذا استطاعت صحافتنا الوطنية ان تفصح اساليب الاستعمار ، وان
تهيئ الشعب العراقي لينفض عن كاهله السلاسل المكبل بها ، وليعلن ثورته
صبيحة يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، وقيام جمهوريته الفتية •

لقد تصدت صحافتنا الوطنية – العلنية منها والسرية – بكل عزم واقتدار
وثبات لسياسة الاحلاف الاستعمارية ، وتمكنت ان تكشف الاوراق المستورة
وتعري المتلاعبين والسائرين في ركاب الاستعمار •

لقد كان حقا ، موقف الصحافة الوطنية رائعا ، في تلك الحقبة من
تاريخنا الحديث •





الدكتور محمد فاضل الجمالي

ماذا نشرت الصحف العراقية..
في اخر يوم في العهد الملكي ؟

كان يوم ١٣ تموز ١٩٥٨ ، آخر يوم من ايام العهد الملكي في العراق .
ذلك العهد الذي ابتداء يوم تتويج الملك فيصل الاول على عرش العراق
في ٢٣ آب ١٩٢١ المصادف ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ - واستمر (١٣٤٧٤) يوماً ،
حتى انهار صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وكانت تصدر في العراق في ذلك اليوم (التاريخي) الفاصل بين العهد
الملكي وبين العهد الجمهوري الصحف التالية :

١ - الحرية : جريدة يومية سياسية صباحية ، صاحبها ورئيس تحريرها
المحامي قاسم حمودي - احد اقطاب حزب الاستقلال السابقين - وهي من
الصحف الوطنية المعروفة باتجاهاتها القومية ، وقد استمرت في الصدور فترة
طويلة ، حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية ١٩٦٨ .

٢ - الشعب : جريدة يومية سياسية صباحية تصدر بثماني صفحات
لصاحبها المحامي يحيى قاسم ، وهي من الصحف القديمة المعروفة بولائها
للحكومات الضالعة في السياسة البريطانية .

٣ - البلاد : جريدة يومية سياسية صباحية بثماني صفحات ، وتعتبر من
اقدم الصحف العراقية ، مؤسسها المحامي روفائيل بطي - وبعد وفاته عام
١٩٥٦ انتقلت الى ورثته ، وعرفت باتجاهاتها المتقلبة ، وركوب الموجات
السياسية .

٤ - الاخبار : جريدة يومية سياسية صباحية بثماني صفحات ، صاحبها
جبران ملكون ورئيس تحريرها جوزيف ملكون ، وبرز محرريها فريد اوفي ،
وكانت سياستها يغلب عليها الطابع التجاري والاخباري ، وتؤيد كل حكومة ،
وهي من الصحف القديمة .

٥ - الزمان : جريدة يومية سياسية صباحية بثماني صفحات ، صاحبها توفيق السمعاني ، ومديرها المسؤول المحامي محمود نديم اسماعيل ، عرفت بمجاراتها للحكومات المتعاقبة ، وغلب عليها الطابع التجاري ، وهي من الصحف القديمة .

٦ - اليقظة : جريدة يومية سياسية جامعة ، تصدر عصر كل يوم ، صاحبها ورئيس تحريرها سلمان الصفواني ، عرفت باتجاهها القومي ، المؤيد لحزب الاستقلال ومعاداتها اليهودية العالمية بشكل واضح وصريح .

٧ - الحوادث : جريدة يومية سياسية مسائية تصدر باربع صفحات لصاحبها عادل عوني ، وقد عرفت باتجاهاتها الحكومية ومعارضتها الاحزاب وتأييدها للبلاط الملكي وسياسته ، وهي من الصحف القديمة .

٨ - الاوقات العراقية : جريدة يومية سياسية باللغة الانكليزية ، تعتبر من اقدم الصحف الناطقة باللغة الانكليزية في الوطن العربي ، انشأتها الادارة العسكرية البريطانية في بغداد بعد الاحتلال ، واستمرت على الصدور سنوات طويلة باشراف السفارة البريطانية ، حتى الغي امتيازها صبيحة يوم ٤/٧/١٩٥٨ ، ووضعت تحت اشراف الدولة . وكان مديرها المسؤول سامي السويدي .

٩ - الناس : جريدة يومية سياسية تصدر في البصرة ، لصاحبها عبدالقادر السياب ورئيس تحريرها عبدالغفار المعتوق .

١٠ - المنار جريدة يومية سياسية مستقلة ، تصدر في البصرة ، صاحبها ومديرها عبدالعزيز بركات ورئيس تحريرها سامي فرجو المحامي .

١١ - الثغر : جريدة يومية سياسية جامعة تصدر في البصرة لصاحبها شاكِر النعمة ، وهي من الصحف القديمة التي عاشت بعد ثورة ١٤ تموز

١٩٥٨ .
١٢ - فتى العراق : جريدة يومية سياسية تصدر في الموصل لصاحبها ابراهيم الجلبي ، ورئيس تحريرها المحامي محمود الجلبي ، وهي من الصحف المهمة في الموصل .

اما المجلة السياسية الوحيدة التي كانت تصدر في تلك الايام ، هي (قرندل) وهي مجلة انتقادية سياسية ثقافية فكاهية اسبوعية ، صاحبها صادق الازدي ، وكان اخر اعدادها الصادر في العهد الملكي قد طرح في الاسواق يوم ١١ تموز ١٩٥٨ ، واستمرت في الصدور بعد قيام الجمهورية .
كان يوم الاحد ١٣ تموز ١٩٥٨ . . اليوم الذي سبق العاصفة الكاسحة !
يوما اخيرا في حياة النظام الملكي . .

وكانت الطلائع السياسية تنسق مع القوات المسلحة ، وتضع اللمسات الاخيرة لخطر عملية - عملية تغيير نظام بكامله ، والاطاحه به الى الابد .
كانت استعدادات سفر الملك فيصل الثاني وحاشيته الى اسطنبول قد تكاملت في هذا اليوم .

فقد اعلن ظهر هذا اليوم ان الملك سيفادر بغداد في الساعة الثامنة من صباح غد (الاثنين ١٤ تموز) الى تركيا لحضور اجتماع رؤساء الدول الاسلامية الاربعة في ميثاق بغداد ، والذي سيعقد يوم الثلاثاء ١٥ تموز ، وسيرافقه نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد العربي ، وتوفيق السويدي وزير خارجية الاتحاد ، وبرهان الدين باش اعيان وزير الانباء والتوجيه ، والدكتور محمد فاضل الجمالي عضو المجلس الاتحادي .

وسينوب الامير عبدالاله ولي العهد اثناء غياب الملك فيصل الثاني عن العراق . وكذلك اعلن هذا اليوم عن تأليف الوفدين العراقيين لحضور اجتماعات اللجنتين العسكرية والاقتصادية التابعتين لميثاق بغداد .
وكان مجلس وزراء الاتحاد العربي يجتمع هذا اليوم في البلاط الملكي ، ليناقدش منهاج جلسته برئاسة نوري السعيد .

وكان عبدالكريم الازري وزير مالية الاتحاد العربي قد ادلى بتصريحات حول صلاحيات حكومة الاتحاد ، نشرته جميع الصحف الصادرة في هذا اليوم .

واعلنت الصحف كذلك بان الحكومة ستصدر يوم غد بيانا عن محادثات النفط الجارية بين ممثلي الشركات ووزير الاقتصاد العراقي .

كما نشرت الصحف عددا من (الارادات الملكية) بتعيين ونقل بعض كبار الموظفين ، وكانت هذه آخر (الارادات الملكية) التي صدرت في العهد الملكي .

لقد تناولت الصحف - كعادتها - نشر الاخبار العالمية والداخلية ، لشتى الاحداث والامور الاجتماعية والفنية والرياضية ، لا سيما تلك الصحف التي كانت تسير بركاب الحاكمين ، من غير ان تحس بما يجري خلف الكواليس ووراء الاكمة .

ولعل الاستاذ سلمان الصفواني صاحب ورئيس تحرير جريدة (اليقظة) المسائية في مقاله الافتتاحي الذي وضع له عنوانا : « حرية ابداء الرأي والنشر » قد شعر - او كان على علم ضئيل بما سيقع ، فكتب ، يقول :

« نسي الناس في العراق ، او كادوا ، ان لهم دستورا ، وان لهم حقوقا مكتوبة في هذا الدستور ، وان في مقدمة هذه الحقوق « حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام اليها » وذلك بنص المادة (١٢) من القانون الاساسي ، فأين نحن الآن من هذا كله ؟!

قلنا أمس : ان مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ قد مسح المادة (١٢) من القانون الاساسي مسحا عجيبا ، فحرم المواطنين من حرية ابداء الرأي وحرية النشر ، وما علينا الا ان نلقي نظرة على المواد الممنوع نشرها في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من مرسوم المطبوعات ، فنعرف الى أي مدى استرسل هذا المرسوم في تعطيل حكم المادة ١٢ من الدستور ، على ان الخطورة لا تنحصر في تضيق نطاق حرية ابداء الرأي والنشر فحسب ، بل في تلك (العموميات) او النصوص المطلقة التي قد يشتط اي مسؤول في تفسيرها او تاويلها ، فمن ذا الذي يحدد مثلا مفهوم (التحريض على الاخلال بأمن الدولة الداخلي والخارجي او بالنظام العام ؟) ، ومن ذا الذي يحدد ايضا مفهوم (اثاره البغضاء او بث روح الشقاق بين المجتمع) ، ماهي حدود التحريض والاثارة ؟ الى غير ذلك مما يطول الاستشهاد به .

ان الوزير المسؤول هو الذي يحدد او يفترض على الاصح المعاني المقصودة ، وهو الذي يرتب الاحكام والعقوبات على هذا الافتراض ، وبعبارة اخرى انه (الخصم والحكم) ! فاذا اعتبر الوزير ان ما نشر في الصحيفة (تحريض على الاخلال بأمن الدولة الخ . .) او انه تحريض على عدم الانقياد للقوانين الخ . . او ان فيه اثارة للبغضاء ، اصدر امرا بتعطيل الصحيفة مدة كذا ، حسبما يترأى له ، فاین العدل بهذا الاجراء ؟!

قد يقال ان ما يبدو من قسوة وحيف في مطلق هذه الصلاحية قد تدورك في منح الحق لصاحب الجريدة المعطلة في الاعتراض على قرار وزير الداخلية لدى مجلس الوزراء خلال ١٥ يوما من تاريخ تبلغه بقرار التعطيل ؟ ولكن ما رأيكم اذا ما جمد مجلس الوزراء (اعتراض) صاحب الصحيفة شهورا طوالا ، ولم ينظر فيه ، كما حدث في اعتراضنا على تعطيل (اليقظة) ، مضافا الى غرابة الاحتكام من حيث الاصل - الى مجلس الوزراء بدلا من هيئة قضائية .

اتنا لا نتصور اقدام الوزير المسؤول على تعطيل جريدة سياسية ذات وزن من دون ان يستمزج رأي رئيس الوزراء على الاقل في الامر تحقيقا للتضامن الوزاري ، فكيف يعود مجلس الوزراء (حكما) في القضية بين احد اعضائه وصاحب الجريدة المعطلة ؟ ان احقاق وضمان العدالة لا يمكن ان يتحقق باكبر قدر ممكن ، الا باناطة النظر في مثل هذه القضية بالهيئات القضائية ، وهي المختصة بتطبيق احكام القوانين .

ان الحقوق التي ضمنها الدستور لنا في مواده (٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٨) ليست (هبة) من احد ، وانما هي ثمرة كفاحنا الطويل ودمائنا الغزيرة ، فيجب ان نحرص عليها كل الحرص ، ونحول بكل الوسائل دون انتقاصها او تعطيلها باي شكل كان .

ان (هيئة) الحكم في اي قطر كان ، لا يمكن ان تتحقق الا باحترام الدستور ، وضمان العدالة ، واحلال حقوق الشعب محلها اللائق من الرعاية والعناية، وفي مقدمتها (حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات

والانضمام اليها) ، وبهذا يشعر المواطنون في اعماقهم انهم ليسوا على الهامش يساقون الى حيث لا يدرون ، او الى حيث لا يريدون !!
ان مرسوم المطبوعات لا ينسجم اطلاقا مع روح الدستور العراقي ، وانه لمن المحزن حقا ان تأخذ قوانين المطبوعات عندنا شكلا رجعيا مفزعا باطراد ، حتى اننا لنتمنى العودة الى قانون المطبوعات العثماني رغم ال ٤٤ سنة التي فصلت بيننا وبين ذلك العهد ، لهذا نطالب المسؤولين باعادة النظر في مرسوم المطبوعات ، ووضع تشريع جديد ينسجم وروح الدستور ويساير روح العصر والنظام الديمقراطي صحيح » •

هذا ، وكانت جريدة (اليقظة) قد عطلت منذ شهور بقرار من السلطة الملكية الحاكمة ، واتتهت مدة تعطيلها قبل يوم - أي ١٢ تموز ١٩٥٨ ، وعادت لتسأف مسيرتها الصحفية مساء يوم ١٣ تموز ١٩٥٨ - اخر يوم من ايام العهد الملكي ، وليكتب رئيس تحريرها ذلك المقال الانتقادي اللاذع •
اما جريدة (البلاد) فقد نشرت في عددها الصادر هذا اليوم تحت باب « اصداء ولا اصداء » ، بعنوان (غدا) مقالا كتبه الاستاذ عبداللطيف حبيب ، تناول فيه يوم ١٤ تموز في فرنسا ، والمج من خلاله الى المصير الذي يجابه الطغاة من امثال لويس واتباعه ، قال فيه :

نعم ، غدا ..

يومك يا فرنسا !

غدا ، ماضيك ..

الا يهزك شيء من ماضيك ؟!

هل نسيت حوادث امسك ؟!

لقد كنت ذكورة ، فما بالك نسيت ماضيك وامسك ؟!

غدا .. ١٤ تموز •

يومك يا فرنسا !

ان لك اسما - يافرنسا - غير هذا الاسم الذي يعرفه الناس .. اتدرين

- يافرنسا - ان اسمك : (النور والحرية) ؟

وما بدا مما عدا ؟!

وجدت في ماضيك .. وجدت على يدك صفة الرجل الذي يخرج على
الباستيل ويدكه دكا .. بسياطه وعيدانه واحجاره ، وينتزع النور والحرية من
الطغاة ..

وجدتك تخرجين على لويس واتباعه وجنده وعيونه ، وتنقضين على
الظلم والاستبداد .. وجدتكم تنقضين على الطغاة انقضاؤا السر على فرائسه .
وتتشبين السياط والعيدان والمجارف والاحجار في رؤوس الطغاة ، فاذا
ادمغتهم قد انتشرت على الاديهم ..

اني لاظر الى غد .. الى ١٤ تموز .. الى ماضيك .. الى امسك ..
اظر الى يدك ، ويروغني دم يغسل يدك .. دم لا يستطيع له وصفا ،
ولا ادعي ان لي القدرة على ان اسميه !

كنت تعلمين اي ظل من الاستبداد .. من الظلم .. من الرعب ، يلقيه
لويس وعيونه واتباعه وبطاته على ارجائك ، حتى فزع ناسك الى بيوتهم ،
فحبسوا نفوسهم فيها ، واغلقوا ابوابها تقاربا من الاطلاع على لويس وهو
محاط بصولجانه .. حتى كان يوم ١٤ تموز .. يوم اوغلت في كسر شوكة
الباستيل ، ومطاردة لويس واتباعه ، اعدائك ، اعداء النور والحرية .. اولئك
الذين اراقوا دماءك لحماية جورهم وعتوهم وظلمهم واستبدادهم !

اني ليذهلني يا فرنسا الا تسألين عن ماضيك .. عن امسك .. عن يوم
غد .. عن ١٤ تموز .. ينضره النور وتعطره الحرية !

كان رفاقك يا فرنسا ، يحيونك من اجل حرصك على احسن السلائق ،
رددتها تشيدك المارسيليز ، ولما اتبه رفاقك الى اثر هذا الحرص في احاديث
سالان ، وموليه ولاكوست ومونوري ، شق عليهم ان تشتركي في العدوان
على الحرية والعدل والمساواة !

ليس بضائري ان اجهل ماضيك ، ولكن لا ينبغي لك ان تشتركي في هذا
الجهل ..

غدا .. يومك يا فرنسا !

غدا ، ماضيك ، ثورتك على الباستيل ، على الظلم ، على الاستبداد ..
غدا .. ثورتك على اعداء الحرية والعدل والمساواة .. غدا ١٤ تموز ..
غدا ماضيك !

اين حاضرك من ماضيك ؟!

اتدرين يا فرنسا ماذا فعل اعداء النور والحرية .. انت لا تدرين مافعل
هؤلاء .. انك لا تعلمين شيئا من امر الطغاة الذين اعادوا سيرة لويس واتباعه
وعيون وجنده كرة اخرى .

خرج هؤلاء من ارضك الى قتال العرب .. الى قتالنا في الشمال
الافريقي .. ومن هم العرب يا فرنسا .. انهم اعداء الاستبداد والظلم
والاستعمار .. الاعداء الذين ثرت عليهم في ١٤ تموز .

لقد استساغ هؤلاء الذين خرجوا على مبادئ ثورتك ، وخرجوا الى
قتال العرب .. استساغ هؤلاء ان يفنوا الشيوخ والاطفال والنساء في
الجزائر ، وفي الشمال الافريقي .. انهم يستسيغون ويمرأون هذا الافناء في
كل شبر من ارض الدنيا تطلع على الناس فيه الحرية ..

غدا .. يومك يا فرنسا !

واعرف اي قلب تحملينه بين جنبيك ، وهذا كله ينزع بي الى الجهر
امامك بما اعلمه انا ، ولا تعلمينه انت ..

اتدرين يا فرنسا ان سالان وموليه ولا كوست ومونوري حملوك إرثاً
عناصره البغض والزراية والنفور واللعنة ؟

اتدرين يا فرنسا ان هذا الارث هو مزيج من العار والذل ؟! العار الذي
تخلت عنه يوم ١٤ تموز .. الذل الذي حرصت اشد الحرص على ان تتخلي
عنه يوم ١٤ تموز ..

الم يخطر ببالك ان تلقي نظرة على الباستيل ، الارض التي قصت على
ابنائك احسن قصص الحرية والعدل والمساواة ؟

أين انت من صدرك بالامس المليء بدم الاحرار ، من صدر اليوم المليء
بالسموم ؟

اتدرين يا فرنسا .. ان الحاكمين في ارضك ورثاء لويس واتباعه عصفوا
بحدود شعوب ، وقضوا على حريات امم كثيرة ١٤
غدا .. يومك يا فرنسا !

هل يسرك مجد ماضيك .. مجد اسمك .. مجد ١٤ تموز .. مجد
دك الباستيل .. مجد سلب سلطان لويس وجنده وعيونه واتباعه ؟ .. ام
تسرك مآسي افناء شعب الجزائر بلا رحمة ؟ .. ام تغالبن سكرك بالنوم ،
فما تستفيقين ؟

غدا .. يومك يا فرنسا !

وانت امة بذلت اكثر مما بذلت ارضاء لمنازعتها ، ومسايرة لمطامحها في
الحرية والعدل والمساواة .. فما بالك تقعدين امام من سلبك محصولك من
الاتصار ؟

لماذا لا تمحين العار .. يا فرنسا ؟!

لماذا لا تمحين الذل .. يا فرنسا ؟!

كانت عيناك تبعثان في النفس السحر والسكر ، فعادتتا مطفأتين ، لماذا
لا تبحثين عن النور .. يا فرنسا ؟!
اما احببت النور ؟!

لقد حرك النور في تفسك ثورة ١٤ تموز ، فهلا فتحت عينيك لنور
جديد ؟

كل ما استطيع ان اقله هو انني كنت مأخوذا بماضيك .. بامسك ..
كنت مأخوذا بشذا ثورتك على الطغيان ..

ماذا اقول لك بعد هذا يا فرنسا .. انني انظر الى عينيك المطفأتين ..
الا تحبين النور .. تذكرني مرسيلزك . تذكرني اية كلمة خرجت من شفئك
في ١٤ تموز .

غدا .. نعم غدا ، يومك يا فرنسا » .

اما التعليق اليومي الذي نشر في جريدة (الحرية) الصادرة صباح هذا اليوم فكان بعنوان « ١٤ تموز » ، تحدث فيه كاتبه عن انهدام صرح الباستيل في ذلك اليوم التاريخي ، وموقف فرنسا من القضايا العربية الراهنة مبتعدة عن مبادئها التي ناضلت من اجلها ، وجاء فيه :

« في ١٤ تموز عام ١٧٨٩ كتبت صفحة جديدة في تاريخ الشعوب ، اذ انهدم صرح الباستيل واعتبر هذا الهدم رمزا لتحطيم السيطرة والاستبداد ، وتحرر الاكثرية من استغلال الاقلية الحاكمة .

ومضى الزمن على هذه الذكرى التي اصبحت ملكا للعالم اجمع ، وان كانت قد انبثقت في فرنسا ، وفرنسا لا تزال تفخر بذلك اليوم العظيم .. تفخر بذلك اليوم الذي انهذ فيه صرح الطغيان ، وترفع بهذه المناسبة علمها الملطخ بالدم والعار .. هذا العلم المثلث الالوان الذي رمز مرة الى المساواة والاخاء والحرية فاصبح الان يرمز الى الاستعمار والهمجية .

ومع ذلك فان العالم لا يستطيع ان يتخلى عن ذكرى ١٤ تموز التي اساءت اليها فرنسا فيما اساءت اليه من المعاني الانسانية والاخلاق . ونشرت جريدتي (الاخبار) و (البلاد) الصادرتين صباح هذا اليوم التعليق السياسي الذي اذيع من (محطة الاتحاد العربي) من بغداد مساء اليوم الفائت - والذي يتسم بمهاجمة الجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبدالناصر ، والذي كان يستهل بنداء : « اخي العربي حيثما تكون » .

ومن الجدير بالذكر ان هذا التعليق السياسي ، الذي كانت توزعه مديرية الدعاية العامة على جميع الصحف ، وتجبرها على نشره داخل اطار واضح ، اختتم بما يلي : « ويظن الطغاة - وهذا شأن كل الطغاة - (طبعا يقصد جمال عبدالناصر) ان الناس لا يرون ولا يعقلون ، يظنون ان الشعب نام ، وسينام عن آثامهم .. يظن البغاة ان جبل البغي طويل .. انه جبل ناعم ، ولكن ليس بالطويل ، سيتقطع في وجه تيار الحرية والعزة والكرامة الاصلية ، لا زيف

الكلام ، وبهرج الخداع .. سيتقطع فتسقط الاوثان المعلقة عليه .. ستتحطم
الاصنام المثبتة بخيوط ، وتعود للامة المنكوبة حريتها وعزتها وكرامتها، وتتكمل
هذه الصفحة المظلمة من تاريخها بفوز مبين ، لتضيف مجدا الى امجادها ،
وسطرا من سطور الخلود الى سجلها » •

وفعلا .. وفي اليوم التالي .. يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ .. سقط الطغاة ..
ولكن في بغداد ، وتحطمت اصنامهم المثبتة بخيوط •

وارتفعت صور القائد العربي جمال عبدالناصر فوق الهامات في كل مكان
من ارض العراق •

وذهب العهد الملكي الى الابد ، وقبع في (ارشيف) التاريخ ! وانبثق
عهد جمهوري ليبدأ في تسطير صفحات جديدة في تاريخ قطرنا العزيز •





المؤلف في سطور

احمد فوزي عبد الجبار

- ★ ولد ببغداد عام ١٩٢٧ •
- ★ تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٥٢ •
- ★ اصدر مع فائق السامرائي جريدة « الجريدة » عام ١٩٥٣ •
- ★ مثل الصحافة العراقية في العيد الاول للثورة العربية في مصر عام ١٩٥٣ •
- ★ انتخب مديرا مسؤولا لجريدة (لواء الاستقلال) الناطقة بلسان حزب
الاستقلال عام ١٩٥٤ •
- ★ أحيل على القضاء بقضايا صحفية وسياسية ، وحكم عليه بالسجن
والاعتقال والغرامة مرات عديدة •
- ★ عين مديرا عاما مفوضا لشركة الصحافة والطباعة في مطلع عام ١٩٥٩ •
- ★ التجأ الى الجمهورية العربية المتحدة بعد ثورة الشواف ، وعين مديرا
اداريا لهيئة التجمع القومي العراقي في القاهرة •
- ★ عين مديرا عاما لوكالة الانباء العراقية عام ١٩٦٥ •
- ★ انتخب رئيسا لجمعية الحقوقيين العراقيين عام ١٩٦٥ • وكان اول رئيس
لها ولمدة خمس سنوات • وترأس تحرير مجلة « الحقوقي » •
- ★ عين مديرا عاما للاعلام في وزارة الثقافة والاعلام عام ١٩٦٧ •
- ★ ترأس تحرير جريدة « الجمهورية » منذ صدورها بعد عملية تأميم
الصحافة في ٤/١٢/١٩٦٧ •
- ★ نسب بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ملحقا صحفيا في ديوان وزارة الاعلام ،
فمديرا للصحافة ثم مديرا لمركز حفظ الوثائق •
- ★ نقل الى وزارة العدل ، وعين مفتشا عدليا ، ومديرا لمجلة « العدالة » •
- ★ عضو في : نقابة المحامين ، نقابة الصحفيين ، اتحاد المؤرخين العرب ، الاتحاد
العام للادباء والكتاب •

★ صدرت للمؤلف الكتب الآتية :

- ١ - غرب أم غروب « قصة عبدالكريم قاسم » •
- ٢ - المهداوي •
- ٣ - بترول ودخان « قاسم والكويت » •
- ٤ - لهو في لهب « قاسم والنفط » •
- ٥ - خناجر وجبال « قاسم والاكراذ » •
- ٦ - قصة عبدالكريم قاسم كاملة •
- ٧ - ثورة ١٤ رمضان •
- ٨ - لقاء على طريق الوحدة •
- ٩ - لقاء عند بوابة مندليوم •
- ١٠ - القدس عربية •
- ١١ - حكايات سياسية وصحفية عن ١٢ رئيس وزراء •
- ١٢ - أشهر المحاكمات الصحفية في العراق •
- ١٣ - سيرة وحكايات ٦ رجال فكر وقانون •
- ١٤ - « الجريدة » وصراعها مع السلطة !
- ١٥ - أشهر الاغتيالات السياسية في العراق •
- ١٦ - الملك فيصل الثاني : عائلته ، حياته ، مؤلفاته •

★ تصدر له قريبا الكتب التالية :

- ١ - رؤى سياسية !
- ٢ - شخصياتهم من خلال تواقيعهم !
- ٤ - عبدالكريم قاسم في ساعاته الأخيرة !
- ٤ - ليلة سقوط الملكية في العراق - ١٣ تموز ١٩٥٨ •
- ٥ - صراع الجواسيس في العراق •

الفهرست

الصفحة

٣	المقدمة
٧	لماذا أنتخب الشرف شرف وصيا ؟!
١٩	خطاب مفتوح الى السفير البريطاني
٣١	يوميات وثبة كانون ١٩٤٨
٤٥	من كتب كراس الى « الحليفة الغضبي » ؟
٥٩	موقف القوى القومية من قانون اسقاط الجنسية
٧٣	موقف القوى الوطنية من التأميم
٨٧	ماذا قال اقطاء المعارضة في مجلس النواب عام ١٩٥٠ ؟
١٠٣	ماذا وراء الاستقالة الاجماعية من مجلس النواب ؟!
١١٥	موقف القوى القومية من وفاة الملكة عالية ؟
١٢٧	المتظاهرون ينادون لأول مرة بسقوط الملكية
١٣٧	مناقشة اضراب عمال نفط البصرة في مجلس النواب
١٤٩	لماذا هاجمت المعارضة وزارة المدفعي الساسة ؟
١٦٣	ماذا دار في مجلس النواب عام ١٩٥٣ ؟
١٧٧	فيضان دجلة عام ١٩٥٤
١٩٣	لماذا سافر الامير عبدالاله الى باريس عام ١٩٥٤ ؟
٢٠٥	لماذا سافر نوري السعيد الى القاهرة عام ١٩٥٤ ؟
٢١٩	هل ذبحت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة الاحزاب ؟
٢٢٩	لماذا هاجم عبدالناصر ميثاق بغداد عام ١٩٥٥ ؟
٢٤٣	موقف الصحافة الوطنية من الاحلاف الاستعمارية
٢٥٧	ماذا نشرت الصحف في اخر يوم من العهد الملكي ؟!

[رقم الايصاد في المكتبة الوطنية (٢٠٨) لسنة ١٩٨٨]

دار الحرية للطباعة - بغداد

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



هذا الكتاب

يضم بين دفتيه عشرين موضوعاً مثيراً من أحداث العراق السياسية في عهده الملكي... وهو محاولة إضاءة، ربما تبديد العتمة، أو تفك الرموز، أو تفضح الخفايا التي جرى عليها تعميم مقصود...

إن هذا الكتاب - سجلت صفحاته بعد جهد جهيد في البحث، والتقصي، والاستقراء، والأستنتاج، لكي يطلع عليه أبناء الجيل الجديد من أمتنا، وليطلع عليه كذلك أبناء الجيل الذي وقعت هذه الأحداث المثيرة، وهو ما يزال في ريعان شبابه، والذي أمسى متعلقاً بها، شغوقاً لمعرفة كنه تلك الأحداث، التي لم تكن واضحة أمامه، وإنما أسبغت الظلال عليها جواً قاتماً، حجب كل أو بعض معالمها...

إن موضوعات هذا الكتاب قد أزاحت بنظر العديد من المهتمين بتاريخ العراق الحديث، البراقع عن مجريات أحداثها، فبدت الصور واضحة كل الوضوح، جلية للعيان جلاء، ينصف الحقيقة ويرضي التاريخ...

يطلب من مكتبة التراث والمعاصرة
شارع الربيع، حي الجامعة - الكرخ
هاتف: ٥٥٦٩٩٤٠